مكافحة الحفاء في مصر ١٩٤١- ١٩٥٥م

دراسة تاريخية

حسين حسانين عبد الرحمن حسانين

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ والحضارة

كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر فرع أسيوط

husseinhassanein.47@azahar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على جهود مكافحة الحفاء في المجتمع المصري، خاصة بين الفلاحين وتلاميذ المدارس الإلزامية في القاهرة والأقاليم، ويرجع سبب اختياري لموضوع البحث، أن الحفاء سببٌ رئيسٌ لكثير من الأمراض، كما أن الموضوع لم يفرد له بحث خاص به يتتبع بالدراسة أسباب الحفاء، وطرق القضاء عليه، لذا كان حجر الزاوية في هذا البحث تتبع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ سنة ١٩٤١م وحتى سنة ١٩٥٥م، من خلال تهيئة الوسائل لإمداد الشعب بالأحذية، وتوفير المال اللازم للمشروع، وجعل الانتعال إجباريًا بين أفراد الشعب بحكم القانون، وإنشاء مصنع خاص بمكافحة الحفاء، وإيجاد مؤسسة لمكافحة الحفاء تشرف على المشروع إداريًا وماليًا. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، يليهم خاتمة اشتملت على أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج، ومجموعة من الملاحق، ثم ثبت بالمصادر والمراجع، وقد اشتمل التمهيد على نبذة عن الحفاء وآثاره وأسباب انتشاره في مصر قبل سنة ١٩٤١م، ثم جاء المبحث الأول لتوضيح دور اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء في الدعوة للمشروع، وَطَرْح المناقصات العامة لصناعة وتوريد الأحذية، وأعقبه المبحث الثاني لبيان تمويل مشروع مكافحة الحفاء من خلال تبرعات الأشخاص والهيئات ومساهمة مؤسسات الدولة وموظفيها، أما المبحث الثالث فقد تناول توزيع أحذية المشروع على الفقراء من تلاميذ المدرس الإلزامية وعامة الشعب، بينما انفرد المبحث الرابع بالحديث عن تأسيس مصنع فاروق لمكافحة الحفاء بالقاهرة سنة ١٩٥٠م وإسهاماته في القضاء على الحفاء، ثم عمد المبحث الخامس إلى إلقاء الضوء على نشأة مؤسسة فاروق لمكافحة الحفاء ودورها، واعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي، واستندت إلى عددٍ من المصادر الأصيلة، جاء في طليعتها وثائق مجلس الوزراء، ووثائق وزارة الشئون الاجتماعية، وبعض الدوريات المعاصرة.

كلمات مفتاحية :

الحفاء؛ التبرعات؛ مكافحة؛ اللجنة المركزية؛ الهيئات؛ مصر.

Abstract

Combating Barefoot in Egypt 1941-1955

Historical Study

Hussein Hassanein Abdul Rahman Hassanein.

Teacher of Modern History at the Faculty of Arabic Language in Assiut.

Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language in Assiut, Al-Azhar University, Egypt.

This research aims to shed light on efforts to combat the state of barefoot in Egyptian society, especially among farmers and compulsory school students in Cairo and the regions. The reason why I choose this topic is that barefoot is the main cause of many diseases. Additionally, no specialized study has addressed barefoot causes and ways to eliminate it. Therefore, the cornerstone of this research was following the measures taken by the government from 1941 until 1955, by providing the means to supply people with shoes, the necessary money for the project, making wearing shoes compulsory among people by law, establishing a factory for combating barefoot and creating an institution to combat barefoot that supervises the project administratively and financially. The nature of the research necessitated it comes in an introduction, a preface, and five parts, followed by a conclusion that included the most prominent findings, and a set of appendices, then it was proven by sources and references. The preface included an overview of barefoot, its effects, and the reasons for its spread in Egypt before 1941, then the first part came to clarify the role of the Central Committee in combating barefoot by advocating the project, and offering public tenders for the manufacture and supply of shoes, followed by the second part to explain the financing of the anti-barefoot project through donations from individuals and organizations, and the contribution of state institutions and their employees. As for the third part, it tackled the distribution of the project's shoes to the poor among the compulsory school students and the general public. While the fourth part talked about the establishment of the Farouk factory to Barefoot in Cairo in 1950 AD and its contributions to the elimination of Barefoot in Egypt. Meanwhile, the Fifth part focused solely on the establishment of the Farouk Foundation for combating barefoot and its role. The study relied on the historical research methodology, both descriptive and analytical, and relied on a number of authentic sources, foremost of which came the documents of the Council of Ministers, documents of the Ministry of Social Affairs, and some contemporary periodicals.

Keywords: barefoot; donations; Combat; central committee; Organizations; Egypt.

المقـــــدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

وبعد،،،

يعد اهتمام الحكومة بمكافحة الحفاء في مصر (١٩٤١- ١٩٥٥م) من الأعمال التي لاقت قبولًا لدى المجتمع المصري، بعد أن اتضح أنه سببٌ رئيسٌ لكثير من الأمراض، ولاشك أن الغرض من مكافحة الحفاء هو علاج الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة، وجعلت عامة الشعب تزعن لذلك الداء، وليس من شك في أن أسباب الحفاء عديدة ومختلفة، فمنها: ما هو مادي، ومنها ما يتعلق بعوامل البيئة وطبيعة المهنة التي تعمل فيها الطبقات التي يكثر فيها الحفاء، على أن الأسباب الاقتصادية تعد من أهمها؛ إذ حالت ضرورات العيش بين عامة الشعب وبين التفكير في هذا الأمر الذى بدا لهم تحت ضغط الفاقة أنه من الكماليات.

ومع قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥م) واشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية، اشتركت كل من وزارة الشئون الاجتماعية، ومصلحة الوقاية المدنية سنة ١٩٤٠م، في وضع مشروع يهدف إلى توزيع نعال من المطاط على الفقراء من العمال الذين يسيرون حفاة الأقدام؛ لوقايتهم من خطر المواد الحارقة التي تستخدم في الغارات الجوية.

وقد تلقف الملك (فاروق) هذه الفكرة ونادى بتعميم مشروع مكافحة الحفاء، وتم تشكيل لجنة مركزية للإشراف عليه، وقد تلخصت مهمة اللجنة في عدة أمور، منها: تهيئة الوسائل لإمداد الشعب بالأحذية، وتوفير المال اللازم للمشروع، وجعل الانتعال إجباريًا بين أفراد الشعب بحكم القانون، وإنشاء مصنع خاص بمكافحة الحفاء، ومساهمة الحكومة في ثمن الأحذية، والنظر في ملاءمة الأحذية لكل طبقة من الطبقات العاملة. واهتمت اللجنة بجمع التبرعات وتعميم الاكتتاب، وقد اخْتَصتِ الموظفين بالجانب الأكبر من اهتمامها، كما تألفتْ لجان في المحافظات والمديريات من رؤساء المصالح ومديري الأعمال؛ لبث الدعاية بين الأهالي وتلقي التبرعات لهذا المشروع.

وكانت الإسكندرية في مقدمة المدن المصرية التي اهتمت بمكافحة الحفاء، ويرجع ذلك لمظاهر الرقي والحضارة بها، وكثرة الأجانب بين سكانها، كما أن فقراء هذه المدينة كانوا أكثر استعدادًا لقبول المشروع وتنفيذه منهم في المدن المصرية الأخرى، وقد تلتِ الإسكندرية مدن أخرى، أهمها: القاهرة، والسويس، وغيرهما من مدن وأقاليم القطر المصري.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات، لعل أهمها: الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الحفاء، وهل كانت كفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة لاسيما بين أبناء المدارس الإلزامية الذين كانوا يسيرون حفاة الأقدام؟ وهل المبالغ التي تكلفتها الحكومة إلى جانب تبرعات الأشخاص والهيئات كانت مناسبة لمكافحة الحفاء؟ أم أن الحفاء ظل ظاهرة في المجتمع المصري إبّان تلك الفترة.

ويرجع الفضل في إثراء المادة العلمية للبحث إلى عدة مصادر متنوعة ما بين الوثائق المنشورة والوثائق غير المنشورة، ومنها: وثائق مجلس الوزراء التي مكنتِ الباحث من تتبع اجتماعات اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء وما اتخذته من إجراءات طوال مدة الدراسة، خاصة الملفات التي تحمل عنوان: (مكافحة الحفاء في مصر) والتي احتوت على العديد من المنشورات والتعليمات الخاصة بنشأة المشروع، وجمع التبرعات، وطرح المناقصات لإنتاج أحذية المشروع، وتوزيعها على أطفال التعليم الإلزامي، وعمال الحكومة، والهيئات النيابية المحلية، وعمال المحال الصناعية والتجارية والباعة المتجولين، وغيرهم. وكذلك وثائق مجلس النظار والوزراء، ووثائق وزارة الشئون الاجتماعية، ووثائق عابدين، ووثائق وزارة الخارجية، والتي أفادت الباحث في جمع المادة العلمية الخاصة بمصنع فاروق لمكافحة الحفاء بالقاهرة، وقيام مؤسسة فاروق لمكافحة الحفاء، وتوزيع إنتاجها على الفقراء والمعوزين، إضافة إلى المصادر المعاصرة، والدوريات المتعلقة بموضوع البحث.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ظاهرة الحفاء في مصر وطرق مكافحتها لن تغطيها هذه الورقات القليلة، والتي تناولت فترة من فترات هذا الموضوع المتشعب، والذي هو بحاجة إلى دراسات مفصلة

لتتبع هذه الظاهرة بعد سنة ١٩٥٥م، وكيف تم القضاء عليها، لا سيما وقد ظلت مسار سخرية العديد من الأجانب الذين عاشوا في مصر واختلطوا بسكانها آنذاك.

والله من وراء القصد وهو هادي السبيل

التمهيد

الحفاء: أسبابه وآثار انتشاره في مصر

أولًا: الحفاء قبل عام ١٩٤١م.

أجمع الباحثون في التاريخ على أن الاحتذاء قديم والحفاء حادث، وأن الاحتذاء وجد منذ العصور الأولى، وتطور مع تطور مراحل الزي، فقد ورد في القرآن الكريم ما يؤيد وجود الحذاء في عهد موسى . عَلَيْهِ السَّلَامُ . ، إذ قال الله . تعالى . مخاطبًا إياه: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[١] ، واختلفوا في معنى الأمر بإلقاء نعليه على أقوال، أحدها: أنهما كانا من جلد حمار غير مدبوغ، قاله قتادة عن ابن مسعود مرفوعًا، ولا يصحّ، والثاني: إنما أمره بإلقاء نعليه لتنال قدماه من بركة تلك الأرض المقدسة، لأنها قُدِّسَتْ بالكلام، قاله عكرمة، والثالث: أنه علَّمه التواضع، ألا ترى أنه من طاف بالبيت فإنه يخلع نعليه تواضعًا[٢] .

وقد لَبِسَ المصريون القدماء الحذاء في كل العصور، وكانوا يَشُدُّونه إلى القدم برباط قصير يمتد ما بين الإبهام والسبَّابة إلى أعلى القدم، ورباط آخر مشدود من طرفين بجانبي النعل عند أسفل العَقِبِ[*]، فيمر على ظهر القدم فَيُشَدُّ بها الرباط الأول، وكانت مادة نعالهم في الغالب تصنع من الجلد، وفي بعض الأحيان كانوا يصنعونها من سعف النخيل أو البردي[٣] .

كما ثبت وجود الحذاء عند الآشوريين؛ إذ كانوا يصنعونه من الخشب، فضلًا عن الجلود، كذلك ثبت أن الإنسان في العصر البرونزي (٣٣٠٠-١٢٠٠ ق. م) اتخذ قطعًا من الحجر مناسبة لشكل القدم يضعها تحت قدمه، ويربطها بألياف من الشجر، ثم اتخذ الحذاء من خشب النخيل

وألياقه، ومن الغاب، حتى صنعه من جلد الحيوان، وعندئذٍ بدأ الحذاء يأخذ شكل القدم، فأضيف إليه جوانب، وَجُعِلَ لظهر القدم غطاء حتى أصبح مثل (الصندل) الذي اتخذه القدماء المصريون[٤] .

كذلك عرف اليونان والرومان النعال، وكانت تصنع من الجلد غالبًا، وكانت تُشَدُّ بأربطة تلتف على ظهر القدم والعقب وتتجاوزهما إلى أعلى، وقد تصل أحيانًا إلى منتصف الساق[٥] .

وكانت الأحذية ذات أهمية كبيرة عند العرب، إذ كانوا يشدون إلى أقدامهم نعالًا من جلد الغنم إذا ساروا في الجبال الوعرة، ولبس النعال من هدي النبي . ﷺ . وخيار السلف، قال مالك: والانتعال من عمل العرب[٦] ، وعن جابر بن عبد الله– رضي الله عنهما– قال: كنا مع النبي . ﷺ . في سفر، فقال: "اسْتَكْثِرُوا مِنَ النِّعَالِ؛ فإنَّ الرَّجُلَ لا يَزَالُ رَاكِبًا ما انْتَعَلَ" [٧] ، وروي عن أبي بكر –رضي الله عنه– في حادث الهجرة أنه قال لعائشة– رضي الله عنها: "لو رَأَيْتنِي وَرَسُول الله . ﷺ . إذ صعدنا الْجَبَلَ، فأما قدما رسول الله . ﷺ . فقطرتا دمًا، وَأما قدماي فعادتا كَأَنَّهُمَا صَفْوَان، فقالت عائشة: إن رسول الله . ﷺ . لم يتعود الحفاء"[٨] .

إلا أن العرب في غالب الأمر كانوا لا يلبسون النعال؛ كي تتصلب بطون أقدامهم فتقوى على تَحَمُّلِ حر الرمال، وقد عرف بينهم العدَّاؤون الذين يسابقون الريح لهذا السبب، ولم يبتكر كعب الحذاء إلا في القرن السادس عشر، وكان ذلك في فرنسا، وصُنِعَ بأشكال متعددة، سُمِّيَ أحدها بكعب لويس الخامس عشر، وتغالوا في ارتفاعه بعد ذلك، وخاصة للسيدات[٩] .

وفي العصر الحديث كان المصريون أكثر الأمم حفاءً وخاصة الفلاحين رجالًا ونساءً[١٠] ، ففي عهد الحملة الفرنسية على مصر(١٧٩٨–١٨٠١م) تحدث (جاسبار دي شابرول– Gaspard de Chabrol) – في البحث الذي وضعه تحت عنوان: (دراسات في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين) في المجلد الأول من كتاب (وصف مصر)– عما يرتديه الأثرياء والأعيان، فتحدث عن السروال، والقميص، والقفطان، والجبة، والحزام، والطربوش، والشال، والصديري، والعمة، وتوقف عند القدمين، وذكر أن الحذاء لا يقل تعقيدًا عن بقية الملابس، وهو يتكون من (المست) وهو من جلد الماعز، ويغطي جميع القدم، ثم (البابوش) و(الصرمة) وهما أيضًا من جلد الماعز، وتوضع في

القدم، وعند الدخول إلى مسكن مفروش بالسجاد يخلع (البابوش والصرمة) حسبما يقتضي الذوق، وينتعل الناس (الخف) عند ركوبهم الخيل، أو عند القيام بجولات في شوارع المدينة، وهو من جلد السَّختِيَان(*) الأصفر أو الأحمر، وهو مشترك بين الرجال والنساء، وذكر أن الطبقات الشعبية لا تُكَلِّفُ نفسها كل هذا العناء، فخزينة ملابسهم لا تحتوي على أكثر من ثلاث أو أربع قطع من الملابس، كما أنهم يذهبون إلى حقولهم حفاةً رجالًا ونساءً، كما أن عمال الطبقات الدنيا، وكذلك أغلب سكان المدن كانوا يسترون أجسامهم، لكن لم تتضمن ملابسهم غطاءً للقدم مهما كان نوعه وثمنه(١١) .

ولم يتغير الحال كثيرًا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولم يعرف الفلاح الذي يشكل الغالبية العظمى من السكان أن ينتعل شيئًا في قدميه، إلا إذا تم تجنيده وارتدى الزي العسكري، فلم يكن معقولًا أن يخوض محمد علي باشا (١٨٠٥– ١٨٤٨م) الحروب التي خاضها بجيوش من الحفاة، الأمر الذي لم يكن محل ترحيب من هؤلاء الجنود القادمين من الأرياف، ويتأكد ذلك من أن الجندي بعد انتهاء مدة خدمته ووقت تسليم عهدته، يُقَدِّمُ من بين ما يُقَدِّمُ (الجزمة الميري) التي كانت كبيرة ذات رقبة، ويعود إلى بلدته كما جاء حافيًا! (١٢) .

وكان من الصور التي قدمتها الروايات المكتوبة، والتي صورت بعد ذلك كشرائط سينمائية، والتي اقتصر فيها لبس الحذاء على الخفير (الغفير) بحكم منصبه الأميري، وكان يتسلمه في هذه المناسبة كعهدة، الأمر الذي كان يناسبه ليطرق به على الأرض لتخويف الخارجين عن القانون، أما بقية الفلاحين فقد كانوا من حفاة الأقدام إلا الميسورين منهم (العمد ومشايخ البلد) الذين كانوا يرتدون (البُلْغَةُ) التي اكتسبت شهرة واسعة بحكم متانتها، وجمال شكلها، هذا فضلًا عن (المركوب) الذي يرتديه المستورون منهم، خاصة من رجال الدين، وقد ساد التحقير بالتهديد باستخدام الأخيرة لضرب من لا يروق لصاحبها، وهو الأمر الذي توارثه البعض حتى وقت قريب(١٣) .

وقد حدث خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين مجموعة من التغيرات كان يصعب معها استمرار هؤلاء على حفائهم، وأول ما يلحظ في هذا الشأن، التحول من نمط الحياة

الريفية إلى الحياة المدنية، وإذا كان مقبولًا أن يسير ابن الريف ويعيش حياته في قريته حافي القدمين، فإن نمط الحياة في المدينة لم يكن يسمح بمثل ذلك السلوك، وقد حدث هذا التحول ببطء شديد في عهد محمد علي، وزاد قليلًا في عصر إسماعيل باشا (١٨٦٣- ١٨٧٩م) إلى أن جاء الاحتلال البريطاني وما صاحبه من تدفق رؤوس الأموال وإنشاء المشاريع المختلفة التي أدت إلى الحاجة لأيد عاملة رخيصة، فبدأ تيار الهجرة من الريف إلى المدينة يزيد على نحو كبير كما تؤكد الإحصائيات، فقد شهد العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر تزايدًا عظيمًا في أعداد سكان المدن، ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد سكان مصر في المدة بين سنتي ١٨٨٢م، و١٨٩٧م بمقدار (٤٣٪) زاد عدد السكان في المدن بمقدار (٦٨٪)، ومن إحصاء سنة ١٩٠٧م، ثبت أن ثلث سكان القاهرة والإسكندرية لم يولدوا فيهما، وبلغت نسبة هؤلاء في بورسعيد (٦٠٪) [١٤].

كما أن هذه الأعداد الهائلة من الأجانب الذين جاءوا بأزيائهم الأوروبية إلى مصر، دفعت العديد من المصريين إلى تقليدهم، فخلعوا الملابس القديمة، ومنها: (البلغ) و(المراكيب)، وتزينوا بالملابس الأوروبية، ومنها: الأحذية، الأمر الذي أدى إلى انتشار محال بيع هذه الأحذية سواء كانت مستوردة أو من الصناعة المحلية، وانتشرت مع ذلك محال صناعتها التي اشتهر بها بعض أبناء الجاليات، مثل: الأرمن، واليونانيين، وبعض الشوام، ولم يتأخر المصريون كثيرًا في دخول هذا الميدان، الأمر الذي نلحظه في الإعلانات التي كانت تحفل بها (الأهرام) عن محال أصحابها الذين كانوا يبيعون هذه الأحذية أو يصنعونها[١٥]، ولاشك أن وجود أعداد كبيرة من الأجانب خاصة في العاصمة والمدن المصرية الكبيرة وهم يرون أن المصريين الذين بين ظهرانيهم، خاصة ممن يعملون لحسابهم، حفاة، بدا أمرًا مثيرًا للسخرية، وهو ما لاحظه الأفندية من بين أبناء الطبقة الوسطى وسعوا إلى تغييره[١٦].

وفي الوقت نفسه حدثت مفارقة غريبة بعدما أصاب التعليم من حركة تطور، فقد كان ابن القرية يذهب إلى (الكُتَّابِ) حافيًا، ولم تكن ثم مشكلة في ذلك، فهو أمر اعتاده الجميع، غير أن ما حدث من الدعوة إلى التعليم الإلزامي وافتتاح عدد غير قليل من المدارس في المدن الإقليمية، أدى

إلى بروز هذه المفارقة، حيث إن تلميذ المدرسة قد ذهب إليها وعلى جسده (المريلة) التي سلمتها له وزارة المعارف، وفوق رأسه (الطربوش) الذي حصل عليه من المصدر نفسه، كل هذا بينما كان يسير حافي القدمين، فلم يكن من مهام هذه الوزارة أن تمد تلاميذ هذه المدارس بالأحذية، ومن ثم ظل الوضع على ما هو عليه حتي قيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩م، حيث طرحت قضية مكافحة الحفاء في جلسات مجلس الوزراء، ونوقشت في الصحف وانبرى العديد لوضع الحلول للقضاء عليها(١٧).

ثانياً: أسباب الحفاء وآثاره على الصحة العامة.

يرجع انتشار الحفاء في مصر إلى العديد من الأسباب، منها: ما هو مادي يتعلق بحالة البؤس والفقر التي كان يعيشها عامة المجتمع المصري، ومنها: ما يتعلق بعوامل البيئة، وطبيعة المهنة التي تعمل فيها الطبقات التي يكثر فيها الحفاء، إضافة إلى العادات والمورث الاجتماعي الذي ساعد بشكل كبير في انتشار الحفاء، على أن الأسباب الاقتصادية تعد من أهم أسباب الحفاء؛ إذ حالت ضرورات العيش بين عامة الشعب وبين التفكير في هذا الأمر الذى بدا لهم تحت ضغط الفاقة أنه من الكماليات، ومن ثم انتشر الحفاء وأصبح عادة للفقير(١٨) .

وعن أثر الحفاء على صحة الإنسان فقد أجمع الباحثون على أن الحفاء سببٌ رئيسٌ في الإصابة بمرض الأنكلستوما(*)، وأن أي لباس للقدم يحول بينه وبين تربة الأرض له أثر كبير في مكافحة العدوى بهذا المرض، فقد تحدث مدير قسم الأمراض المتوطنة في مذكرة مرفوعة إلى (علي إبراهيم باشا) –وزير الصحة العمومية– في فبراير ١٩٤١م عن أثر الحفاء من الناحية الصحية، وعن طريق انتقال عدوى البلهارسيا(*) والأنكلستوما بواسطة القدم العارية، وأوضح أن بحوث (سميلي)(Smiley) في البرازيل، دلت على أن عدد ديدان الأنكلستوما في الشخص الذي يلبس حذاءً، تبلغ (٢٧)، في حين أنها تبلغ في الشخص الحافي (٢٥١) في المتوسط، كما أثبتت بحوث (شاندلر) (Chandler) أن سكان مقاطعة (شان) في بورما ممن يلبسون الأحذية تقل بينهم

الإصابة بالأنكلستوما، كما ذكرت بحوث (مجار) (majar) في الهند أنه قد ترتب على لبس الأحذية انخفاض نسبة الإصابة بالأنكلستوما [١٩] .

وذكر مدير الأمراض المستوطنة أن الأطفال أكثر استهدافًا لهذا المرض من البالغين، وأنها تعيق نموهم البدني والعقلي، وأنه شوهد في الأقاليم الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في أستراليا، أن الأطفال يمشون حفاة إلى أن يبلغوا سن الرابعة عشرة ثم يلبسون الأحذية بعد ذلك، وأن عدوى الأنكلستوما تنتشر بين الأطفال إلى سن السادسة عشرة، ثم تقل بعد ذلك، ونددت بتركهم حفاة، واقترح أن يكون لبس الأحذية إجباريًا في جميع سنوات العمر، وأن تفرض عقوبة على الحفاة[٢٠]، وأوضح أنه في أغلب البلاد الحارة، وفي مصر أيضًا يلحظ أن متوسطي الحال من الفلاحين لا يجدون حرجًا في ترك أطفالهم حفاة، الأمر الذي يعرضهم للإصابة بهذا المرض، كما يعرضهم للدغ العقارب في مديريات أسيوط، وجرجا، وقنا، وأسوان، أما أطفال المدن والمحافظات فليس هناك ما يمنع من لبسهم الصندل؛ إذ إنهم لا يزاولون الأعمال الزراعية في مقتبل حياتهم، فليس لأقدامهم الأثر المهم في نجاحهم في حياتهم العملية[٢١] .

أما عن عمل الفلاحين في الأرض الزراعية المروية فرأى أنه يصعب عليهم لبس الأحذية قبل بلوغ التربة درجة الجفاف التام، إذ تصير بعض الأراضي لزجة بحيث يلصق الحذاء العادي بالأرض ويخرج القدم منه عاريًا، ولما كان اعتماد القطر المصري في ثروته على العمل الزراعي الذي يقوم به الفلاحون، فرأى ألا يتعارض لبس النعال مع كفاءة الفلاح كعامل زراعي[٢٢]، وذكر أن أن (٥٠٪) من الفلاحين ستقيهم الأحذية الإصابة بالأنكلستوما؛ حيث أن يرقات هذا الداء المتوطن تعيش في الأرض الرطبة مدة طويلة، فإذا وطئها الحفاة اخترقت جلد القدمين لتسبح في الدم إلى القلب والرئتين والحلق، ثم تنحدر إلى المعدة لتصل إلى الأمعاء الدقيقة وتتغذى على دم المصاب، وتفرز سمًّا في دمه، وبديهي أن الحذاء يحمي صاحبه من هذه العدوى، كما رأى أن الحفاء يُعَرِّضُ القدم للجروح والتقرحات والتشقق فيتسبب عنها الإصابة بالتيتانوس والحمرة، فضلًا عن التشوه الناشئ من فعل الاحتكاك بالحجارة والتقلبات الجوية، كما أن الحفاة ينقلون بأقدامهم العديد من

الميكروبات بما يتعلق بها من قاذورات، مما يترتب عليه العديد من الأمراض التي تسبب الوفاة، وانخفاض المستوى الصحي، وانحطاط القدرة على الإنتاج(٢٣) .

وعن أثر الحفاء في الإصابة بمرض البلهارسيا، فقد أجمع الباحثون أن العدوى تحدث مع اختراق ديدان البلهارسيا القدم أو أي جزء من الجسم العاري الذي يلامس المياه التي توجد بها قواقع تعيش فيها البلهارسيا، وهذه القواقع تكثر في مجاري الري الصغيرة، وتقل في النيل والترع الكبيرة، خصوصًا تلك التي تجري فيها المياه على شيء من السرعة ويقل نمو الحشائش بجانبها، وعلى ذلك فكل عمل يؤدي إلى غمر أي جزء من الجسم في هذه المياه يؤدي إلى العدوى، كاستعمال الطنبور، أو تنقية حشائش الأرز، أو تحويل المياه أثناء الري(٢٤) .

على أن وقاية القدم والساق من عدوى البلهارسيا بتغطيتها بنوع من الأحذية لا تعتبر طريقة عملية؛ لأنها تتطلب نوعًا خاصًا من الأحذية التي ليس بها مسام ينفذ منها الماء، وتكون طويلة الرقبة حتى تبلغ الركبة، كما وجد بالتجربة أن هذا النوع من الأحذية يعيق لابسه في قيامه بأعماله في الماء، ويؤدي إلى الانزلاق في الحقل، ويستدعي ذلك استعمال نوعين من الأحذية لكل فلاح، أحدهما للمشي والآخر لاستعمال الماء، وثمن هذه الأحذية مرتفع وليس في مقدور عامة الفلاحين، علاوة على ذلك تبقى الأيدي معرضة للعدوى، ويجب أن تغطى بقفازات من الجلد ليست بها مسام، لذلك لم يتقدم أي باحث له إلمام بأحوال المملكة المصرية باقتراح هذا النوع من الحذاء لمكافحة البلهارسيا، ولو أنه مذكور في بعض المراجع كطريقة نظرية للوقاية، قاصرة فقط على العلماء الباحثين الذين يضطرهم عملهم إلى فحص الأماكن الموبوءة بأنفسهم(٢٥) .

أما عمال الصناعة في مصر فقد لوحظ أن عددًا كبيرًا منهم يمشون حفاة مع أن طبيعة عملهم تستدعي عناية كاملة بشئونهم، وخاصة من الناحية الصحية، فطبيعة العمل وظروفه تحتم على الكثير من العمال الوقوف والعمل في أماكن أرضيتها من الإسمنت أو البلاط لمدة ساعات طويلة من النهار، كما أن كثيرًا من المصانع، مثل: ورش النجارة والحدادة وما إليها تتجمع على أرضيتها مسامير أو شظايا أو أشياء صلبة وغير ذلك من مخلفات الصناعة، وهناك أيضًا المحال

التي تتخلف على أرضيتها مواد كاوية، مثل: الدباغة، ومعامل الأحماض المعدنية، والحاصلات الكيميائية [٢٦] .

وقد ظهر من إحصائيات مصلحة العمل أن عدد الإصابات التي أُبلغ عنها وكان سببها الدهس أو الاصطدام بأشياء صلبة سنة ١٩٤٠م، قد بلغ (٢٣٥) إصابة من النوع الذي يستغرق علاجه أكثر من عشرين يومًا، و(٤٣٣٩) إصابة من النوع الذي يستغرق علاجه أقل من عشرين يومًا، أي أن مجموع الإصابة للسببين المتقدم ذكرهما، هو: (٤٥٧٤) إصابة في عام واحد، على أن هذا العدد يدل فقط على الإصابات التي يقضي القانون بالإبلاغ عنها والتي تستوجب عجز العامل عن العمل أكثر من ثلاثة أيام [٢٧] .

أما الإصابات الأخرى التي تقعده عن العمل أقل من ثلاثة أيام أو لا تستدعي انقطاعه عن عمله فليس لدى مصلحة العمل من سبيل للتحقق من عددها، وإن كان قد ثبت من تجارب الدول الأخرى أن الإصابات الواجب التبليغ عنها لا تزيد عن عُشْرِ عدد الإصابات التي تقع فعلًا، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقدر أن عدد الإصابات الكلية التي تحدث بمصر في عام واحد ويكون سببها الدهس أو الاصطدام بأشياء صلبة لا يقل في أي حال عن أربعين ألف إصابة، وإذا نظرنا إلى هذه الإصابات من جهة تأثيرها في الإنتاج الصناعي تبين أنها تتسبب في فقد أيام عمل لا تقل عن أربعين ألف يوم، باعتبار أن الإصابة في المتوسط تستوجب انقطاع العامل يومًا واحدًا[٢٨] .

وإذا عرفنا أن عدد الإصابات الناشئة عن جميع الآلات الصناعية بالبلاد لم يزد خلال سنة ١٩٤٠م بأكمله على (٩٦٦) إصابة، يقابلها (٤٥٧٤) إصابة يساهم الحفاء في إحداثها إلى حد كبير، لعلمنا أن مكافحة الحفاء بين العمال لا تقل في أهميتها عن الاشتراطات والاحتياطات المختلفة التي وضعتها الجهات الحكومية للآلات، والتي كانت سببًا في انخفاض عدد الإصابات إلى هذا الرقم الضئيل نسبيًا، لذلك كان من الطبيعي أن يتجه نظر القائمين بتنفيذ مشروع مكافحة الحفاء إلى حماية العمال من أخطار الحفاء [٢٩] .

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن الحفاء انتشر بصفة كبيرة في أرجاء البلاد، وتعددت أسبابه وآثاره الصحية على المستوى الفردي والجماعي، ومن ثم كان لابد من مكافحته من خلال تبني مشروع يساهم فيه الموسرون والأعيان للقضاء عليه.

المبحث الأول

اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء

أولًا: الدعوة لمكافحة الحفاء.

بدأت الدعوة إلى مكافحة الحفاء بعد شهور قليلة من قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، واشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية(*)، حيث تشكلت مصلحة (الوقاية المدنية) وجاء في تقرير لها نشرته (الأهرام) في ١٩ يونيو ١٩٤٠م "أن كثيرًا من طبقات العمال والفقراء يسيرون حفاة الأرجل، ولما كانت حالة هؤلاء تُعَرِّضُهمْ لخطر المواد الحارقة المستخدمة في الغارات الجوية، فقد اهتمت المصلحة بهذا الموضوع، واشتركتْ مع وزارة الشئون الاجتماعية؛ لوضع مشروع يهدف إلى توزيع نعال من المطاط على المحتاجين ووقايتهم من خطر الغارات"(٣٠) .

ومن ناحية أخرى لما كان كثير من أهل المدن والقرى يمشون – لرقة حالهم– حفاة الأقدام، وفي ذلك ما فيه من مضارٍ صحيةٍ نتيجة اختراق ديدان بعض الأمراض لأقدام الفلاحين من الحفاة، رأى الملك فاروق – في إحدى زيارته لبعض الأقاليم بصحبة رئيس وزرائه حسين سري– أن يكون عيد ميلاده في فبراير ١٩٤١م ذا أثر كبير في القضاء على هذه الظاهرة؛ بالتيسير على أمثال هؤلاء بالاحتذاء، وطلب ألا يمضي وقت طويل حتى يرى الجميع يرتدون النعال، وقام بإرسال مبلغ (٢٠٠٠) جنيه إلى مجلس الوزراء؛ ليكون نواة لهذا المشروع (٣١) .

ولقيت رغبة الملك استجابة كبيرة من قبل الصحف المصرية التي انبرت في مقالات عديدة تحت عنوان: (مكافحة الحفاء)، تتحدث عن الحفاء، وأنه مصدر لانتشار العديد من الأمراض، ثم

ذهبت تتحدث عن تدبير حملة دعائية لإنجاح المشروع بالمساعدة المادية، والخطابة في الاجتماعات، والوعظ والإرشاد على المنابر؛ لتصل هذه الدعاية إلى الجميع، ويمكن لكل فرد قادر أن يشارك في هذا المشروع(٣٢) .

وتحقيقًا للأمر الملكي أصدر (حسين سري) قرارًا بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٤١م بتشكيل لجنة مركزية؛ لدراسة المشروع، وتعهده على مر الزمن، ومراقبة تنفيذه في الجهات المختلفة بالاتصال مع السلطات المحلية، وقد وضعت اللجنة المذكورة في اجتماعاتها الأولى الأسس والقواعد اللازمة لتنفيذ المشروع بالتعاون مع مجالس المديريات والمجالس البلدية(٣٣) .

ورأت وزارة الداخلية أن يكون تشكيل اللجنة على النحو الآتي: رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية رئيسًا، وعضوية كل من: وكيل وزارة الشئون الاجتماعية، ومحافظ القاهرة، ومديرا الغربية والبحيرة، ومدير قسم البلديات والمجالس المحلية، ومراقب مصلحة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية، ووكيل مصلحة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة، ورئيس قسم الأمراض المتوطنة بوزارة الصحة العمومية، ومراقب التعليم الأولي بوزارة المعارف العمومية، وأن يُشَكَّلَ في المديريات والمحافظات لجان محلية (لجان مكافحة الحفاء) لتنفيذ المشروع في دوائرها برئاسة المدير، وعضوية اثنين من أعضاء مجالس المديرية، واثنين من أعيان كل مركز، وفي المحافظات برئاسة المحافظ، وعضوية عشرة من الأعيان يتم اختيارهم بقرار من وزارة الداخلية بناءً على اقتراح المدير أو المحافظ، على أن تقدم هذه اللجان المحلية تقريرًا كل ثلاثة أشهر للجنة العامة عما وصل إليه أمر التنفيذ، وما يبدو من ملحوظات، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك في جلسته المنعقدة في ١٣ فبراير ١٩٤١م(٣٤) .

ونظرًا لأن بحث هذا الموضوع من جميع جوانبه يستلزم الاسترشاد بآراء بعض رجال الصناعة وغيرهم ممن لهم خبرة في هذا الموضوع من الناحية العملية، فقد خوَّل قرار مجلس الوزراء اللجنة المركزية لمشروع مكافحة الحفاء الحق في استدعاء من ترى الاسترشاد برأيه من موظفي الحكومة أو غيرهم من رجال الأعمال الحرة لحضور اجتماعات اللجنة(٣٥)، ولم يكن رائد اللجنة

أثناء دراستها للموضوع الحرص على المظهر القومي فحسب، بل الرغبة في المحافظة على صحة الطبقات الفقيرة العاملة مما ينتابها من علل وأمراض بسبب الحفاء، فقد تبين للجنة أن الحفاء يكاد يكون الطريق الرئيس لعدوى (الأنكلستوما) في البلاد، وأن أي لباس للقدم يحول بينه وبين تربة الأرض له أثر كبير في مكافحة عدوى هذا المرض الذي يفتك بنحو (٥٠٪) من المصريين ويسبب لهم المرض المشهور بفقر الدم الناشئ من وجود طفيليات في أمعاء هؤلاء المصابين تسلبهم غذاءهم وتنهك قواهم [٣٦] .

ثانياً: إنتاج أحذية المشروع.

استعرضت اللجنة حالة الصناعة في الظروف التي تمر بها البلاد بسبب الحرب العالمية الثانية، وتعذر استيراد الخدمات ومواد الدباغة من الخارج، فرأت –لضمان استمرار المشروع وخاصة من الناحية المالية– السير بالتدرج نحو تعميم المشروع على جميع الطبقات العاملة الفقيرة، واقترحت أن تقتصر كمية الإنتاج في البداية على أساس تزويد (٦٠٠) ألف شخص بالأحذية مرتين في السنة[*]، حيث إن ما تحتاجه هذه الكمية من الجلود الخام يبلغ نحو (٦٠٠) طن تقريبًا، وهو ما يمكن للمدابغ المحلية أن تقوم بإنتاجه فوق ما تنتجه لحاجة السوق المحلي، على أن يتعين في هذه الحالة اتخاذ ما يلزم لضمان توفير هذه الكمية اللازمة للمشروع وذلك بمخابرة الجهات المختصة لإيقاف تصديرها إلى الخارج[٣٧] .

كما اقترحت اللجنة في الوقت نفسه إدخال الجلود بأنواعها في التسعيرة حتى لا تتأثر الأسعار بتنفيذ المشروع، فقد تبين للجنة من الإحصائيات أن كمية الجلود الصالحة للمشروع والمصدرة إلى الخارج قد زادت قيمتها في سنة ١٩٤٠م إلى (١٢٣) ألف جنيه، وهو قيمة ما يعادل (١٢٠٠) طن، ومن ثم فإن كميات الجلود التي يمكن استخدامها دون التأثير على الصناعة المحلية بإدخال عوامل أخرى جديدة لا يمكن أن تتجاوز (١٢٠٠) طن، إلا أنها رأت أن مقتضيات الصناعة في ظروف الحرب لا تسمح بأن يخصص للمشروع في البداية أكثر من نصف هذه الكمية، إذ إن النصف

الآخر يستغل بعضه في حاجة الجيوش، وإذا ما اعتبر أن الحذاء مُقَدَّرٌ له ستة أشهر وهو في حالة صالحة للاستعمال، فيكون عدد الذين ينتفعون بالمشروع في بدايته نحو (٦٠٠) ألف شخص[٣٨] .

كما رأت اللجنة أن ينهض المشروع في بدايته على أساس الصناعة اليدوية غير المركزية التي تَدُرُّ رزقًا للعديد من الصناع والعمال، وبذلك يمكن توفير فرص عمل لكثير منهم، كما أوصت أن يعرض المشروع في الأسواق المحلية في مناقصات على صفقات صغيرة تتراوح بين (٥٠٠) و (٥٠٠٠) حذاء، تُوزَّعُ في جميع أنحاء القطر؛ كي يتسنى لصغار الصناع والتجار أن يساهموا في المشروع[٣٩] .

وبشأن الخوف من ارتفاع أسعار الجلود إذا ما أعلنت الحكومة عن المشروع، فقد قررت لجنة التجارة الخارجية التابعة لوزارة التجارة والصناعة – بناء على رغبة مجلس الوزراء بتاريخ ٩ مارس ١٩٤١م– الامتناع عن إعطاء تصاريح بتصدير الجلود التي تستخدم في صناعة النعال، على أساس احتمال حاجة المشروع عند تنفيذه لهذا النوع من الجلود، وأعلنت أنها على استعداد لمنع تصدير أي أنواع أخرى من الجلود إذا احتاج تنفيذ المشروع إلى كميات كبيرة منها[٤٠] .

وفي ٦ أبريل ١٩٤١م قامت وزارة التجارة والصناعة بمنع إعطاء تصاريح بتصدير الجلد الخام أو المدبوغ من أصناف (البقري)، و(الجاموسي)، و(الجملي)، و(اللبَّاني)، وهي الأنواع التي تبين أنها لازمة لأحذية المشروع، وذلك فيما عدا كميات قليلة قد تعاقد عليها المصدرون قبل انعقاد اللجنة التي قامت بفحص الموضوع، مما لا تحتاج إليه صناعة أحذية المشروع[٤١] . أما عن طلب مجلس الوزراء إدخال الجلود بأنواعها في التسعيرة الإجبارية حتى لا تتأثر الأسعار بتنفيذ مشروع مكافحة الحفاء ولضمان توفير الكمية اللازمة وقدرها (٦٠٠) طن من الجلود للبدء في تنفيذ المشروع[٤٢]، فقد رأت وزارة التجارة والصناعة أن هناك صعوبات كثيرة تحول دون التسعير؛ منها: تعدد المدابغ، وكثرة الأصناف التي تنتجها، واختلاف جودة دباغتها، ولذلك رؤي ترك سوقها حرة تخضع لعوامل العرض والطلب حتى إذا ما تبين للوزارة أن أسعارها قد ارتفعت قامت بإخضاعها للتسعير الجبري[٤٣] .

وقد راعت اللجنة في اختيار نماذج الأحذية المناسبة للمشروع أن تكون مصنوعة من خامات مصرية، وأن يكون نوع الحذاء الذي يستعمل في المدن غير النوع الذي يستعمل في القرى، ولذا أوصت اللجنة أن يكون الحذاء الذي يستعمل في المدن من نوع الصندل العادي لرخص ثمنه مع حفظه المظهر اللائق بالمدن وأدائه الغرض المطلوب، وأن يصنع من الجلد المحلى المدبوغ دبغًا كاملاً، وأن يكون على بساطة تامة، ويستهلك في ستة أشهر، بينما أوصت في القرى بنوع النعل (الحدوة) المربوط حول القدم؛ كي لا ينخلع بسهولة أثناء السير، وأن يكون مصنوعًا من جلد (الجاموس) أو (الجمل) المدبوغ؛ حتى لا يكون مرنًا تتخلله المياه بسهولة، وأن يستهلك في مدة ستة أشهر، ورأت اللجنة أن هذا النوع مناسب للعمل في الريف؛ إذ هو كاف لوقاية الأقدام من الحصى، وقِطَعِ الطين المتجمدة، وجذور النباتات التي قد تصيبها بأذى، كما أنه كاف للوقاية من عدوى (الأنكلستوما)، فضلًا عن أنه يحصر أصابع القدم فلا يعيق لابسه في أعماله الزراعية، ويترك في الوقت نفسه جلد باطن القدم سميكًا يقاوم التأثيرات المختلفة عند العمل في الأرض، ويمكن للشخص أن يستعمل هذا النعل في السير العادي أو عند العمل في الأرض الجافة، أما في الأراضي الرطبة فالضرورة تقضي بأن يكون الفلاح حافي القدمين، لأنه من المتعذر عليه من الوجهة العملية أن يعمل في الأراضي الزراعية المروية حديثًا بأي نوع من أنواع الأحذية [٤٤] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن شركة (التسليفات التجارية) عرضت على اللجنة المركزية الانتفاع بالأحذية التي تقوم بجلبها، وبعد معاينة مندوب اللجنة الفني لهذه الأحذية أثناء صناعتها في المصانع المحلية، رأى أنها أحذية عسكرية لرجال الجيش والبوليس، كما أن تكاليف الحذاء الواحد منها تربو على تكاليف خمسة أحذية من الصنادل المعتمدة لمشروع مكافحة الحفاء، ونظرًا لأن الفئة التي يتولى مشروع مكافحة الحفاء تزويدها بالأحذية هي فئة تلاميذ التعليم الإلزامي ومن في حكمهم ممن تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٢ سنة، فقد يتعذر الانتفاع بأحذية الشركة سالفة الذكر للمشروع[٤٥] .

كما أعلنت محافظة الإسكندرية أنه قُدِّم إليها نموذج من الأحذية المقترحة للطبقات الفقيرة، وكانت من الصنادل الخفيفة، منها: ما هو مصنوع من نعل أبيض عليه قدة صغيرة من الجلد،

وآخر عليه قدتان ولم يكن بينهما نموذج يكسو القدم، وقد رأت اللجنة المنوط بها الاختيار عدم صلاحية هذين النموذجين، وكانت وجهة نظرها أن الصنادل المكشوفة لا تصلح لمكافحة الحفاء؛ لأنها لا تستر الأقدام، وإذا كان الغرض من صنع هذه النعال هو أن يعطي الفقير والعامل أرخص ما يمكن صنعه من الصنادل، فإن ذلك لا يحقق الفكرة الأساسية من الوجهتين الاجتماعية والصحية، على أن العامل الفقير المنتعل لا يستعمل مثل هذه النماذج مطلقًا؛ لأنها تقيده، ومن ثم لابد من مراعاة العرف والعادة في تنفيذ المشروع، ويبدو أن المسئولين عن المشروع قد توصلوا إلى حل في شأن شكل الحذاء وثمنه مما يكشف عنه الخبر الذي نشرته (الأهرام) في ٥ مايو ١٩٤١م والذي جاء فيه: "أن اللجنة المنوط بها الأمر ستقوم بتوزيع (١٥) ألف حذاء على جميع المستحقين من تلاميذ التعليم الإلزامي"(٤٦) .

على أي حال فقد طرحت اللجنة في شهر مايو ١٩٤١م مائة ألف حذاء للتصنيع والتوريد، وتعاقدت بناء على ذلك مع المتعهدين الآتيين: (أ. ف. بلاتشي وشركاؤه)، و(كامل محمد) و(ملجأ الأيتام الماسوني) بالقاهرة، و(ملجأ فؤاد الأول) بالمنيا، وقام المتعهدان الأولان بتنفيذ عقديهما، أما ملجأ الأيتام الماسوني فلم يتمكن من تنفيذ التزاماته، كما أن المتعهد الرابع (ملجأ فؤاد الأول) قد أبلغ اللجنة رسميًا بعدم إمكانه تنفيذ التعاقد، ولسد النقص في كميات الأحذية اللازمة للمشروع، قامت اللجنة بالتعاقد مع بعض المتعهدين وأغلبهم من صغار الصُنَّاع الذين قدموا طلبات للجنة للتعاقد معهم لتوريد أحذية للمشروع بالسعر المعتمد وهو ١٢٣ مليمًا للحذاء الواحد (٤٧) .

وفي ٢٨ مايو ١٩٤٢م تعاقدت اللجنة مرة أخرى مع مسيو أ. ف. بلاتشي، على توريد (٢٠,٠٠٠) حذاء قابلة للتجديد باتفاق الطرفين لتوريد (١٠١,٧٠٠) حذاء، وهي الكمية الثانية اللازمة لتلاميذ التعليم الإلزامي بالمحافظات وعواصم المديريات والمراكز (٤٨) .

ومع قرار اللجنة برفع سعر الحذاء الواحد من ١٢٣ إلى ١٣٥ مليمًا، انهالت طلبات العديد من المتعهدين للتعاقد على كميات كبيرة بالسعر المقدم، وتم التعاقد مع كل من طه حنفي الوكيل، وأحمد

حسن، وكامل محمد، وحسن محمد عشماوي، وعبد الحليم عبد المجيد حسن، ويوسف حسن خليل، وعمر أحمد شمس، لتوريد مائة ألف حذاء[٤٩] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن اللجنة لاقت في بداية المشروع صعوبات عديدة في الحصول على مساهمة الصناعة المحلية في تشغيل وتوريد الأحذية، على الرغم من التسهيلات التي وضعتها، سواء في تجزئة الكميات المطلوبة إلى كميات صغيرة، أو التجاوز عن مواعيد الاستلام، وغير ذلك من التسهيلات، بقصد تشجيع الصناع على اختلاف طبقاتهم للمساهمة في تنفيذ المشروع من الناحية الصناعية، وعلى الرغم من الطلبات الكثيرة التي تلقتها اللجنة، فإنه يلحظ أن بعض المتعهدين – وهم من صغار الصناع– تقدموا بطلبات لتوريد كميات كبيرة ولم يكن في استطاعتهم القيام بتنفيذ تعهداتهم، مما سبب متاعب للجنة، ومن ثم اقترحت اللجنة أن تطرح في مناقصة عامة مائة ألف حذاء؛ لضبط السعر من جهة، واختيار الأصلح من مقدمي العطاءات من جهة أخرى، وأما صغار الصناع فقد رأت أنه يمكن تشجيعهم عن طريق خفض قيمة التأمين من (١٠٪) إلى (٥٪) من قيمة الكمية المطلوب التعاقد عليها، وأن يكون لهم الحق في أن يتقدموا بعطاءاتهم عن أي كمية يستطيعون القيام بتصنيعها وتوريدها[٥٠] .

وبناء على ما سبق قررت اللجنة أن تطرح في مناقصة عامة توريد مائة ألف حذاء، على أن يكون التوريد في غضون ستة أشهر من تاريخ استلام الإخطار الرسمي بقبول العطاء، وعلى أن يورد المتعهد ثلث الكمية في خلال الستين يومًا الأولى من ذلك التاريخ، وأن يكون التأمين النهائي (٥٪) من مجموع قيمة العطاء [٥١] .

وفي١٣ يونيو١٩٤٢م قررت اللجنة التعاقد مع أ. ف. بلانتشي وشركائه لتوريد (١٠٦,٧٠٠) حذاء، ويوسف حسن خليل، والحاج عمر أحمد شمس، والحاج حسن محمد عشماوي لتوريد (٧٥,٠٠٠) حذاء، ليكون المجموع (١٨١,٧٠٠) حذاء [٥٢] .

وقد رأى رئيس اللجنة أن تنفيذ المشروع بشكله الحالي لا يخرج عن كونه مشروعًا لتصنيع الأحذية ثم توزيعها على تلاميذ التعليم الإلزامي بصفة دورية وعلى الفقراء في بعض المناسبات،

ورأى أن تنفيذ المشروع بهذه الصفة لا يؤدي عمليًا إلى مكافحة الحفاء، لأن المبالغ الموجودة على ذمة المشروع لن تلبث أن تنتهي بعد سنتين أو ثلاث ثم يعود المشروع مرة ثانية إلى حيث بدأ، ومن ثم اقترح أن تبحث اللجنة المشروع على أساس آخر، وهو مكافحة الحفاء بين جميع طبقات السكان المستحقة لبس الحذاء، وذلك بإصدار تشريع يُجَرِّمُ الحفاء بعد توفير الأحذية اللازمة لهم وصرفها إما بالمجان أو بثمن مخفض، وأن يبدأ بتنفيذ المشروع أولًا في مدينة القاهرة، ثم يعمم بعد ذلك في جميع المناطق(٥٣) .

وأشار رئيس اللجنة إلى أن تنفيذ المشروع بهذا الشكل يتطلب دراسة ثلاث مسائل، أولها: معرفة عدد الحفاة في القاهرة، وثانيها: معرفة الطاقة الصناعية بالبلاد التي يمكن استغلالها لإمداد المشروع بالأحذية اللازمة لهم، والأخيرة: استنباط موارد للصرف منها على المشروع بصفة دائمة وذلك بفرض ضرائب على بعض الكماليات، ومن ثم أرسلت اللجنة إلى محافظ القاهرة وعضو اللجنة لموافاتها ببيانات تقريبية عن عدد الحفاة، كما أرسلت إلى الخبير الفني للجنة لموافاتها بقدرة المصانع المحلية؛ لدراسة الموضوع في ضوئها(٥٤) .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا لماذا خصت القاهرة بحصر عدد الحفاة؟ والاجابة عليه هو أن القاهرة عاصمة القطر المصري، ويتردد عليها الكثير من الأجانب فلا بد أن تكون وجهة حضارية لقاصديها، وأن يكون قاطنوها في صورة مثالية تتماشى مع كونها عاصمة للقطر فتم البدء بها قبل عواصم المديريات الأخرى لعلاج مشكلة الحفاء.

وفي ٢٩ يونيو ١٩٤٢م أرسلت محافظة القاهرة إلى اللجنة إحصائية بعدد الحفاة في المحافظة وقد بلغ عددهم (٣١٠,٣٧٩) فردًا، كما عرضت تقرير الدكتور لبيب سرور – الخبير الفني للجلود وعضو اللجنة– بخصوص الطاقة الصناعية في البلاد والتي يمكن استغلالها لتنفيذ المشروع والتي كشفت عن قدرة البلاد على تصنيع نحو (٢٥٠,٠٠٠) حذاء، وقد رأى أن تقوم وزارة التجارة والصناعة ببحث شامل عن مسألة تصدير الجلود لتكوين رأي شامل في هذا الموضوع وما يترتب

علي ذلك من معرفة الطاقة الصناعية الممكن الحصول عليها واستغلالها لتنفيذ المشروع، إلا أن ظروف الحرب حالت دون تنفيذ ذلك [٥٥] .

وفي مايو ١٩٤٣م تقدم عدد من المتعهدين إلى وزارة التجارة والصناعة بطلبات لتصدير كميات كبيرة من الأحذية القديمة التي تم شراؤها من السلطات العسكرية، ورأت الوزارة عدم الموافقة على التصدير انتفاعًا بهذه الأحذية لمصلحة الطبقات الفقيرة بأقل سعر ممكن، وخوفًا من عرضها بأسعار غير مناسبة اقترحت الوزارة أن تقوم اللجنة المركزية للمشروع بشرائها وتوزيعها بين طبقات الشعب الفقير بسعر الشراء؛ تحقيقًا للأغراض التي قام من أجلها المشروع، ومساعدة هذه الطبقات في الحصول على الأحذية بأسعار مناسبة في وقت ارتفعت فيه أسعار الأحذية ارتفاعًا كبيرًا، وقد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح بعد عرضه على وزارة الشئون الاجتماعية لبحثه والنظر في أمر شراء هذه الأحذية وتوزيعها على الفقراء بالطريقة التي تراها [٥٦].

كما قامت اللجنة في ١٩ أغسطس ١٩٤٣م بإجراء مناقصة عامة لتصنيع وتوريد (٦٠٠) ألف حذاء صغير، وقد قُبِلَ العطاء المقدم من عبد المسيح عبود لصناعة وتوريد (٣٠٠) ألف حذاء بسعر ١٧٠ مليمًا، وكذلك العطاء المقدم من نظير علي وشريكه محمود حلمي حمزة لصناعة وتوريد (٣٠٠) ألف حذاء بسعر ١٧٥مليمًا[٥٧] .

وطرحت في أول فبراير ١٩٤٥م تصنيع وتوريد (٢٥٠) ألف حذاء في مناقصة عامة، وقد تم التعاقد مع كل من: الحاج حسن عشماوي لتصنيع وتوريد (٥٠) ألف حذاء بسعر ٢٣٥ مليمًا للحذاء الواحد، ومحمد حلمي حمزة أفندي لتوريد (١٠٠) ألف حذاء بسعر ٢٣٨ مليمًا، والمسيو أ. ف. بلاتشي لتوريد (١٠٠) ألف حذاء بسعر ٢٤٦ مليمًا للحذاء الواحد، حيث إن العطاءات المقدمة منهم كانت أقلها سعرًا، مع مطابقتها للشروط والمواصفات[٥٨] .

وهكذا يتضح مما سبق أن اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء التي شكلت لهذا الغرض قد اتخذت خطوات جادة في اجتماعاتها الأولى وذلك من خلال الدعوة للمشروع، وتحديد كميات الجلود اللازمة للإنتاج، وأنواعها، وجودتها، والامتناع عن إعطاء تصاريح بتصدير الجلود التي تستخدم في

صناعة النعال، واختيار نماذج الأحذية المناسبة للمشروع، والتغلب على الصعوبات العديدة التي صادفت المشروع في الحصول على مساهمة الصناعة المحلية في تصنيع وتوريد الأحذية، وذلك عن طريق طرح المناقصات العامة كلما اضطرت إلى ذلك، وظلت اللجنة على ذلك النهج من طرح المناقصات العامة لتوريد وتصنيع أحذية للمشروع إلى أن تم إنشاء مصنع فاروق لمكافحة الحفاء سنة ١٩٥٠م الذي أمد المشروع بكل ما يحتاجه من أحذية.

المبحث الثاني

تمويل مشروع مكافحة الحفاء

اقترحت اللجنة – فيما يختص بتمويل المشروع بصفة مؤقتة– القيام بجمع التبرعات من الموظفين، والأهالي الموسرين، وتلاميذ المدارس، وذلك من خلال مساهمة موظفي الدولة بجزء يسير من مرتباتهم عن شهر واحد ولمرة واحدة، وأن يتم جمعها من الأهالي الموسرين عن طريق اللجان المحلية في المحافظات والمديريات، على أن تتخذ كل لجنة من الإجراءات ما تراه كفيلاً بما يضمن لها أقصى ما تستطيع الحصول عليه من هذه التبرعات، وأن يسند جمعها من الطلبة والتلاميذ في المدارس إلى وزارة المعارف العمومية عن طريق لجانها في أنحاء البلاد[٥٩] .

وفيما يتعلق بتمويل المشروع بصفة دائمة، اقترحت اللجنة أن يخصص له بعض الموارد الثابتة لتمويله في السنوات الأولى من تنفيذه، على أن يعاد النظر– بعد ذلك– في هذه الموارد لاقتراح غيرها، أو الالتجاء إلى ميزانية الدولة للحصول على المال اللازم، ومن ثم اقترحت اللجنة أن تخصص الموارد الآتية لتمويل المشروع:

- فرض رسم مقداره قرش صاغ واحد عن كل طن أو جزء منه عن البضائع الصادرة والواردة، وقد قُدِّرَ ما يمكن جمعه من هذا الرسم بنحو (٨٥) ألف جنيه سنويًا.

- إصدار يناصيب سنوي تساعد على توزيعه اللجان المحلية في الأقاليم لجمع مبلغ مقداره (٥٠) ألف جنيه.
- إعانة المجالس النيابية المحلية للمساهمة بنحو (١٥) ألف جنيه، ليصل المجموع إلى(١٥٠) ألف جنيه سنويًا[٦٠] .

ورأت اللجنة توحيدًا للعمل أن يوضع ما يجمع من مال لمشروع مكافحة الحفاء في صندوق واحد يصرف منه على جميع لجان مكافحة الحفاء بالقطر طبقًا للمبادئ التي تقررها اللجنة المركزية، وأن تكون مهمة اللجان المحلية الإشراف على مسائل التمويل والتوريد طبقًا للتعليمات التي تصدرها اللجنة المركزية في هذا الشأن[٦١] .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ مارس ١٩٤١م على الاقتراحات الواردة في مذكرة وزارة الداخلية، عدا الاقتراح الخاص بتمويل المشروع، فقد كلف وزير المالية بدراسته دراسة وافية لتوفير المبلغ المطلوب وقدره (١٥٠) ألف جنيه سنويًا، على أن يكون الصرف على المشروع في السنوات الأولى من جملة المبالغ التي جُمِعَتْ عن طريق التبرعات[٦٢] .

أولًا: تبرعات الأفراد.

بعث رئيس الوزراء (حسين سري) –عقب تبرع الملك فاروق بمبلغ (٢٠٠٠) جنيه لمشروع مكافحة الحفاء– كتابًا إلى كل من رئيسي مجلس الشيوخ والنواب تضمن توجيه اهتمام أعضاء المجلسين وموظفيهما إلى هذا المشروع، كما وجه دعوة إلى جميع الهيئات والأفراد الموسرين من المصريين والأجانب للمساهمة في هذا العمل الخيري، وقد انهالت التبرعات من مختلف الأشخاص والهيئات إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء، وكان المكتب كلما وصله شيك أو نقدية من جهة أو شخص ما، يقوم بإرسال خطاب شكر لصاحب التبرع، مُوقَّعًا عليه من رئيس مجلس الوزراء، ذاكرًا فيه قيمة المبلغ المتبرع به [٦٣] .

وبدأت عملية جمع التبرعات للمشروع، وضمت القائمة الأولى للتبرعات مبلغًا قدره (١٣,٨٠٠) جنيه، حيث تبرعت الملكة نازلي بمبلغ (٢٥٠) جنيهًا، كما تبرعت أميرات القصر بمبلغ

(٥٠٠) جنيه، وكذلك تبرع رئيس مجلس الوزراء بمبلغ (٥٠) جنيهًا[٦٤]، كما تبرع على أمين يحيي بك بمبلغ (٥٠٠٠) جنيه[٦٥]، وكذلك تبرع كل من أحمد فريد بك وزكريا مهران بمبلغ (٥٠٠٠) جنيه، وكل من حسن محمد خالد، وطه مخلوف علي، وعبد النبي حسين شاويش بمبلغ (١٥٠٠) جنيه، وكمال عطية بمبلغ ألف جنيه، والسيدة منيرة داود تكلا بمبلغ (٥٠٠) جنيه [٦٦] .

وضمت القائمة الثانية للتبرعات مبلغًا قدره (٩٠٥٠) جنيهًا، حيث تبرع محمد فرغلي بمبلغ (٥٠٠٠) جنيه، وكذلك تبرع محمد منير بك بمبلغ (٤٠٠٠) جنيه، والكسندر تكلا بمبلغ (٥٠) جنيهًا، وضمت قائمة ثالثة مبلغ قيمته (٧٨٦) جنيهًا، وكان (أحمد عبود) من بين المتبرعين بمبلغ (٥٠٠) جنيه، و(١٠٠) جنيه من موظفي محلات صيدناوي، ومبالغ أقل من بعض شخصيات القصر، ونلحظ أن قائمة التبرعات ضمت مبلغ عشرة جنيهات من بطريرك الأقباط الأرثوذكس، وجنيه واحد من مدام (مدين) من الإسماعيلية، كما ضمت قائمة أخرى سبعة عشر جنيهًا دفعها طلعت حرب، ودسوقي أباظة، ومحمد حسن العبد، وخمسة جنيهات من كل من عبد الوهاب طلعت باشا، كما تبرع البارون دي بنوى بمبلغ (٢٥) جنيهًا، وحلمي عيسى بمبلغ (٢٠) جنيهًا[٦٧] .

وفي عددها الصادر في ٢٠ فبراير ١٩٤١م نشرت (الأهرام) خبرًا جاء فيه أن قهوجي من (باب الخلق) يدعى إبراهيم الأحمد القادري، أرسل كتابًا إلى حسين سري- رئيس مجلس الوزراء- ومعه إذن بريد بمبلغ (عشرة قروش) تبرعًا منه لمكافحة الحفاء، واختتم كتابه بالقول "إن هذا ما يستطيع فقير مثلي أن يفعله ليرضي الله وضميره"، ولم يتردد (حسين سري) في الرد على هذا الرجل البسيط في كلمة جاء فيها "وصلني خطابكم وبه مبلغ عشرة قروش قيمة ما تبرعتم به لمشروع مكافحة الحفاء، وإني لأشكر أريحيتكم وأقدر وطنيتكم"[٦٨] .

كما تبرع كمال عطية الهنداوي بمبلغ (١٠٠٠) جنيه، ودنيس موصيري زوجة إيلي موصيري بمبلغ (٥٠٠) جنيه، وأحمد مصطفى عمرو باشا بمبلغ (٢٠٠) جنيه، وشهدي بطرس بمبلغ (١٠٠) جنيه، وتوفيق دوس (٢٠) جنيهًا، وقليني فهمي بعشرة جنيهات [٦٩] .

وفي أوائل مارس سنة ١٩٤١م اتخذت حكومة (حسين سري) خطوات عملية لتنشيط المشروع للحصول على التبرعات بشكل إجباري، وكان أولى الخطوات في هذا الاتجاه أن أرسلت وزارة الخارجية إلى بعثات التمثيل السياسي المصري في الخارج تبلغها أن مجلس الوزراء وافق على خصم أجزاء معينة من رواتب الموظفين لتضم إلى التبرعات- الإجبارية- لمشروع مكافحة الحفاء[٧٠] ، وفي الوقت نفسه بعث مجلس الوزراء لمديري المديريات أن يقوموا بواجبهم في هذا الشأن، فقامت المديريات بنشر دعوة واسعة النطاق لحث الأغنياء والأعيان على التبرع، وبدأت الأخبار تصل من الأقاليم عن توالي التبرعات[*] ، فقد اجتمع (٥٠٠) من نقابة عمال بلدية الإسكندرية ووجهوا شكرهم إلى كل من (علي يحيي باشا) و (محمد فرغلي باشا) على سخائهما في التبرع للمشروع بتقديم (١٪) من مرتباتهما لإعانة المشروع[٧١] .

وفي الإسكندرية بلغت جملة التبرعات في أبريل ١٩٤١م، (٣٧٠٠) جنيه، ووضع المدير السابق للصحة البلدية بالمحافظة مشروعًا يرمي إلى تأليف لجنة من أعضاء جمعية سمّاها جمعية (مساعدة الفقراء) في محرم بك، لتجربة محاربة الحفاء في منطقة محدودة من المدينة، وكان قد سبقه إلى هذا، مشروع قامت به شركة (الغزل الأهلية)، وأدى إلى القضاء على الحفاء بين حوالي سبعة آلاف عامل[٧٢] .

ويبدو أن الفكرة قد انتقلت إلى سائر الأقاليم، فقد جاءت الأخبار من (الزقازيق) أن مدير الشرقية نجح خلال مدة قصيرة في جمع مبلغ قدره ألف جنيه من التبرعات، وكان الفضل في ذلك للجنة التي تولت عملية جمع التبرعات برئاسة وكيل المديرية وعضوية مأمور المركز وأحد المعاونين، كما قام مدير (البحيرة) بتأليف لجنة برئاسة مأمور مركز دمنهور الذي قام خلال فترة قصيرة بجمع مبلغ (٥١٠) جنيهات، وهو ما فعله (محافظ القناة)، وإن كان قد زاد على ذلك بتخصيص مكافأة لمن يقدم حذاء نموذجيًا يستطيع عامل الشحن والتفريغ أن يستخدمه في أثناء العمل، وقد نال أحد العمال عشرة جنيهات بعد أن قدم النموذج المطلوب[٧٣] .

وفي ١٩ مارس ١٩٤١م تلقى مجلس الوزراء من أعيان مديرية الغربية (٢٥٦٤) جنيهًا، ومن أعيان مديرية الشرقية مبلغ (٢٠٠٠) جنيه، ومن محافظ القاهرة مبلغًا قدره (١٥٠٠) جنيه، ومن أعيان بني سويف مبلغ (٧٢٣) جنيهًا، ومن مديرية القليوبية (٣٥٠) جنيهًا، كما تبرع أعيان مركز سنورس بالفيوم بمبلغ (٤٥٧) جنيهًا، وكذلك تسابق الموسرون من المصريين وغيرهم من مختلف الهيئات بالبذل لتعضيد هذا المشروع(٧٤) .

والجدير بالذكر أن بعض صحف المعارضة حاولت صرف الشعب عن تلك التبرعات، وأوضحت أن الهدف من الترويج لهذا المشروع هو صرف أنظار الشعب عن مجريات الحرب العالمية الثانية، التي بدأت تقترب من الإسكندرية، وما صاحب ذلك من توتر داخل البلاد(٧٥)، ولعل أقوى دليل على عدم صحة هذا الرأي، أن اهتمام الحكومة بهذا المشروع لم يفتر، حيث استمر توزيع الأحذية على تلاميذ المدارس والفقراء ومن في حكمهم حتى سنة ١٩٥٤م كما سيأتي ذكره.

على أي حال فقد انتقلت الدعوة إلى مديريات الوجه القبلي، حيث قام مأمور مركز منفلوط التابع لمديرية أسيوط بجمع مبلغ قدره (٥٠٠) جنيه من أبناء المدينة، كما جمع مأمور مركز نجع حمادي (٢٢٠٠) جنيه للمشروع من أعيان بلاد المركز في فترة وجيزة، وهو ما حدث من مأمور مركز ملوي الذي جمع بدوره مبلغ (١٥٢٦) جنيهًا من أعيان المركز، وكذلك تم جمع مبلغ (٢٤٠) جنيهًا من مديرية قنا، كما جمع مأمور مركز (البلينا) مبلغ ثلاثة آلاف جنيه، الأمر الذي دعا مدير مديرية (جرجا) أن يجمع سائر مأموري المراكز، ويقدم ثناءً خاصًا لمأمور (البلينا) على نشاطه، بيد أنه على الجانب الآخر وجه كل من مأمور مركز منوف ومأمور مركز أشمون تحذيرًا إلى اللجان التي تشكلت في مركزيهما أن لا تجبر الأهالي على التبرع، بل يترك الأمر لاختيارهم فلا يكون فيه ما يرهقهم!(٧٦) .

بينما قامت (وزارة المعارف) – بناءً على كتاب رئيس مجلس الوزراء– بتأليف لجنة لجمع التبرعات – الإجبارية– للمشروع برئاسة مصطفى شكري مراقب التعليم الأولي، وقامت اللجنة

بتوجيه نداء إلى تلاميذ المدارس للمساهمة في المشروع، كما دعا مراقبو المناطق التعليمية إلى تعميم حركة التبرعات بين الموظفين وطلبة المدارس(٧٧) .

ومع زيادة التبرعات الخاصة بالمشروع والتي بلغت مع نهاية شهر مارس١٩٤١م (٦٥,٧٢٧) جنيهًا، قرر مجلس الوزراء إيداع كل ما تجمع لديه من شيكات أو نقدية ببنك مصر في الحساب الذي خصص باسم: (تبرعات مكافحة الحفاء) برسم رئيس مجلس الوزراء، وقرر البنك إعطاء (١٪) أرباح على المبالغ المودعة تحتسب كل ستة أشهر(٧٨)، وأرسلت وزارة الداخلية كتابًا دوريًا إلى المحافظات والمديريات التي تولت جمع التبرعات من أعيان البلاد بإيداع ما تجمَّع لديها من مبالغ في بنك مصر(٧٩) .

وفي ٣١ مايو ١٩٤٢م بلغت جميع التبرعات الخاصة بمشروع مكافحة الحفاء في بنك مصر(١٣٧,٠٩٨) جنيهًا، وقيمة المنصرف (١٢١,٧٤٢) جنيهًا، والباقي (١٥,٣٥٦) جنيهًا(٨٠) .

وهكذا يتضح من قيمة التبرعات والأشخاص الذين قاموا بالتبرع لمشروع مكافحة الحفاء أن كافة طبقات الشعب المصري بجميع فئاته ودياناته سواء مسلمين أو مسيحيين أو يهود قاموا بالتبرع لهذا المشروع الاجتماعي الإنساني لمساعدة فقراء الشعب المصري آنذاك.

ثانياً: تبرعات الوزارات والهيئات والشركات.

أما عن تبرعات الوزارات – الإجبارية– فقد قامت كل وزارة بتحديد مدى مساهمة موظفيها في مشروع مكافحة الحفاء على أساس خصم نسبة مئوية من مرتبات شهر فبراير ١٩٤١م، تراوحت بين ٢ إلى ٦٪ من مرتبات موظفي وزارة (الداخلية)، وجاءت على النحو التالي: ١٪ ممن تتراوح مرتباتهم بين ٣ إلى ٥ جنيهات، ٢٪ ممن تتراوح مرتباتهم من ٥ إلى ١٥ جنيهًا، و٣٪ ممن يتقاضون مرتبًا بين ١٥ إلى ٣٠ جنيهًا، و٤٪ ممن تتراوح مرتباتهم من ٣٠ إلى ٥٠ جنيهًا، و٥٪ ممن تتراوح مرتباتهم ما بين ٥٠ و٧٠ جنيهًا، و٦٪ ممن تزيد مرتباتهم على ٧٠ جنيهًا(٨١) .

كما أرسل كامل نبيه – وكيل وزارة الأشغال العمومية– كتابًا إلى مصالح الوزارة، لحث موظفيها من مختلف الدرجات ممن تزيد مرتباتهم الشهرية عن ثلاثة جنيهات للمساهمة في مشروع

الحفاء على أن يكون رئيس حسابات كل مصلحة أمينًا لصندوق التبرعات، وحددت الوزارة فئات التبرع للمشروع بذات النسب التي حددتها وزارة الداخلية [٨٢] .

وحددت وزارة (الزراعة) تبرعات موظفيها على النحو التالي: ١٪ لمن يتقاضون مرتبًا من ٣ إلى ٤ جنيهات، و٢٪ ممن يتقاضون من ٥ إلى ١٠ جنيهات، و٣٪ لمن يتقاضون من ١٠ إلى ٢٠ جنيهًا، و٤٪ من ٢٠ إلى ٣٠ جنيهًا، و٥٪ لمن يتقاضون أكثر من ٣٠ جنيهًا[٨٣] .

ومن ناحية أخرى تلقى مجلس الوزراء في ١٩ مارس ١٩٤١م من البنك العقاري مبلغ (١٠٠) جنيه، ومن كل من محال جروبي وبنزايون، وجمعية البر والإحسان بمدرسة البنات في المنيا، ومخازن عدس، وشركة ترام مصر مبلغ (٥٠) جنيهًا، ومن محلات شكوريل (٣٥) جنيهًا، وكل من شركة الكهرباء وشركة النور بالقاهرة (٣٠) جنيهًا[٨٤]، ومن الجدير بالذكر أن صاحب داري سينما (ميامي وفيمنا) بالقاهرة أعلن تخصيص إيرادات حفلة صباح الجمعة للمشروع [٨٥] .

كما أصدرت مجلة (المصور) عددًا خاصًا لمشروع مكافحة الحفاء وخصصت إيراده للمشروع وقدره (٣١٠) جنيهات، وتكفلت إدارة (المصور) بجميع نفقات الطبع[٨٦] .

وفي إطار اهتمام جمعية (الهلال الأحمر) بالتصدي للمشكلات الاجتماعية نجدها قد تبرعت بمبلغ (١٥٠٠) جنيه من أجل تعضيد المشروع[٨٧].

كما تبرعت شركة الإسمنت بمبلغ (٥٢٦٧) جنيهًا، وشركة التسليفات التجارية بمبلغ (١٢٥٠) جنيهًا، وتبرعت شركة السكر بمبلغ (١٠٠٠) جنيه، وبورصة الأوراق المالية بمبلغ (٢٥) جنيهًا، والشركة البلجيكية الإنجليزية بمبلغ (٢٠) جنيهًا[٨٨] .

وتبرعت كل من شركة التأمين على الحياة، وشركة قناة السويس، وشركة المحاريث والهندسة، والبنك العقاري المصري، وإدارة أوقاف أحمد طلعت باشا، وجمعية القرش للصناعات المصرية بمبلغ قدره (١٠٠) جنيه، بينما تبرعت شركة مياه القاهرة، وشارل كاسترو، ومتجر الإسمنت بورتلند بطرة وحلوان، وشركة أقطان كفر الزيات، وشركة ترام القاهرة، وشركة ليبون للإنارة الكهربائية، وشركة مصر الجديدة، وشركة بيرة الأهرام، وشركة نترات شيلي، وشركة الدلتا التجارية، وشركة المقاولين

دوش وطراد وشركائهم بالقاهرة، وسينما مصر الجديدة، والجمعية الزراعية الملكية، وبنك الأراضي المصرية بالإسكندرية بمبلغ (٥٠) جنيهًا[٨٩]، بينما تبرعت محلات صيدناوي بمبلغ (٢٠٠) جنيه، وشركة وادي كوم أمبو بمبلغ (٧٥) جنيهًا، وشركة الملح والصودا بمبلغ (٦٠) جنيهًا، وتبرعت لجنة الحراسة العامة على أموال الإيطاليين، ولجنة الاحتفالات العامة بمحافظات مصر بمبلغ ألف جنيه[٩٠] .

وفي لقاء جمع بين رئيس الوزراء وجندر بك – صاحب مصانع (باتا) للأحذية– أعلن الأخير استعداده للمساهمة في المشروع عمليًا وفنيًا، فمن الناحية العملية تبرع بألف حذاء للمشروع، ومن الناحية الفنية وضع تجاربه الفنية تحت تصرف اللجنة العليا للمشروع، ولم يكتف بذلك، بل قدم نماذج مختلفة لأنواع الأحذية التي تصلح للعامة مع رخص ثمنها وشدة متانتها ومقاومتها للماء والرشح[٩١].

وهكذا لبى المصريون والأجانب المقيمون في مصر نداء اللجنة وتبرع القادرون للإنفاق على المشروع وبذلوا جميع ما في وسعهم، ولم يضن أحد بشيء يمتلكه لإنجاح وتمويل المشروع، وساهمت الهيئات والمؤسسات المصرية والأجنبية على اختلافها في تبرعات المشروع[*] .

ثالثاً: استثمار بعض أموال المشروع.

قررت اللجنة المركزية في اجتماعها الثاني عشر في ١٠ ديسمبر ١٩٤١م برئاسة حسين سري باشا، استثمار مبلغ (٧٠) ألف جنيه في سندات قرض تمويل محصول القطن بفائدة قدرها (٤,٥٪)، وذلك بعد أن تبين لها أثناء تنفيذ المشروع عمليًا مدى الصعوبات التي حالت – في ظل ظروف الحرب– دون تنفيذه في الحدود والقواعد التي سبق أن وضعتها، وبعد أن اتضح أن القدرة الإنتاجية للمصانع المحلية التي يمكن استغلالها في ظل ظروف الحرب لتنفيذ المشروع بعد استيفائها حاجة الأسواق المحلية قد لا تزيد عن (١٠٠) ألف حذاء سنويًا، قُدِّرَ ثمنها في سنة ١٩٤١م بنحو (١٢) ألف جنيه [٩٢] .

ولما كانت المبالغ الموجودة لدى اللجنة في ذلك الوقت تقدر بنحو (١٣١) ألف جنيه، فقد تقرر حجز مبلغ (٦١) ألف جنيه نظير ما يحتاجه المشروع للصرف منه في غضون أربع سنوات ونصف وما قد يطرأ على الكمية والأسعار من زيادة، واستثمار الباقي وقدره (٧٠) ألف جنيه في سندات قرض تمويل محصول القطن[٩٣] .

وفي الاجتماع الثالث والعشرين أوضح رئيس اللجنة بأن اللجنة قد سبق أن وظفت مبلغ (٧٠) ألف جنيه في سندات قرض القطن، استهلك منها (٤٢) ألف جنيه طبقًا لقواعد القرض، ونظرًا لأن الجزء الباقي وقدره (٢٨) ألف جنيه سيستهلك حتمًا طبقًا لقواعد القرض الوطني الجديد، وسيترتب على ذلك أن يعود مبلغ (٧٠) ألف جنيه مرة أخرى إلى الأموال التي لدى اللجنة ليصبح مجموعها (١٠٤) ألف جنيه[٩٤]، ونظرًا لأن ظروف الحرب التي حالت دون تنفيذ مشروع مكافحة الحفاء – في الحدود والقواعد التي سبق أن وضعتها اللجنة– لا تزال قائمة، وأن اللجنة لن تحتاج لجميع هذه المبالغ في تنفيذ المشروع في الحدود التي تسمح بها الطاقة الصناعية في البلاد في الظروف القائمة، كما أن ترك هذا المبلغ بصفة نقدية في بنك مصر لا يعود على المشروع إلا بفائدة جزئية، حيث لا يحتسب البنك إلا (١٪) ربحًا على رصيده، لذلك قررت اللجنة بالإجماع توظيف مبلغ (٧٠) ألف جنيه السالفة الذكر في الاكتتاب في القرض الوطني القصير الأجل (ب) بفائدة قدرها اثنان وربع في المائة، والقابل للاستهلاك بعد خمس سنوات، وأن يحجز المبلغ الباقي من النقدية ببنك مصر على ذمة تنفيذ المشروع في غضون سنتين أو ثلاث، وفي الحدود التي تسمح بها حالة الصناعة في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية[٩٥] .

يتضح مما سبق ذكره أن ظروف الحرب العالمية الثانية حالت دون تنفيذ المشروع في الحدود والقواعد التي سبق أن وضعتها اللجنة في اجتماعاتها الأولى، الأمر الذي جعلها تستثمر جزءًا من أموال المشروع في سندات قرض تمويل القطن، وبعد ذلك في الاكتتاب في القرض الوطني بفائدة أكبر من الفائدة التي كان يحتسبها بنك مصر على أموال المشروع المودعة لديه.

المبحث الثالث

توزيع أحذية المشروع على فئات الشعب

تعددت آراء اللجنة حول مشروع مكافحة الحفاء وكيفية تنفيذه، فرأى بعض أعضاء اللجنة أن تُوزَّع الأحذية مجانًا على الحفاة، بينما رأى البعض أن تُعِينَ الحكومة المصانع التي تتولى صنع هذه الأحذية بما تجمعه من تبرعات حتى يمكن بيعها بثمن أقل من تكاليفها، حيث أنه من الصعب تدبير كميات كبيرة من الأحذية لتوزيعها على الحفاة مجانًا بصفة مستمرة(٩٦) .

أولًا: أطفال التعليم الإلزامي.

اتفق أعضاء اللجنة على أن ينفذ المشروع في نطاق محدود، وذلك بتعيين الجهات التي يعمها، وتحديد الفئات الأشد احتياجًا للبس الحذاء من غيرها، مراعية في ذلك الناحية الصحية والمظهر القومي، ولهذه الاعتبارات رأت اللجنة أن يكون حق الأولية في الاستفادة من المشروع للمحافظات، وعواصم المديريات، والمراكز، كما أوصت اللجنة بأن يكون حق الأولوية في لبس الحذاء لأطفال التعليم الإلزامي، وعمال الحكومة والهيئات النيابية المحلية، وعمال المحال الصناعية والتجارية، والباعة المتجولون، والأشخاص الذين يحصلون على رخص لمزاولة عملهم(٩٧) .

وقامت اللجنة بإعداد الوسائل اللازمة لإخراج المشروع إلى حيز التنفيذ، فأعدت كشوفًا تفصيلية لتوزيع (٦٠٠) ألف حذاء التي قررها المشروع على المحافظات والمديريات، بينت فيها ما يخص كلًا من الفئات التي شملها المشروع، فخص المحافظات منها (٥٧,٩٠٠) حذاء من نوع الصندل المخصص للمدن، وخص مديريات الوجه البحري(٣٠٢,٦٠٠) حذاء، منها (٨١,٨٠٠) صندل للبنادر والمراكز، والباقي (٢٢٠,٨٠٠) من نوع الحذاء القروي، وخص مديريات الوجه القبلي (٢٣٩,٥٠٠)، منها (٦٣,٢٠٠) صندل للبنادر والمراكز، والباقي وقدره (١٧٦,٣٠٠) حذاء للقرى(٩٨) .

وقد خصص من هذه الأحذية (٤٨٠) ألف حذاء لتوزيعها بثمن مخفض، منها (٤٣٠) ألف حذاء لتلاميذ التعليم الإلزامي، أما الباقي وقدره (٥٠) ألف حذاء فللأشخاص الذين يحصلون على رخص لمزاولة عمل أو حرفة على أن يكون للطوائف الآتية حق الأولوية، وهم: الباعة السَّرِيحَةُ، باعة الجرائد، عربجية النقل، الشيَّالون، الحمَّالون، ماسحو الأحذية، الحمَّارة، وصيَّادو الأسماك، وصيَّادو الطيور، ومنادو السيارات، ومن شابه ذلك[٩٩] .

أما ما تبقى من أحذية المشروع وقدره (١٣٠) ألف حذاء فقد خصصت للفقراء والمعدمين في جميع أنحاء القطر، ووزعت حسب نسبة عدد السكان في كل منها، فخص المحافظات (١٧,١٠٠)، والوجه البحري(٥٤,١٠٠)، والوجه القبلي(٤٨,٨٠٠) حذاء، ولم يفت اللجنة بحث مسألة مقاسات الأحذية لتكون مناسبة بقدر الإمكان لأقدام لابسيها من الفئات السالفة الذكر، فأعدت كشوفًا خاصة بذلك مستعينة بأعمار تلاميذ التعليم الإلزامي ونسبة مئوية لكل سن، قياسًا إلى مجموع عددهم[١٠٠] .

ولا شك فقد استرعى انتباه اللجنة حالة تلاميذ التعليم الإلزامي؛ إذ اتضح من البيانات أن الأطفال أكثر استهدافًا لعدوى (الأنكلستوما) من البالغين، فضلًا على أنها تؤثر فيهم تأثيرًا بالغًا، وتعيق نموهم العقلي والبدني، كما تبين من الإحصائيات التي استعرضتها اللجنة في هذا الشأن، أن عدد تلاميذ التعليم الإلزامي في القطر كله يبلغ حوالي المليون، وأن الحفاء منتشر بينهم بنسبة (٩٠٪) تقريبًا في المديريات، وبنسبة (١٠٪) تقريبًا في المحافظات، لذلك آثرت اللجنة باهتمامها هؤلاء الأطفال، فأوصت بوضعهم في مقدمة الفئات التي لها حق الأولوية في لبس الحذاء؛ لأنهم في أمس الحاجة إلى العناية، فضلًا عن سهولة تعويدهم لبس الأحذية وهم في سن مبكرة[١٠١] .

وأوصت اللجنة أن يخصص (٢٠٪) من الأحذية لتوزيعها بالمجان على أطفال الفقراء والمعدمين، أما (٨٠٪) الباقية فرأت اللجنة أن تباع بثمن مخفض تحدده اللجنة المركزية بعد معرفة تكاليف الإنتاج، وذلك للتيسير على الطبقات الفقيرة للحصول عليها والإقبال على شرائها من تلقاء أنفسهم والاحتفاظ بها إذا ما دفعوا أثمانها، على أن يتحمل المشروع الفرق بين ثمن البيع وتكاليف الإنتاج بنسبة الثلث تقريبًا[١٠٢] .

وقررت اللجنة أن يتم التوزيع في مناسبات سنوية ثلاث، هي: عيد ميلاد الملك، وعيد جلوسه على العرش، وعيد ميلاد الأميرة فريال، ومن ثم قامت اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء في ٦ مايو ١٩٤١م، بتوزيع أول دفعة من أحذية المشروع ابتهاجًا بعيد جلوس الملك، قدرها (١١) ألف حذاء على تلاميذ التعليم الإلزامي، حيث سلمتها إلى وزارة المعارف التي قامت بتوزيعها على المدارس والمكاتب العامة عن طريق المراقبة العامة للتعليم الأولي في القاهرة والإسكندرية ودمياط والقناة والسويس ومديرية أسوان[١٠٣] .

ومع نهاية سنة ١٩٤١م أتمت مراقبة التعليم الأولي توزيع (٤٤,٤٣٠) حذاءً من الصنادل بالثمن المخفض على الجهات الآتية: دمياط، القناة، السويس، الدقهلية، الشرقية، المنوفية، القليوبية، الجيزة، الفيوم، بني سويف. وقد أشار رئيس اللجنة إلى الجهود التي بذلتها مراقبة التعليم الأولي واللجنة التي قامت باستلام الأحذية وفحصها وتوزيعها، وكذلك تعاون المحافظين والمديرين في سبيل تسهيل عملية التوزيع[١٠٤] .

وفي مايو ١٩٤٢م تم توزيع (١٥) ألف حذاء على تلاميذ التعليم الإلزامي في القاهرة وسائر المحافظات والأقاليم، وقد رأت اللجنة تقسيم المديريات إلى مناطق حسب درجة انتشار مرض (الأنكلستوما) فيها، على أن يكون التوزيع أولًا في المناطق التي يكثر فيها انتشار المرض [١٠٥] .

وفي ١١ فبراير ١٩٤٣م قامت اللجنة – ابتهاجًا بعيد ميلاد الملك– بتوزيع (١٢) ألف حذاء مجانًا على الأطفال الفقراء والمعوزين في جميع أنحاء القطر على الأساس الآتي: (٢٠٠٠) حذاء لمحافظة القاهرة، و(١٢٠٠) لمحافظة الإسكندرية، و(١٠٠٠) لمديرية الغربية، و(٦٠٠) حذاء لكل من مديريات المنوفية والبحيرة والدقهلية والشرقية وأسيوط وجرجا وقنا، و(٥٠٠) حذاء لكل من محافظة القناة وقسم البحر الأحمر، و(٤٠٠) لكل من مديريات القليوبية والجيزة وأسوان، و(٣٠٠) حذاء لكل من محافظتي دمياط، والسويس، وقد قامت لجنة توزيع الكسوة بوزارة المعارف العمومية بتوزيعها مجانًا على الفقراء والمعوزين من هؤلاء التلاميذ بمناسبة هذا اليوم السعيد[١٠٦] .

كما قامت اللجنة –جريًا على سابق عادتها– بتوزيع (١١) ألف حذاء مجانًا على الأطفال الفقراء في ١١ فبراير ١٩٤٤م، ابتهاجًا بعيد الميلاد الملكي، وتم توزيعها بمعرفة اللجان المحلية بالمحافظات والمديريات أسوة بما اتبع في الأعوام السابقة، واعتمدت اللجنة توزيع الكمية على الوجه التالي: (٢٠٠٠) حذاء لمحافظة القاهرة، و(١٢٠٠) لمحافظة الإسكندرية، و(١٠٠٠) لمديرية قنا، و(٦٠٠) حذاء لمديريتي الغربية وأسوان، و(٥٠٠) حذاء لكل من مديريات المنوفية والبحيرة والدقهلية وأسيوط، و(٤٠٠) لكل من محافظة القناة ومديريتي الشرقية والمنيا، و(٣٠٠) لكل من محافظتي دمياط والسويس ومديريات القليوبية والجيزة والفيوم وبني سويف وجرجا وقسم البحر الأحمر[١٠٧]. كما قامت بتوزيع خمسة آلاف حذاء في عيد الجلوس الملكي في شهر مايو ١٩٤٤م، وألف وخمسمائة حذاء في عيد الأميرة فريال[١٠٨] .

ومع بداية سنة ١٩٤٥م قررت اللجنة أن تكون جملة التوزيع في المناسبات في حدود (١٥) ألف حذاء في السنة، ومن ثم قامت –ابتهاجًا بعيد الميلاد الملكي– بتوزيع (١٠) آلاف حذاء من نوع الصندل على الأطفال الفقراء الذين يتراوح سنهم من ٦ إلى ١٢ سنة في جميع المحافظات والمديريات على الوجه التالي: (٢٥٠٠) حذاء للقاهرة، و(١٠٠٠) حذاء للإسكندرية، و(٥٠٠) لكل من الغربية وقنا، و(٤٠٠) للشرقية والبحيرة والدقهلية والفيوم وبني سويف وأسيوط وأسوان، و(٣٠٠) لكل من القناة ودمياط والسويس والقليوبية والمنوفية والجيزة والمنيا وجرجا[١٠٩] .

وفي ٣ فبراير ١٩٥١م قامت اللجنة بتوزيع (٢٨٣٤) حذاء على منطقة القاهرة الشمالية التعليمية والبالغ عدد مدارسها (٨٨) مدرسة، وتوزيع (١٨٩٣) حذاء على منطقة القاهرة الجنوبية التعليمية والبالغ عدد مدارسها (٥٣) مدرسة، وكذلك توزيع (١٤٤٠) حذاء على منطقة الجيزة التعليمية والبالغ عدد مدارسها (٣٠) مدرسة، و (١٨٩٦) حذاء على منطقة الإسكندرية التعليمية والبالغ عدد مدارسها (٨٥) مدرسة، وقررت أن يكون التوزيع على المدارس بمعرفة المناطق التعليمية، على أن تقوم بعمل كشوف بأسماء التلاميذ الذين استلموا الأحذية مع بيان مدارسهم[١١٠].

وقررت في مارس من العام نفسه توزيع (٢٨٠) ألف حذاء على تلاميذ مدارس التعليم الأولي والإلزامي في أنحاء البلاد، بسعر (١٠٠) مليم للحذاء، في وقت بلغت فيه تكلفة صناعة الحذاء (٤٤٠) مليمًا، وقد تحملت الحكومة الفرق بين تكاليف الإنتاج وسعر البيع، وتم فتح اعتماد إضافي قدره (٣٠) ألف جنيه إعانة لمؤسسة مكافحة الحفاء [١١١] .

وفي سنة ١٩٥٢م قامت مؤسسة مكافحة الحفاء بتوزيع (٥٢,٧٣٠) حذاء على تلاميذ المناطق التعليمية بأنحاء البلاد[١١٢] .

وهكذا أولت اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء تلاميذ التعليم الإلزامي من سن ٦ إلى ١٢ سنة في جميع أنحاء البلاد أهمية خاصة في التوزيع، بعد أن تبين أنهم في أمس الحاجة إلى العناية بأمرهم وأنهم أكثر استهدافًا للمرض بسبب الحفاء من غيرهم، فضلًا عن سهولة تعويدهم على لبس الحذاء وهم في سن مبكرة، وبعد أن تبين أن الحفاء منتشر بينهم بنسبة كبيرة، وقامت بتوزع الأحذية عليهم بثمن مُخَفَّض يقل عن تكاليف الإنتاج، وبالمجان على المعدمين منهم.

ثانياً: توزيع الأحذية على الجهات الأخرى.

أما عن مكافحة الحفاء بين عمال الحكومة، والهيئات النيابية المحلية، وعمال المحال الصناعية والتجارية، والباعة المتجولين والأشخاص الذين يحصلون على رخص لمزاولة عملهم، والجمعيات الخيرية، والأندية، والمرضى، والفقراء، فقد قامت اللجنة المركزية في أبريل ١٩٤٢م بإرسال (٨٠٠٠) حذاء لمصلحة الفلاح بلغ ثمنها (١٣٠) جنيهًا؛ لتوزيعها على أهالي المراكز الاجتماعية التي تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية بسعر مُخَفَّض قدره (١٥) مليمًا للمقاس الصغير، و(٢٥) مليمًا للمقاس الكبير، كما وافقت على طلب سكرتير لجنة إصلاح القرية ومدير إدارة الفلاح لصرف (٢١٠) حذاء بالمجان لفقراء قرية (المنايل) –التابعة لمركز طلخا بالدقهلية – الموجود بها المركز الاجتماعي الذي تشرف عليه الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية [١١٣].

ووافقت اللجنة في ٢٦ اكتوبر ١٩٤٢م على الكتاب الوارد إليها من وزير الشئون الاجتماعية بإرسال (٣٠٠٠) حذاء إلى شركة (الغزل الأهلية) بالإسكندرية لتوزيعها على فقراء العمال

وعائلاتهم؛ تيسيرًا لهم في ظل ظروف الحرب، وفي الوقت ذاته وافقت على الطلبات المقدمة إليها من بعض الجمعيات والهيئات لصرف أحذية من المشروع(١١٤) .

كما استجابت في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٢م لطلب مصلحة (التعاون) بإرسال (٥٠٠٠) حذاء إلى بعض الجمعيات التعاونية بمديرية (أسيوط) لتوزيعها على الأطفال الفقراء بالمديرية بمناسبة زيارة وزير الصحة العمومية لأسيوط (١١٥).

وبمناسبة توزيع الأحذية ابتهاجًا بعيد ميلاد الأميرة فريال، فقد جرت العادة على توزيع كميات من الأحذية الصغيرة على الأطفال دون المرحلة التعليمية ممن تتراوح أعمارهم بين الثالثة والسادسة في ١٧ نوفمبر من كل سنة، وكانت هذه الأحذية تشترى خصيصًا لهذه المناسبة بموجب مناقصة عامة، ففي ١٧ نوفمبر ١٩٤٢م، قررت اللجنة – في اجتماعها الثامن عشر برئاسة محمود شاكر عبد اللطيف وكيل وزارة الشئون الاجتماعية– توزيع (٦٠٠٠) حذاء ابتهاجًا بعيد ميلاد الأميرة فريال، منها: (١٠٠٠) حذاء من صنادل المشروع، و(٥٠٠٠) حذاء ألوان من المقاس الصغير، أسوة بما اتبع في سنة ١٩٤١م، وقد تم التوزيع بالاشتراك مع وزارة الصحة على مراكز رعاية الطفل في جميع أنحاء البلاد(١١٦) .

وفي ٢٢ أبريل ١٩٤٣م عقدت اللجنة المركزية لمشروع مكافحة الحفاء اجتماعها العشرين ووافقت على الطلب المقدم من الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية لصرف (٧٥٠) حذاء من الصنادل لغلمان (نادي السيدة لأطفال الشعب) الذي أنشأته الجمعية والذي يتراوح سن غلمانه ما بين العاشرة والخامسة عشر عامًا، كما وافقت على الكتاب الوارد من وزارة الصحة العمومية قسم رعاية الطفل بدعوة اللجنة للمساهمة في حفلات الترفيه عن الأمهات والأطفال المترددين على مراكز رعاية الطفل التي ستقيمها الوزارة بمناسبة عيد جلوس الملك وذلك بإرسال (١٠٠٠) حذاء لتوزيعها مع الكسوة التي سيتم توزيعها على الأطفال دون الخامسة (١١٧) .

وقررت في الاجتماع ذاته توزيع (٢٤,٩٣٥) حذاء من المقاسات الكبيرة بالمجان على الفقراء والمعوزين في جميع المحافظات والمديريات – ابتهاجًا بعيد الجلوس الملكي السعيد– وفوضت

سكرتاريتها بالاتفاق مع إدارة الخدمة الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية (قسم الجمعيات الخيرية) على وضع القواعد اللازمة التي تسير عليها اللجان المحلية بالمحافظات في توزيع هذه الأحذية بما يحقق الغرض المطلوب، كما قررت الاتصال بإدارة (الفلاح) لتتولى توزيع النعال التي سبق الإشارة إليها سواء بالثمن المخفض أو بالمجان على الفقراء في الجهات التي تشرف عليها الإدارة المذكورة، وذلك لإدخال السرور على الأهالي في المحافظات والريف بهذه المناسبة[١١٨] .

ووافقت في يونيو من العام نفسه على الطلب المقدم من نادي (كوبري الليمون لأطفال الشعب) لصرف (٣٥٠) حذاء من الصنادل لغلمانه الذين لا تمكنهم حالتهم المالية من الحصول على أحذية ينتعلونها[١١٩]، كما وافقت على المساهمة بألف حذاء سنويًا من أحذية المشروع لتوزيعها مجانًا بمعرفة لجنة مشروع (يوم المستشفيات) على الأطفال الفقراء من المرضى والناقهين[١٢٠]، وأرسلت إلى جمعية (يوم المستشفيات) بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٤٣م، (٣٠٠٠) حذاء للمساهمة بها في يوم المستشفيات، كما قامت بصرف (١٥٠٠) حذاء لقسم (الرياضة) بوزارة الشئون الاجتماعية لمرتادي ساحة المنيا للتربية البدنية، و(١٠٠٠) حذاء لجمعية السيدات القبطية لتربية الطفولة لأطفال مدارسها الفقراء، و(٧٠٠) حذاء للمصح الوقائي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية والرابعة[١٢١] .

وقررت في اجتماعها الثالث والعشرين بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣م صرف (٢٠٠) حذاء للجمعية المصرية لأسبوع البر، وذلك لأطفال المبرتين الاجتماعيتين بحي السيدة زينب ومصر القديمة، وصرف (٨٠) حذاء بالمجان لمطعم شركة الغزل والنسيج بالإسكندرية لصرفها لأطفال الأسر التي يقوم المصنع بخدمتها، وكذلك (١٠٠) حذاء بالمجان من المقاسات الكبيرة لرابطة الإصلاح الاجتماعي لصرفها لفتيات دار تربية الفتاة اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و١٤ سنة[١٢٢]

وجريًا على سابق عادتها قامت اللجنة في ١٧ نوفمبر ١٩٤٣م بتوزيع (٦٠٠٠) حذاء على الأطفال الفقراء الذين يتراوح سنهم بين الثالثة والسادسة– ابتهاجها بعيد ميلاد الأميرة فريال – وقد تم توزيعها بالاشتراك مع وزارة الصحة العمومية أسوة بما اتبع في نوفمبر ١٩٤٢م [١٢٣] .

وفي اجتماعها الخامس والعشرين في ١٥ يناير ١٩٤٤م تناولت اللجنة حالة فقراء مديريتي قنا وأسوان عقب انتشار مرض (الملاريا) (*) فيهما وحاجتهما إلى المعونة وما اعتزمته السلطات من توزيع الأغذية والملابس علي المصابين، ورأت أن تساهم في إعانتهم بمدهم بالأحذية عن طريق إرسال (٣٠٠٠) حذاء لمديرية أسوان، و(٢٠٠٠) حذاء لمديرية قنا على أن تتولى وزارة الصحة العمومية أمر توزيعها على المستحقين(١٢٤) .

بينما عرضت في اجتماعها السادس والعشرين في ٢٦ أبريل ١٩٤٤م، طلبات الأحذية المقدمة من وزارة الصحة العمومية لتوزيع كمية منها على مرضى (الأنكلستوما) و(البلهارسيا) الذين أتموا العلاج، وكان قد سبق للجنة أن قدمت لوزارة الصحة العمومية (٣٤٠٨) حذاء من النعال الكبيرة لتوزيعها على المرضى الذين أتموا العلاج من هذين المرضيْنِ، وصرح الدكتور محمد خليل عبد الخالق بك- وكيل وزارة الصحة- أن النعال التي قامت الوزارة بتوزيعها على المرضى الذين أتموا العلاج قد أتت بفائدة كبيرة وكان لها أثرٌ عظيمٌ في متابعتهم للعلاج ووقايتهم من خطر العدوى ثانيةً، كما وافقت على طلب إدارة الخدمة الاجتماعية صرف (٣٠٠) حذاء لجمعية الشباب الخيرية الإسلامية بميت الخولي بالدقهلية؛ لتوزيعها على الفقراء المصابين (بالأنكلستوما) و(البلهارسيا)، كما وافقت على توزيع (١٠٠) حذاء على المصح الوقائي بأسيوط؛ لتوزيعها على أطفال المصح بمناسبة زيارة الملك فاروق لمدينة أسيوط، وعلى طلب إدارة الفلاح بصرف (٢٤٠) حذاء لأشبال الكشافة بالمركز الاجتماعي بقرية (بنهاي) التابعة لمركز الباجور بالمنوفية(١٢٥) .

وقررت في ٦ مايو ١٩٤٤م توزيع (٥٠٠٠) حذاء مجانًا على أطفال الفقراء من غير أبناء المدارس الإلزامية بالمحافظات والمديريات – ابتهاجًا بعيد جلوس الملك- وقد تم توزيعها بمعرفة اللجان المحلية بالمحافظات والمديريات العامة أسوة بما اتبع من قبل، واعتمدت اللجنة توزيع الكمية على الوجه التالي: (١٠٠٠) حذاء لمحافظة القاهرة، و(٦٠٠) حذاء للإسكندرية، و(٤٠٠) حذاء للغربية، و(٣٤٠) حذاء للمصح الوقائي للأطفال بأسيوط وإدارة الفلاح، و(٢٥٠) لكل من المنوفية والبحيرة والدقهلية وأسيوط، و(٢٠٠) حذاء لكل من مديرية الجيزة والقليوبية والشرقية والمنيا،

و(١٥٠) حذاء للفيوم وبني سويف وجرجا، و(١٠٠) حذاء لكل من محافظات القناة ودمياط والسويس وقسم البحر الأحمر [١٢٦] .

ولما كانت الظروف قد حالت دون اجتماع اللجنة بكامل هيئتها رغم دعوة الأعضاء في ٩ أكتوبر ١٩٤٤م، فقد اجتمعت في ١٢ نوفمبر من العام نفسه وقررت توزيع (١٥٠٠) حذاء من صنادل المشروع ذات المقاس الصغير على الأطفال عن طريق وزارة الصحة العمومية [١٢٧].

ووافقت في اجتماعها السابع والعشرين في أول فبراير ١٩٤٥م على الطلبات المقدمة من جمعية المحافظة على القرآن الكريم بحلوان لصرف (١٠٠) حذاء لتلاميذها، وكذلك رابطة الإصلاح الاجتماعي لصرف (٥٠٠) حذاء لتلاميذها الذين ترعاهم، وكذلك جمعية طفل المعادي وجمعية البر الإسلامية بمحرم بك لصرف (٢٥٠) حذاء لتلاميذ مدرستهما الأولية، وجمعية فؤاد الأول للهلال الأحمر المصري الأهلي شعبة الإسكندرية لصرف إعانة شهرية لشراء أحذية لتوزيعها على المرضى الفقراء لاستعمالها بعد تركهم لمستشفى (صفر باشا)، وكذلك قسم البحر الأحمر لصرف (١٥٠٠) حذاء لقسم الرياضة بوزارة الشئون الاجتماعية، وصرف (٢٦٠٠) حذاء لمرتادي الساحات الرياضية[١٢٨] .

وفي ٢٤ أبريل ١٩٤٥م عقدت اللجنة المركزية اجتماعها الثامن والعشرين في وقت تولى فيه (محمود فهمي النقراشي) رئاسة الوزراء وبالتالي رئاسة اللجنة، وقد رفع إليه تقرير عن المشروع ما بين بدء تنفيذه وحتى ١١ فبراير ١٩٤٥م، وقد جاء في ختامه أن مجموع الأحذية التي قامت اللجنة بتوزيعها منذ بداية تنفيذ المشروع بلغ (٣٥١,٨٧٢) حذاء على الوجه التالي:

- (٢١٢,٠٨٢) حذاء لأطفال المدارس، قامت بتوزيعها وزارة المعارف العمومية (مراقبة التعليم الأولي في المحافظات والمديريات والمكاتب العامة التابعة للأزهر الشريف) .
- (١٢٧,٢٨٢) حذاء في المناسبات الملكية السعيدة، قام بتوزيعها المديرون والمحافظون ووزارة الصحة العمومية (مراكز رعاية الطفل) .

• (١٢,٥٠٨) حذاءً في بعض المناسبات (المهجرون وفقراء قنا وأسوان)، ووزعت بمعرفة مديري قنا وأسوان والمشرفين على أمور المهجرين [١٢٩] .

وفي ٦ فبراير ١٩٥١م انعقدت لجنة توزيع هبة الحكومة على فقراء مدينتي الإسكندرية والقاهرة طبقًا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ أكتوبر، و٢ نوفمبر ١٩٥٠م، وقررت توزيع (١١,١٥٣) حذاء على الملاجئ ودار الفتاة الإسلامية، وتم تسليمها بمعرفة لجنة برئاسة عبد الله شعيب بك وكيل عام إدارة التفتيش العام والتحقيقات[١٣٠]، وفي ٢٦ نوفمبر من العام نفسه تم توزيع (١٩٤٣) حذاء على أطفال ملاجئ مدينة القاهرة، و(١١٥٣) حذاء على أطفال الملاجئ بمدينة الإسكندرية[١٣١] .

يتضح مما سبق أن اللجنة قامت بتوزيع الأحذية على مستحقيها من مرضى الأنكلستوما والبلهارسيا، وكذلك الفقراء من الشعب، وعمال الحكومة المعدمين، وكذلك على العديد من الجمعيات الأهلية – على قدر استطاعتها– وظل التوزيع على قدم وساق في كل مناسبة من المناسبات السنوية التي تم الاتفاق عليها، وهي: عيد ميلاد الملك، وعيد جلوسه، وعيد ميلاد الأميرة فريال.

ثالثاً: مكافحة الحفاء خارج المشروع.

بحثت اللجنة مكافحة الحفاء من غير طريق المشروع فاتجه تفكيرها إلى عمال الحكومة والهيئات النيابية المحلية أولًا، ثم عمال المصانع الذين ينطبق عليهم قانون الرخص رقم (١٣ لسنة ١٩٠٤)، وفيما يختص بالفئة الأولى أوصت اللجنة أن تتكفل الحكومة والهيئات سالفة الذكر بتزويد الحفاة من عمالها بالأحذية المناسبة لهم، وفيما يختص بعمال المصانع رأت اللجنة أن الموضوع يستلزم بحث حالة العامل داخل المصنع وخارجه[١٣٢] .

ففي داخل المصنع تبين أنه يمكن من الوجهة القانونية أن تدرج السلطات المختصة شرطًا في الرخص الجديدة يلزم صاحب العمل بوجوب انتعال العمال أثناء عملهم، كما يجوز لها أن تُدْخِلَ هذا الشرط في الرخص الحالية بقرار وزاري طبقًا للقانون سالف الذكر؛ باعتباره ضرورة للمحافظة على صحة العمال حسب ظروف كل عامل، ونظرًا لأن الشروط التي تقررها السلطات المختصة

لأغلب المصانع تنص على أن تكون أرضيتها من الإسمنت أو الأسفلت أو ما شابه ذلك، فضلًا عن أن ظروف العمل تستدعي في كثير من الأحيان أن تتراكم فيها مخلفات الصناعة من قطع حديدية وغيرها مما قد تؤذي أقدام العمال، فقد استرشدت اللجنة برأي وزارة الصحة في هذا الشأن، فأوضحت أن وقوف العمال حفاة مدة طويلة في هذه الظروف قد يُعَرِّضُ العمال لأضرار صحية الأمر الذي يستوجب ضرورة انتعالهم أثناء العمل(١٣٣) .

أما الحالة الثانية، وهي: حالة العمال خارج المصنع، فرأت اللجنة أنه ربما يلجأ بعض أصحاب الأعمال الذين يمدُّون عمالهم بأحذية طبقًا للإلزام سالف الذكر إلى مطالبة العمال بترك أحذيتهم داخل المصنع بعد الانتهاء من عملهم، ولهذا رأت اللجنة – في هذه الحالة– أن يساهم العامل بمقدار الثلث من ثمن الحذاء حتى يكون له الحق في استعماله بعد العمل، كما استعرضت اللجنة حالة العمال الآخرين الذين يشتغلون في أعمال أخرى ولا ينطبق عليها القانون (١٣ لسنة ١٩٠٤)، فرأت أن معظمهم عمال يومية ولا يعملون بصفة مستمرة مع صاحب عمل معين يمكن تكليفه بتوفير الأحذية لهم، لذلك رأت أن يكون حكمهم في ذلك حكم باقي أفراد الشعب العاديين(١٣٤)، ومن المسائل التي تناولتها اللجنة بالبحث، مسألة سن تشريع لإلزام الحفاة بالانتعال، ولكنها رأت إرجاء النظر في هذا الموضوع إلى أن تتحسن ظروف الإنتاج لاسيما أن المشروع يقوم على توفير أحذية للشعب بثمن مُخَفَّض، وهذا كفيل بترغيب الحفاة في اقتناء الأحذية والإقبال على لبسها من تلقاء أنفسهم(١٣٥) .

يتضح مما سبق ذكره أن اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء حاولت القضاء على ظاهرة الحفاء التي تفشت بين عمال الحكومة والهيئات النيابية المحلية وعمال المصانع من خلال إلزام الوزارات والهيئات سالفة الذكر بتوفير الأحذية المناسبة للحفاة من عمالها، وإلزام أصحاب المصانع بتوفير النعال لعمالها داخل المصانع وخارجها، على أن يساهم العامل بثلث ثمن الحذاء إذا استخدمه خارج المصنع، إلا إنها فشلت في إلزام الحكومة بسن تشريع لإلزام الحفاة بالانتعال، ولعل ذلك راجع إلى أوضاع الحرب وظروف الإنتاج.

المبحث الرابع

مصنع فاروق الأول لمكافحة الحفاء بالقاهرة

أولًا: الدعوة إلى إنشاء مصنع لمكافحة الحفاء.

بدأ التفكير في إنشاء مصنع مركزي لتمويل المشروع بالأحذية في وقت مبكر، حيث بحثت اللجنة في اجتماعها الأول في ١٧ مارس ١٩٤١م هذه المسألة، وذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، إلا أنها رأت إرجاء النظر في هذا الموضوع إلى أن تتحسن الظروف الدولية القائمة، وإلى أن تُظْهِر التجارب ما يسفر عنه المشروع في خطواته الأولى، ومن ثم ظلت لجنة مكافحة الحفاء تقوم بشراء الأحذية من المصانع الأهلية لتوزيعها على تلاميذ المدارس الإلزامية والأولية والفقراء ومن في حكمهم في المواسم والأعياد(١٣٦) .

طرحت اللجنة المشروع على طاولة البحث مرة ثانية في اجتماعها الثاني والعشرين في ١٩ أغسطس ١٩٤٣م، وقررت تشكيل لجنة فرعية منبثقة من اللجنة المركزية تقوم ببحث مشروع إنشاء المصنع على أن يبدأ إنتاجه بصناعة مليون ونصف المليون حذاء سنويًا، وعمل ميزانية تقديرية لمصروفات إنشائه وتشغيله على أساس أسعار ما بعد الحرب، على أن يُعْرَضَ المشروع بعد إتمامه على اللجنة المركزية(١٣٧) .

واقترح (على حافظ) –مدير البلديات والمجالس المحلية وعضو اللجنة– في الاجتماع الثالث والعشرين بحث موضوع إنشاء عدة مصانع في مختلف جهات القطر بدلًا من إنشاء مصنع واحد، وذكر أن إنشاء مصانع محلية مختلفة يدعو إلى المنافسة، كما يجعل المجال فسيحًا أمام المجالس البلدية والمحلية للمساهمة في المشروع أسوة بمساهمتها في إنشاء المطاعم الشعبية، فضلًا عن أن تعدد المصانع يعود بفوائد اجتماعية في الجهات التي تنشأ بها، إلا أن (راضي أبو سيف)–مراقب مصلحة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية وعضو اللجنة– أوضح أن الهدف الرئيس من فكرة إنشاء مصنع واحد هو إنتاج الأحذية بأقل التكاليف؛ لكي تصبح في متناول الطبقات الفقيرة، وذكر أن هذا لا يتأتى إلا بتركيز العمل في مصنع واحد وتحت إدارة واحدة حتى يمكن الاستفادة من مزايا الإنتاج

الكبير، وبعد أن استعرضت اللجنة أوجه النظر المختلفة قررت على ضوء ما سبق إقراره في الاجتماع الثاني والعشرين – الذي شُكِّلَتْ فيه لجنة فرعية لدراسة المشروع– بحث الموضوع على أساس إنشاء مصنع مركزي أو مصانع متعددة في جهات مختلفة في البلاد تنفيذًا للمشروع، على أن تعرض نتيجة البحث على اللجنة المركزية(١٣٨) .

وفي الاجتماع السادس والعشرين بتاريخ ٢٦أبريل ١٩٤٤م، طُرِحَ الموضوعُ للمناقشة مرة أخرى، وقام (لبيب سرور) –الخبير الفني بالجلود وعضو اللجنة– بإعداد تقرير عنه، وقدم مشروع ميزانية لتشغيله وإدارته، وقد اتضح من الأرقام الواردة بالتقرير أنه إذا ما أدير المصنع حكوميًا فإن ثمن تكلفة الحذاء ستكون أعلى من أسعار طرح الأحذية في المناقصات العامة، ورأت اللجنة أن اتباع هذا الطريق ليس في صالح المشروع، فقررت حفظ الاقتراح(١٣٩) .

وتنفيذًا لقرار اللجنة في اجتماعها السابع والعشرين بشأن تشكيل لجنة فرعية لبحث كل ما يمكن عمله بعد الحرب لتحقيق أغراض مشروع مكافحة الحفاء من الناحيتين المالية والصناعية، رأت اللجنة الفرعية بحث هذا الموضوع مرة رابعة، وعقدت اجتماعها الأول في بنك مصر في ١٦ فبراير ١٩٤٥م، وتوالت الاجتماعات التي أخذت في بحث الموضوع على أساس أن توفير الأحذية بسعر مخفض لن يتأتى إلا إذا كان سعر الجلود مخفضًا، وصناعة الأحذية آلية وليست يدوية، وأشار (محمد توفيق رجب) –عضو اللجنة– أن تخفيض تكاليف الجلد الخام يتوقف على طريقة الدباغة والمواد المستخدمة فيها مع الحفاظ على متانة الجلد، وذكر أن المدابغ القائمة لا تحقق هذا الأمر، فنظام إنشائها قائم على الجلود العادية المتداولة في السوق والتي تختلف عن نوع الجلد الذي يزمع استخدامه في تخفيض تكلفة الإنتاج، وأن الحالة تدعو إلى النظر في إنشاء مدبغة خاصة بالمشروع لتمويله بالجلود اللازمة(١٤٠)، وذكر أن إنشاء مدبغة خاصة بالمشروع ليس فيه منافسة للمدابغ القائمة؛ فإنتاج المدبغة الخاصة بالمشروع سيكون من نوع خاص ليس معروضًا في السوق، بل سيكون استخدامه وقف على مصنع المشروع، وتحدث (شمس الدين عبد الغفار) – عضو اللجنة– عن الطاقة الإنتاجية الابتدائية لمصنع المشروع، ورأى أن يبدأ الإنتاج بمليون حذاء في

السنة الأولى، وذكر أن إنتاج مثل هذا الرقم يكون ذا أثر فعَّال ودعاية مجدية في سبيل مكافحة الحفاء[١٤١] .

وعقب ذلك الاقتراح، رأى رئيس اللجنة أن يكون المشروع قائمًا على أساس الإنتاج الوفير حتى يؤدي الغرض المطلوب منه، ورأى إشراك بنك مصر في مباحثات المشروع؛ كي يتعاون مع المشروع ماليًا، وبعد أن بحثت اللجنة الموضوع من جميع جوانبه قررت وضع مشروع كامل لإنشاء مدبغة ومصنع ينتج مليون حذاء سنويًا على الأقل في البداية، وأن يكون قابلًا للتوسع لإنتاج كميات أكبر مستقبلًا، كما قررت عرض الأمر على بنك مصر؛ لمعرفة مدى استعداده للمساهمة المالية والإدارية والشروط التي يرى المساعدة على أساسها، على أن تعرض نتيجتا تقدير المال اللازم لتنفيذ المشروع والمفاوضة مع البنك على اللجنة المركزية لدراستها واتخاذ قرار بشأنها، وقد كلفت اللجنة كل من (محمد توفيق رجب) والدكتور (أحمد لبيب سرور) إعداد هذا المشروع لعرضه على اللجنة في اجتماعاتها المقبلة[١٤٢] .

وقد أبدى (حافظ عباس) – تاجر الجلود وصاحب أكبر مصنع لدباغة الجلود في القاهرة – رغبته في المساهمة في المشروع، وذكر في خطاب أرسله إلى رئيس مجلس الوزراء أنه يمتك أكبر مصنع لدباغة الجلود في القاهرة تبلغ مساحة مبانيه نصف فدان، ومزود بأحدث الماكينات، ومكون من دورين، الأول منهما: مخصص لدباغة الجلود، والثاني: كان مخصصًا لصناعة الأحذية الحكومية التي تستعمل لعساكر الجيش والبوليس، ولما أصبحت هذه الأحذية تصنع بمصانع مهمات الجيش بالمعادي، فقد استغنى عن الدور الثاني، وأوضح أنه مستعد للمساهمة في المشروع بصفة دائمة، ووضْعُ مصنعه خصيصًا لتشغيل جميع أصناف الجلود التي تلزم لهذه الأحذية، وتزويد الدور الثاني بالماكينات التي تختص بصناعة أحذية الحفاة من أمريكا وإنجلترا لحساب المشروع، وأوضح أن مباني المصنع مؤسسة لتحمل خمسة أدوار، ومن ثم يمكن بناء دور ثالث يخصص لإيواء ألف متشرد من أبناء السبيل والمتجولين بالشوارع؛ لتعليمهم صناعة الأحذية ودباغة الجلود، وفي نظير ذلك يحصل على حصة قدرها (١٥٪) من ثمن الأحذية نظير إشغال الأمكنة

والإدارة الفنية وتحمل جميع المسئوليات، وعرض على مجلس الوزراء أن ينضم كعضو فني مع اللجنة التنفيذية للمشروع، وقد عرض مجلس الوزراء هذا الاقتراح على اللجنة المركزية التي قامت برفضه![١٤٣] .

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة لم تبين أسباب رفضها لعرض (حافظ عباس) سالف الذكر، على الرغم من توفيره لأموال طائلة – دفعتها بعد ذلك – ثمنًا للأراضي التي أقيم عليها المشروع، وكذلك الماكينات التي استوردتها من أمريكا وبريطانيا، والتي كانت سببًا في استنفاد الجزء الأكبر من أموال المشروع، كما سيأتي ذكره.

ولما كانت إجراءات إقامة مصنع الأحذية الخاص بمكافحة الحفاء تستدعي عمل مناقصة لتنفيذ الرسومات الخاصة بالمباني وأعمال الكهرباء السابق اعتمادها من الجهات المختصة، فقد طرحت اللجنة المركزية لمشروع مكافحة الحفاء[*] العملية في مناقصة عامة، وقدمت عنها ستة عطاءات من شركات مختلفة، عُرِضَتْ جميعها على اللجنة بجلستها المنعقدة في ٩ مايو ١٩٤٨م، وبعد دراسة العطاءات، تبين أن العطاء الأول مقدم من شركة الأشغال والمباني بمبلغ (١٨,٠٦٢) جنيهًا، وقد استبعدته اللجنة لمخالفة شروطه للعقد؛ إذ إن مقدمه اشترط أن تمده اللجنة بالطوب اللازم، وهذا الشرط فضلًا عن أنه مخالف للشروط الموضوعة، فإنه يُحمِّلُ اللجنة ثمن هذا الطوب، والعطاء الثاني مقدم من الشركة التجارية بمبلغ (١٨,١٧٨) جنيهًا، وقد استبعدته اللجنة؛ لأن الشركة حديثة العهد بمثل هذه الأعمال، والعطاء الثالث مقدم من محمد وأحمد ومحمود العبد أنجال محمد حسن العبد باشا بمبلغ (٢١,٠٧٧) جنيهًا، وقد تقدم هؤلاء في اليوم الثاني للعطاء بتبرع قيمته (٥٪) من قيمة عطائهم؛ مساهمة منهم في المشروع، ومن ثم أصبح عطائهم (٢٠,٠٢٣) جنيهًا، وهو يزيد بمقدار (١٨٤٤) جنيهًا عن العطاء الثاني، أما العطاء الرابع فقد تقدم به صالح متولي بمبلغ قدره (٢١,٦٩١) جنيهًا، كما تقدم الحاج محمود الضابط بعطاء قدره (٢٢,٢٧٤) جنيهًا، أما العطاء الأخير فتقدم به عبد الحميد أحمد بمبلغ (٢٢,٩١٤) جنيهًا، وقررت اللجنة قبول عطاء محمد وأحمد ومحمود العبد؛ لكفاءتهم، وسابق قيامهم بمثل هذه الأعمال، وتنفيذ تعهداتهم في

المواعيد المقررة، كما أنهم يتمتعون بثقة كبيرة، وتطمئن اللجنة إلى قيامهم بالعمل على أحسن وجه، فضلًا عن استعدادهم من الناحية الفنية، وسبق تعضديهم للمشروعات الخيرية؛ إذ سبق لوالدهم محمد حسن العبد باشا أن تبرع لوزارة الشئون الاجتماعية بمبلغ يزيد عن (٥٠) ألف جنيه لإنشاء مبرة في مركز فارسكور بالدقهلية(١٤٤).

وتضمنت المناقصة عدة بنود، أهمها: أن يودع مقدم العطاء تأمينًا قدره (١٠٪) من قيمة المناقصة، أو يودع بدلًا من هذا التأمين النقدي سندات مالية بشرط أن تزيد قيمتها في البورصة يوم قبولها عن مقدار التأمين بنسبة (١٠٪)، وأن تكون المدة المحددة لتنفيذ المناقصة خمسة شهور من تاريخ توقيع العقد، وأن يتعهد المقاول بتوريد الحديد والإسمنت والمؤن الأخرى المطابقة للمواصفات الخاصة بمصلحة المباني الأميرية التي يقرر مقدم العطاء أنه اطلع عليها(١٤٥) .

ثانياً: تنفيذ المشروع بعد الحرب.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت اللجنة ببحث الموضوع من جديد، وقررت – لصالح المشروع– إنشاء مصنع مركزي بمدينة القاهرة لتمويل المشروع بالأحذية اللازمة له على أن يُجَهَّز بالآلات الميكانيكية لصنع الأحذية بطريق الإنتاج المتسلسل؛ حتى يمكن تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أقل حد ممكن، على أن تكون القدرة الإنتاجية للمصنع حوالي (٢٠٠٠) حذاء يوميًا(١٤٦)، واتخذت اللجنة الخطوات الآتية:

- المباني: وقد طلبت وزارة الشئون الاجتماعية الحصول على المباني اللازمة للمشروع من ثكنات (الحلمية) مما يوفر على الوزارة مبلغًا قدره (٦٠) ألف جنيه قيمة تكلفة الأرض والمباني، إلا أن وزارة الدفاع الوطني رفضت ذلك، ومن ثم حصلت اللجنة من الوزارة نفسها على قطعة من الأرض تبلغ مساحتها خمسة أفدنة في معسكر الجيش المصري بالعباسية، وأقامت المصنع على مساحة أربعة آلاف متر، وبلغت تكاليف تعديل واستكمال مبانيه نحو (٢٣) ألف جنيه(١٤٧) .

• الماكينات: استوردت اللجنة الماكينات والآلات اللازمة للمشروع من بريطانيا وأمريكا، وساهمت الورش الأميرية التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء بوزارة الأشغال العمومية بتركيب هذه الماكينات والآلات وإعدادها للعمل، وإمداد المصنع بطائفة من العمال الفنيين، وكذلك ساهمت وزارة الحربية والبحرية في إعداد المصنع وتجهيزه ببعض الآلات، كما قامت اللجنة التنفيذية– التي شكلت لإدارته بصفة مؤقته– بشراء الأثاث والخامات اللازمة له، وعينتْ العمال اللازمين للإنتاج، وبلغ ثمن الآلات المستوردة نحو (٣٣) ألف جنيه، وذلك خلاف ثمن الأرض والمباني الأساسية للمصنع التي تسلمتها وزارة الشئون الاجتماعية من معسكر الجيش المصري بالعباسية(١٤٨) .

وفي ٥ يناير ١٩٥٠م قام الملك (فاروق) بافتتاح مصنع مكافحة الحفاء بصحبة رئيس مجلس الوزراء حسين سري، والوزراء، وشيخ الجامع الأزهر، ورئيس ديوان المحاسبة، ومحافظ القاهرة، وأعضاء اللجنة التنفيذية لإدارة المصنع، وقد أقيمت عدة منشآت إلى جانب المصنع؛ لرعاية عماله ومستخدميه، ورفع مستوى معيشتهم في هذه المنطقة، ومن هذه المنشئات: حمامات مزودة بالمياه الباردة والساخنة، ومطعم لتقديم وجبة الغداء للعمال يوميًا، وعيادة طبية، وصيدلية لإسعاف من يصاب منهم أثناء العمل ومعالجة من يمرض منهم(١٤٩) .

وقد أقيم المصنع على بعد (٦ كم) من آخر ترام العباسية في موقع ناء عن العمران، الأمر الذي أدى إلى استعمال سيارات خاصة لنقل العمال ذهابًا وإيابًا، مما سبب زيادة في المصاريف الإدارية لهذه الصناعة، واشتمل المصنع على (٧٥) ماكينة، وقد اعتبر من حيث المعدات والآلات الموجودة به مصنعًا حديثًا كاملًا لم يوجد له مثيل في البلاد آنذاك، وبلغ عدد عماله (١١٨) عاملًا تراوحت أجورهم بين (١٥٠: ٤٠٠) مليم في اليوم، وبلغ مجموع أجورهم بما يزيد عن (١٧) جنيهًا في اليوم الواحد بما في ذلك أجور أبناء الملاجئ الذين يتقاضون من ٥٠ إلى ٨٠ مليمًا في اليوم، أما الموظفون فعددهم خمسة وبلغ راتبهم الشهري (٨٠) جنيهًا(١٥٠) .

وبلغت القدرة الإنتاجية للمصنع ما بين ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ حذاء يوميًا، واقتصر المصنع على إنتاج الأحذية الخاصة بمشروع الحفاء فقط، على الرغم أن معداته كانت قادرة على إنتاج أنواع أخرى، مثل: أحذية الجيش والبوليس والأحذية العادية إذا أضيفت إليه مكينة أو مكينتان(١٥١) .

وقد تم إنتاج (١٣٨,٨٤٥) حذاءً من بداية تشغيله حتى سبتمبر ١٩٥٠م، وبلغت تكاليف الحذاء الواحد (٣٠٠) مليم، وتم توزيع (٣٤,٩٤٩) حذاءً لتلاميذ وزارة المعارف العمومية بسعر (١٠٠) مليم، وتحملت اللجنة مبلغًا قدره (٢٠٠) مليم في الحذاء الواحد، وذلك تمشيًا مع الأغراض التي أنشئ المصنع من أجلها(١٥٢) .

هذا، وقد استنفدت مصروفات تأثيث المصنع وإدارته وشراء خاماته الجزء الأكبر من أموال المشروع، ولم يبق من هذه الأموال إلا مبلغ (٨٤٣٨) جنيهًا، منها (٣٠٠٠) جنيه رصيد بنك مصر، وقد اتضح أن هذا المبلغ لا يكفي لتشغيله إلا شهرًا واحدًا إذا ما أدير بقوة إنتاجه الكاملة، ومن ثم اتجهت النية إلى تكوين هيئة تتولى إدارة المصنع وتمويله؛ رغبة في عدم إيقافه عن العمل، كما طلبت وزارة الشئون الاجتماعية الموافقة على اعتماد قدره (٢٠) ألف جنيه من المصروفات غير المنظورة إعانة للمصنع تجنبًا لإيقافه عن العمل(١٥٣) .

وصرح (مراد فهمي) – الوكيل المساعد السابق لوزارة الشئون الاجتماعية– أن المؤسسة قامت بداية من سبتمبر ١٩٥٠م بخفض الإنتاج إلى (٥٠٠) حذاء يوميًا؛ نظرًا لعدم توفر المواد الخام في الأسواق حيث تقاسمتها المصانع الأهلية، ورأى عدم اكتفاء المؤسسة بإنتاج الأحذية الشعبية فحسب، إذ إن الصنادل توزع على التلاميذ ومن في حكمهم بسعر (١٠٠) مليم للحذاء، في الوقت الذي يتكلف فيه (٣٠٠) مليم، ورأى لتغطية هذا الفارق أن تتحمل الحكومة جانبًا إلى جانب أموال التبرعات، وأن ينتج المصنع أحذية غير شعبية يستعان بالربح الناتج من بيعها في تغطية الفرق المشار إليه، لاسيما وأن الأحذية غير الشعبية لها سوق رائجة لدى طبقة خاصة تحتاج إليها وتقبل عليها إقبالًا ملحوظًا(١٥٤) .

وفي ردها على مذكرة وزارة الشئون الاجتماعية، لاحظت وزارة المالية أن مجموع الأحذية المتبقية دون توزيع بالمصنع بلغت (١٠٣,٨٩٦) حذاء من الصنادل، قدرت بمبلغ (١٠,٣٨٩) جنيهًا على أساس سعر الحذاء الواحد (١٠٠) مليم، ومع مراعاة الرصيد الباقي من أموال المشروع وقدره (٨٤٣٨) جنيهًا، يصبح تحت تصرف المصنع مبلغ وقدره (١٨,٨٢٧) جنيهًا، وهو يقابل الخسارة المقدرة عن الإنتاج إذا ما بيعت الأحذية بالثمن المخفض وهي توازي (١٨) ألف جنيه، وبناء عليه رأت الاكتفاء بتقرير إعانة للمصنع قدرها خمسة آلاف جنيه فقط تؤخذ من ربط المصروفات غير المنظورة[١٥٥] .

وفي جلسة ٥ نوفمبر ١٩٥٠م، قرر مجلس الوزراء الاكتفاء برأي اللجنة المالية سالف الذكر مع تكليف وزارة التجارة والصناعة بحث حالة المصنع وتقديم تقرير للمجلس في مدة لا تزيد عن أسبوعين[١٥٦]، وقد جاء تقرير وزارة الصناعة والتجارة المقدم إلى مجلس الوزراء ليبين الآتي:

- المصنع لا يستغل قدرته الإنتاجية الكاملة لعدم توافر المال وصعوبة تصريف منتجاته.
- المصنع يمكنه إنتاج أنواع أخرى من الأحذية للسوق المحلية.
- قيمة بيع الحذاء وهي (١٠٠) مليم لا تتناسب مع جودة الصنف وتكاليف الإنتاج ويتعذر استمرار المصنع في الإنتاج بدون إعانة حكومية.
- يجب أن تتولى إدارة المصنع هيئة أهلية مستقلة تتبع النظم التجارية الصناعية الصحيحة مع توفير الأموال اللازمة لإدارته إدارة مستمرة على أساس الإنتاج الكامل، وإنتاج مختلف أنواع الأحذية للانتفاع بالربح الناتج من بيع الأحذية العادية للجمهور في تغطية جزء من تكلفة الأحذية التي يوزعها المشروع[١٥٧] .

والجدير بالذكر أن وزارة الحربية قد طلبت الموافقة على شراء المصنع بكامل معداته، وفي جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٥٣م، وافق مجلس الوزراء على طلب وزارة الحربية، وصدر القانون رقم (١٩٠ لسنة ١٩٥٣) بفتح اعتماد إضافي في الباب الثالث من ميزانية الديوان العام

والجيش بمبلغ (٤٠) ألف جنيه لشراء المصنع، لدفع مبلغ قدره (٣٧,٢٠٠) جنيه، قيمة مباني المصنع وما به من الآلات وقطع غيار وخامات، بناء على تقدير لجنة شُكِّلَتْ لذلك بوزارة الحربية، والباقي وقدره (٢٨٠٠) جنيه لما قد يتطلبه الأمر من نفقات إضافية كالنقل وخلافه[١٥٨]، ويبدو أن مجلس إدارة مؤسسة مكافحة الحفاء لم يوافق على هذه التقديرات، فَشُكِّلَتْ لجنة في ٨ مارس ١٩٥٤م لإعادة تقدير التعويضات اللازمة، ضمت: وزارتا المالية والاقتصاد، والحربية، ومصلحتي المباني والميكانيكا والكهرباء، كما مثلت فيها المؤسسة المذكورة، وقدرت اللجنة بإجماع الآراء تعويضات المصنع بمبلغ (٤٤,٢٠٠) جنيه، أي بزيادة قدرها (٧٠٠٠) جنيه عن التقدير السابق، ومن ثم طلبت وزارة الحربية فتح اعتماد إضافي لهذا الغرض في الباب الثالث من ميزانية ديوانها العام والجيش عن السنة المالية (١٩٥٣- ١٩٥٤) مقابل وفر مساو في بند (٣/ ملابس وتجهيزات) بالباب الثاني من الميزانية نفسها[١٥٩]، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك، وصدر القانون رقم (١٩٩ لسنة ١٩٥٤) بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية (١٩٥٣- ١٩٥٤) بمبلغ (٧٠٠٠) جنية، لمواجهة الزيادة في تقديرات شراء مصنع مكافحة الحفاء[١٦٠] .

وهكذا يتضح مما سبق ذكره أن اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء قد حاولت جاهدة منذ سنة ١٩٤١م إنشاء مصنع أو عدة مصانع محلية تساهم فيها المجالس البلدية والمحلية، وذلك بهدف الاستفادة من مزايا الإنتاج الوفير، وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتمويل المشروع بالأحذية الرخيصة التي تكفل انتعال الحفاة، وقامت بطرح المشروع في مناقصة عامة، وتوفير الأراضي والماكينات اللازمة له، وتم افتتاحه في يناير ١٩٥٠م، إلا أن عدم توفير موارد مالية ثابتة ومستمرة لتشغيله من ناحية، وقيام اللجنة ببيع أحذيته بثمن أقل من تكاليفها، توافقًا مع الأغراض التي أنشئ من أجلها من ناحية أخرى، عرَّضَ المصنع للتوقف عن العمل بعد سنتين من تشغيله، ومن ثم بيعه لوزارة الحربية في مارس ١٩٥٤م.

المبحث الخامس

مؤسسة فاروق الأول لمكافحة الحفاء

أولًا: **إنشاء المؤسسة**.

قررت اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء – لصالح المشروع– تشكيل هيئة لاستلام مشروع مكافحة الحفاء وتشغيله بمعرفتها، وتكليف وزارة الشئون الاجتماعية بإعداد مشروع لتشكيل هذه الهيئة على أن تخضع للقانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٤٥) الخاص بالجمعيات الخيرية، ووضع لائحة نظام أساسية لها، أسوة بجمعية (يوم المستشفيات)، و(اللجنة الأهلية للرياضة البدنية)، على أن تخضع هذه الهيئة للتفتيش المالي والإداري والفني أسوة بباقي الهيئات، ونظرًا لما لهذا المشروع من أهمية، فقد رأت الوزارة أن يصدر بهذه اللائحة مرسوم ملكي، وأن يعين رئيس المؤسسة بمرسوم ملكي أسوة بجمعية (يوم المستشفيات)، و(اللجنة الأهلية للرياضة البدنية)[١٦١]، وفي ١١ مارس ١٩٥١م وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة على استصدار مشروع مرسوم بإنشاء مؤسسة فاروق لمكافحة الحفاء، وفي اليوم التالي صدر مرسوم باعتماد لائحة النظام الأساسية للمؤسسة، وجعل مركزها الرئيس مدينة القاهرة[١٦٢] .

وَحُدِّدَتْ أغراض المؤسسة في العمل على رفع مستوى الشعب ووقايته من الأمراض التي تنتابه بسبب الحفاء، وذلك بالتيسير على الفقراء وذوي الدخل المحدود في الحصول على أحذية مناسبة بإيجاد المنشئات الصناعية ذات الإنتاج الكبير لصنع الأحذية الشعبية بأقل التكاليف وتقديمها إلى الفقراء وذوي الدخل البسيط بثمن زهيد، ولها في سبيل تحقيق أغراضها أن تقوم بأبحاث طبية واجتماعية تتصل بنشاطها، كما لها أن تتعاون مع الهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، ولا يجوز للمؤسسة أن تشتغل بالمسائل السياسية والدينية أو التدخل فيها[١٦٣] .

ويؤلف مجلس إدارتها من رئيس ويعين بمرسوم ملكي لمدة سنتين– تم اختيار وزير الشئون الاجتماعية أحمد حسين على أن يكون رئيسًا لها[١٦٤] – وأعضاء يعينون بحكم وظائفهم، وهم وكلاء كل من: وزارة الشئون الاجتماعية، والداخلية، والشئون البلدية والقروية، والأوقاف العمومية، والصحة

العمومية، والاقتصاد الوطني، ومستشار الدولة لإدارة الرأي بوزارة الشئون الاجتماعية، ومدير عام مصلحة الخدمات الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية، ومدير عام مصلحة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة، والمختص بشئون التعليم الأولي بوزارة المعارف العمومية، ومدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء بوزارة الأشغال العمومية، وأربعة أعضاء يعينون بقرار من وزير الشئون الاجتماعية لمدة عامين، ويختارون من بين الشخصيات التي تعمل في ميدان الخدمة الاجتماعية والتجارة والصناعة سواء كانوا بالحكومة أو خارجها، وأربعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة عامين، على أن ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه نائبًا للرئيس، وسكرتيرًا عامًا، وأمينًا للصندوق، لمدة عامين ويجوز إعادة انتخابهم مرة ثانية، على أن ينعقد مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل(١٦٥) .

ويختص مجلس الإدارة بالقيام بشئون المؤسسة وإدارتها، ويدخل ضمن ذلك إجراء أي عمل أو تعامل باسم المؤسسة، والنيابة عنها في شراء أملاك عقارية، أو منقولة، أو استبدالها، أو إنشاء المباني اللازمة والتأجير والاستئجار، والموافقة على اقتراض السلفيات اللازمة، وقبول الهيئات، والإعانات بمقابل وغير مقابل، وإمضاء العقود والاتفاقات والمعاملات التجارية والتعهدات، ووضع نصوصها كما يتراءى له، واعتماد مشروعات الميزانية والحسابات الختامية، وإصدار تقرير سنوي عن أعمال المؤسسة، وله الحق أيضًا في استلام ودفع أي مبلغ واختيار طريقة استثمار المبالغ المدخرة وتنظيم استعمال المبالغ الاحتياطية، ومباشرة كل الدعاوى التي ترفع من المؤسسة وعليها، وطلب التحكيم والصلح والإبراء والتنازل وإعطاء التصريحات اللازمة والتفويضات(١٦٦) .

وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة تنفيذية لمدة سنتين، مكونة من سبعة أعضاء من بينهم الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق، ويتولى رئاستها نائب الرئيس، وتختص اللجنة التنفيذية بمراقبة إدارة المصانع والمنشئات التابعة للمؤسسة واستلام التقارير المقدمة منها، والبت في المسائل الفردية والإدارية وعرض قراراتها على مجلس الإدارة لاعتمادها، وكذلك تنظيم القواعد الخاصة بشراء ما يلزم لهذه المصانع والمنشئات من أدوات وخامات وغيرها وبحث أثمانها وعرض الأمر على مجلس الإدارة لإقراره، وللجنة التنفيذية أن تشتري أدوات وغيرها وأن تأمر بصرف أثمانها في حدود

ما يقره مجلس الإدارة، واختيار المستخدمين وتحديد اختصاصاتهم ومرتباتهم بعد موافقة مجلس الإدارة، وإعداد الميزانية السنوية لعرضها على مجلس الإدارة، ووضع اللوائح الداخلية الخاصة بنظام العمل، ولها أن تستعين في أداء مهمتها ببعض الأخصائيين على أن تنعقد مرة كل شهر(١٦٧) .

وتتكون موارد المؤسسة من التبرعات والإعانات التي تخصصها لها الحكومة والهيئات العامة، ومن اشتراكات أعضاء الجمعية العمومية التي قدرت بخمسين جنيهًا كل سنة، وكذلك الهبات والوصايا والأوقاف، والدخل الناتج من الحفلات والاكتتابات والأنصبة التي تنظمها المؤسسة، وجميع الأموال الموجودة على ذمة اللجنة المركزية لمشروع مكافحة الحفاء، وبوجه عام كل وسائل الدخل المشروعة التي يقرها مجلس الإدارة، وأن تودع هذه الأموال في مصرف يختاره مجلس الإدارة، ويكون الصرف منها بقرار من مجلس الإدارة(١٦٨) .

وقضت المادة الرابعة من اللائحة المذكورة بأن تتكون الجمعية العمومية للمؤسسة من أعضاء مجلس الإدارة ومن الأعضاء المنتسبين، وأن العضو المنتسب هو كل من يدفع اشتراكًا سنويًا لا يقل عن خمسة جنيهات شهريًا أو يتبرع بمبلغ لا يقل عن خمسين جنيهًا دفعة واحدة(١٦٩) .

وأوجبت المادة الخامسة اجتماع الجمعية العمومية للمؤسسة في شهر فبراير من كل عام، على أن يكون اجتماعها صحيحًا متى حضره النصف من الأعضاء المنتسبين وأعضاء مجلس الإدارة، وفي حالة عدم اكتمال العدد اللازم يؤجل الاجتماع أسبوعين، يكون بعدها صحيحًا مهما كان عدد الحاضرين، وتنفذ القرارات متى وافقت الأغلبية المطلقة عليها، وأوردت المادة الثامنة والعشرون أحكامًا خاصة بالحل فقضت بأنه لا يجوز حل المؤسسة إلا بقرار يصدر من الجمعية العمومية بناء على اقتراح مقدم من مجلس الإدارة مبين به الأسباب التي تدعو إلى ذلك، وبناء على دعوة خاصة توجه للأعضاء مبين بها الغرض من الاجتماع، ويجب لنفاذ قرار الحل موافقة ثلثي الأعضاء، وفي حالة حل المؤسسة تؤول أموالها المنقولة والعقارية إلى وزارة الشئون الاجتماعية(١٧٠) .

ثانياً: إلغاء مؤسسة فاروق لمكافحة الحفاء.

عقب تولي مؤسسة فاروق لمكافحة الحفاء الإشراف على المشروع قامت بخفض إنتاج مصنع الحفاء من (٥٠٠) إلى (٣٠٠) حذاء يوميًا؛ نظرًا لعدم توافر الجلود الكافية لتشغيل المصنع، كي يتمكن من الاستمرار في العمل لأطول مدة ممكنة لحين تدبير المال اللازم لشراء الجلود والخامات اللازمة للصناعة، وقد ترتب على ذلك القرار ارتفاع تكاليف الحذاء بما يقرب من (١٥٪) من قيمة التكاليف الكلية[١٧١] .

وعلى الرغم من أن المؤسسة تسلمت من وزارة الداخلية مبلغ (٥٠٠٠) جنيه، ثمنًا للأحذية التي وزعت على فقراء مدينتي القاهرة والإسكندرية بمناسبة عودة الملك فاروق من رحلته خارج البلاد، إلا أنها لم تتمكن من الانتفاع بهذا المبلغ في شراء الجلود اللازمة للمصنع، نظرًا لسداد مبلغ (٢٠٠٠) جنيه لمشتريات سابقة، والاحتفاظ بالباقي وقدره (٣٠٠٠) جنيه، كرصيد نقدي لصرف أجور العمال مع تسوية مكافآتهم في حالة إيقاف العمل بالمصنع نهائيًا، وذلك بعد أن رأت أن هذا المبلغ لا يكفي لتشغيله أكثر من خمسة عشر يومًا[١٧٢] .

ومع بداية مارس ١٩٥١م، نفدت جميع كميات الجلود الموجودة بالمؤسسة، وأصبح العمال بدون عمل بصفة فعلية، ولما كان يخشى من عبثهم بالماكينات إذا ما استمروا بدون عمل، فقد رأت المؤسسة منحهم إجازة لمدة عشرة أيام، لحين تدبير المال اللازم لشراء الجلود، كما قررت إيقاف صرف الأحذية المطلوبة لتلاميذ المدارس الأولية والإلزامية بالثمن المخفض حتى تتبين حالتها المالية، وفي الوقت ذاته قامت بحصر المبالغ التي جُمِعَتْ من هؤلاء التلاميذ في جميع أنحاء البلاد ثمنًا للأحذية بالثمن المخفض، فتبين أن مجموعها (٢٨) ألف جنيه، أُودعت لحساب المشروع في بنك مصر، وهي ثمن (٢٨٠) ألف حذاء، وجد منها بمخازن المؤسسة (١٥٠) ألف حذاء[١٧٣] .

وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف صناعة الحذاء إلى (٤٣٠) مليمًا؛ نظرًا لارتفاع أسعار الخامات- حينذاك- فقد رأت المؤسسة الوفاء بصرف الصنادل المدفوع ثمنها من تلاميذ المدارس، وعددها (٢٨٠) ألف حذاء، وذلك عن طريق تصنيع (١٧٥) ألف حذاء بتكلفة قدرها (٥٨) ألف

جنيه، على أن يباع الحذاء بسعر (١٠٠) مليم، وتتحمل المؤسسة مبلغًا قدره (٣٣٠) في الحذاء الواحد على حساب التكاليف الأخيرة[١٧٤] .

ولمَّا كانت المؤسسة قد حصَّلت مبلغ (٢٨) ألف جنيه من تلاميذ المدارس للكمية كاملة على السعر المخفض، فقد صار هناك عجز مالي قدره (٣٠) ألف جنيه، يكفي لتشغيل المؤسسة لمدة أقصاها ٣٠ يونيو ١٩٥١م، على أساس انتاج يومي قدره (٢٠٠٠) حذاء بصفة استثنائية؛ كي يتم تسليم الأحذية إلى تلاميذ المدارس قبل بداية الإجازة الصيفية، ومن ثم طلبت وزارة الشئون الاجتماعية صرف مبلغ (٣٠) ألف جنيه كإعانة لشراء الجلود والخامات اللازمة لاستئناف العمل بالمصنع بعد انتهاء الإجازة الممنوحة للعمال، كما اقترحت – لاستمرار عمل المؤسسة بطريقة منتظمة دون توقف– صرف إعانة سنوية قدرها (١٠٠) ألف جنيه، تمنح للمؤسسة وتدرج بميزانية وزارة الشئون الاجتماعية في السنة المالية (١٩٥١– ١٩٥٢م) لمواجهة الخسارة المالية التي تتكبدها المؤسسة خلال السنة، وحتى تتمكن من صرف الأحذية بالثمن المخفض لتلاميذ المدارس توافقًا مع الغرض التي أُسست من أجله، إلا أن مجلس الوزراء رفض الاقتراح الأخير، ووافق على فتح اعتماد إضافي قدره (٣٠) ألف جنيه، لتشغيل وتصنيع الأحذية المطلوبة لتلاميذ المدارس، لمواجهة الفرق بين تكاليف الإنتاج وسعر بيعها للتلاميذ[١٧٥] .

ومع نهاية يونيو ١٩٥١م، أخذ إنتاج مصنع مكافحة الحفاء يتناقص تدريجيًا إلى أن توقف عن العمل في أكتوبر ١٩٥٢م، مما اضطر مجلس إدارة المؤسسة في اجتماعه بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٣م إلى اصدار قرار ببيعه إلى وزارة الحربية، كما توقف عمل المؤسسة تمامًا، وأصبحت أموالها معطلة دون استثمار، في وقت اتجهت فيه الرغبة إلى تحويل مشروع إعانة الشتاء إلى مشروع دائم يعمل لخير الشعب ورفع مستواه، ومن بين أغراضه إعداد الملابس الشعبية، ومن بينها صنع الأحذية بحيث تكون في متناول محدودي الدخل من أفراد الشعب، إضافة إلى أن الجمعية العمومية للمؤسسة المذكورة لم تجتمع منذ صدور مرسوم اعتماد نظامها في سنة ١٩٥١م إلا مرة واحدة بعدد الأعضاء الذين أمكن الاستدلال عليهم في ذلك الوقت، كما أن أسماء أعضاء الجمعية

العمومية الذين تتوافر فيهم هذه الصفة بالتطبيق لأحكام المادة الرابعة المشار إليها لا يمكن حصرها على وجه دقيق؛ لتعذر معرفة أسماء جميع المتبرعين(١٧٦) .

ومن ثم رأى مجلس إدارة المؤسسة بجلسته التي انعقدت في ٥ يناير ١٩٥٥م، تقديرًا منه للظروف السابق بيانها، ورغبته في توحيد الجهود، حل المؤسسة؛ لأنها استنفذت أغراضها بعد تسليم المصنع الذي كانت قد أنشأته إلى وزارة الحربية فتوقف نشاطها منذ ذلك الحين، كما أن أموالها أصبحت معطلة في البنك لا ينتفع بها، ولا يتم استغلالها في أي غرض من الأغراض التي جمعت من أجلها، وليس من المصلحة العامة تعطيل هذه الأموال وعدم استغلالها فيما يعود على الشعب بالمنفعة!!، كما قرر مجلس إدارة المؤسسة أيضًا أيلولة أموال المؤسسة إلى المشروع الدائم لمعونة الشتاء، وتفويض وزارة الشئون الاجتماعية باتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ قراراته(١٧٧).

وفي مارس ١٩٥٥م رفعت وزارة الشئون الاجتماعية – باعتبارها المفوضة من مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس المشار إليها– مذكرة أوضحت فيها أن المادة الثامنة والعشرين من لائحة النظام الأساس للمؤسسة اقتضت بأن يصدر قرار الحل من الجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة، واشترطت لنفاذ قرار الحل موافقة ثلثي الأعضاء، ولما كان من المتعذر أن تجتمع الجمعية العمومية لتصدر قرارها بالحل، لأن هذا القرار يجب أن يصدر بأغلبية الثلثين، ويتعذر معرفة العدد الحقيقي للأعضاء حتى يمكن تحديد الثلثين كما اشترطت المادة المشار إليها، فضلًا عن وفاة بعضهم، ومن حيث إن النظام الأساس لهذه المؤسسة قد اعتمد على مرسوم في ١٢ مارس ١٩٥١م، فإن وزارة الشئون الاجتماعية بناء على الأسباب الواردة طلبت من مجلس الوزراء الموافقة على إلغاء المرسوم الصادر في ١٢ مارس ١٩٥١م باعتماد لائحة النظام الأساس لمؤسسة مكافحة الحفاء على أن تؤول أموالها المنقولة والعقارية إلى اللجنة العليا لمعونة الشتاء(١٧٨)، ومن ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ٣٠ مارس

١٩٥٥م بإلغاء المرسوم الصادر في ١٢ مارس ١٩٥١م باعتماد نظام مؤسسة فاروق لمكافحة الحفاء[١٧٩] .

يتضح مما سبق ذكره أن إنشاء مؤسسة فاروق لمكافحة الحفاء في مارس ١٩٥١م، جاء استجابة لرغبة اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء في تكوين هيئة تتولى إدارة المشروع وتمويله؛ تجنبًا لعدم إيقافه عن العمل، وذلك بعد أن استنفدت مصروفات تأثيث مصنع الحفاء وإدارته وشراء خاماته الجزء الأكبر من أموال المشروع، ولم يبق من هذه الأموال إلا القليل، ويبدو أن هذه المؤسسة لم تقم بدورها في الإشراف والتنظيم والتمويل والتوزيع، واتضح ذلك من توقف مصنع الحفاء عن العمل في أكتوبر ١٩٥٢م، وبيعه لوزارة الحربية في مارس ١٩٥٣م، وما ترتب على ذلك من توقف نشاط المشروع، وتعطل أمواله في بنك مصر، وعدم استغلالها في أي غرض من الأغراض التي جُمِعَتْ من أجلها، وكذلك عدم اجتماع الجمعية العمومية للمؤسسة لاقتراح الحلول اللازمة، ومن ثم جاء قرار مجلس الوزراء في مارس ١٩٥٥م بحل المؤسسة، وأيلولة أموالها إلى المشروع الدائم لمعونة الشتاء، وتفويض وزارة الشئون الاجتماعية باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لذلك.

الخـــاتمة

بعد الانتهاء –بفضل الله وتوفيقه– من كتابة هذا البحث الذي تعرضت فيه لدراسة موضوع مكافحة الحفاء في مصر ١٩٤١– ١٩٥٥م، أمكن التوصل إلى عدد من النتائج، من أهمها:

- خلصت الدراسة إلى أن ظاهرة انتشار الحفاء في مصر ترجع إلى العديد من الأسباب، لعل أهمها: التطورات الاجتماعية والصناعية، وكذلك العادات والموروث الاجتماعي الذي أسهم بشكل كبير في انتشار الحفاء، وطبيعة المهنة التي تعمل فيها الطبقات التي يكثر فيها الحفاء كالأعمال الزراعية والصناعية، على أن الأسباب الاقتصادية تعد من أهم أسباب الحفاء؛ إذ حالت ضرورات العيش بين عامة الشعب وبين التفكير في هذا الأمر الذى بدا لهم تحت ضغط الفاقة أنه من الكماليات، ومن ثم انتشر الحفاء وأصبح عادة للفقير.
- أثبتت الدراسة أن الملك فاروق هو صاحب الدعوة لمشروع مكافحة الحفاء، وأنه لم يكتف بتبرعه للمشروع، وتكوين اللجان المركزية والفرعية، بل قام بتشجيع الأعيان والوزراء وكبار رجال الدولة بالتبرع، وأمر بمنح من يزيد تبرعه عن مبلغ معين الألقاب والنياشين.
- بادرت طبقات الأمة على اختلاف نزعاتها إلى التبرع بسخاء لهذا المشروع، ولبى المصريون والأجانب المقيمون في مصر نداء اللجنة، وتبرع القادرون للإنفاق على المشروع، وبذلوا جميع ما في وسعهم ومقدورهم، ولم يضن أحد بشيء يمتلكه لإنجاحه وتمويله، كما ساهمت الهيئات والمؤسسات المصرية والأجنبية على اختلافها في دعمه ماديًا وفنيًا، وهكذا تعاون الشعب مع الحكومة لتحقيق الوسائل التي تكفل للمشروع الدوام والاستمرار.
- أوضحت الدراسة أن مشروع مكافحة الحفاء اتخذ شكل حملة قومية في الصحف المصرية، بحيث لم تكد تخلو صحيفة من الصحف التي تصدر في البلاد خلال عام ١٩٤١م وما بعده من خبر عن المشروع، وشملت الدعاية للمشروع الخطابة في الاجتماعات، والإذاعة، والوعظ والإرشاد على المنابر.
- حددت الدراسة دور اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء التي شُكِّلتْ لهذا الغرض، وذلك من خلال الدعوة للمشروع، وتحديد كميات الجلود اللازمة للإنتاج، وأنواعها، وجودتها، والامتناع عن إعطاء تصاريح بتصدير الجلود التي تستخدم في صناعة النعال، واختيار نماذج الأحذية المناسبة للمشروع، والتغلب على الصعوبات العديدة التي صادفت المشروع في الحصول على مساهمة

الصناعة المحلية في صناعة وتوريد الأحذية، وذلك عن طريق طرح المناقصات العامة لتوريد وصناعة الأحذية إلى أن تم إنشاء مصنع فاروق لمكافحة الحفاء، والذي أمد المشروع بكل ما يحتاجه من أحذية.

- بينت الدراسة أن اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء خصت تلاميذ التعليم الإلزامي بالنصيب الأوفر من أحذية المشروع، بعد أن تبين لها أنهم في أمس الحاجة إلى العناية بأمرهم، وأنهم أكثر استهدافًا للأمراض بسبب الحفاء من غيرهم، فضلًا عن سهولة تعويدهم على لبس الحذاء وهم في هذه السن المبكرة، إضافة إلى أن الحفاء منتشر بينهم بنسبة كبيرة، وقامت بتوزيع الأحذية عليهم بثمن مُخَفَّض يقل عن تكاليف الإنتاج، وبالمجان على المعدمين منهم.
- أوضحت الدراسة أن مؤسسة فاروق لمكافحة الحفاء التي أسست سنة ١٩٥١م، وإن لم تكن قد حققت العديد من الإنجازات، إلا إنها عملت على إيجاد مجموعة من العمال المدربين على الوسائل الحديثة لهذه الصناعة، كما أنها ضمت عددًا غير قليل من أحداث الملاجئ والمؤسسات الخيرية؛ لتدريبهم على العمل بهذه الآلات ليكونوا نواة صالحة للعمال الفنيين.
- فندت الدراسة وجهة نظر بعض صحف المعارضة التي أوضحت أن الترويج لهذا المشروع كان لصرف أنظار الشعب عن مجريات الحرب العالمية الثانية، التي بدأت تقترب من الإسكندرية، وما صاحب ذلك من توتر داخل البلاد، ولعل أقوى دليل على عدم صحة هذا الرأي، أن اهتمام الحكومة بهذا المشروع لم يفتر طوال مدة الدراسة، حيث استمر توزيع الأحذية على تلاميذ المدارس والفقراء من عامة الشعب حتى سنة ١٩٥٤م.
- أثبتت الدراسة أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، والتكاليف التي تحملتها لمكافحة الحفاء، لم تكن كفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة التي تفشت في المجتمع المصري، ولعل ذلك راجع إلى عدة أسباب، أهمها: ظروف الحرب العالمية الثانية التي حالت دون تنفيذه في الحدود والقواعد التي سبق أن وضعتها اللجنة، حيث كان هدف الحكومة أن تجعله مشروعًا قوميًا بفكرته وصناعته يتولى المصريون أنفسهم الإشراف علي كلياته وجزئياته، إضافة إلى أن القدرة الإنتاجية للمصانع المحلية التي أمكن استغلالها – في ظل ظروف الحرب– لتنفيذ المشروع بعد استيفائها حاجة الأسواق المحلية لم تزد عن (١٠٠) ألف حذاء سنويًا، وهو دون ما حددته اللجنة من إنتاج، ولعل ذلك راجع أيضًا إلى أن المشروع قام في الأساس على التبرعات من الأشخاص الموسرين والهيئات، وهي لم تكن ثابته ودائمة، كما أن الحكومة لم تخصص له بعض الموارد الثابتة لتمويله، ولم تلجأ إلى

ميزانية الدولة للحصول على المال اللازم له، بل نراها قد رفضت ما اقترحته اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء من تخصيص بعض الموارد الثابتة لتمويله في السنوات الأولى، وما اقترحته وزارة الشئون الاجتماعية من تخصيص إعانة سنوية قدرها (١٠٠) ألف جنيه سنة ١٩٥١م، ولم يخصص للمشروع إلا (٣٥) ألف جنيه؛ تفاديًا لتوقف مصنع الحفاء عن العمل.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١)

تمويل المشروع تدريجيًا- بناء على اقتراح اللجنة- بمقتضى ٦٠٠ ألف فرد في البداية يضاف إليهم سنويًا ٣٠٠ ألف

السنة	عدد الأفراد	عدد الأحذية	ما يتحمله المشروع من تكاليف إنتاج الأحذية على أساس ٦٠ مليمًا للحذاء بالجنيه	عدد الأحذية التي تقرر توزيعها مجانًا ٢٠٪ من المجموع	زيادة ما يتحمله المشروع للأحذية المجانية على أساس ٢٠ مليمًا بالجنيه	مجموع المبالغ اللازمة للمشروع بالجنيه
الأولى	٦٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٧٢,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	٤,٨٠٠	٧٦,٨٠٠
الثانية	٩٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	١٠٨,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠	٧,٢٠٠	١١٥,٢٠٠
الثالثة	١,٢٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	٩,٦٠٠	١٥٣,٦٠٠

المصدر: دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، جزء ثان: مشروع مكافحة الحفاء في المملكة المصرية من ١٩٤١م إلى ١٩٥١م، مذكرة مرفوعة من حسين سري وزير الداخلية ورئيس اللجنة إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع مكافحة الحفاء، ص٥.

ملحق رقم (٢)

جدول بشأن أسماء بعض المتبرعين من الأفراد بمبلغ خمسين

جنيهًا فأكثر لمشروع مكافحة الحفاء.

الاسم	المبلغ بالجنيه	الاسم	المبلغ بالجنيه	الاسم	المبلغ بالجنيه
الملك فاروق	٢٠٠٠	العائلة المالكة	٩٥٠	نايف عماد باشا	١٠٠
باسيلي كسبر أفندي	١٠٠	أحمد مصطفى عمرو باشا	٢٠٠	سيد محمد بدراوي	٢٠٠
حسين سري باشا	٥٠	علي أمين يحيي باشا	٥٠٠٠	شهدي بطرس أفندي	١٠٠
محمد أحمد فرغلي باشا	٥٠٠٠	داود عدس وولده	٥٠	موظفو محلات صيدناوي	١٠٠
أحمد عبود باشا	٥٠٠	محمد بدير باشا	٤٠٠٠	إميل عدس	١٠٠
فيكتور توليد أنو	٥٠	الشيخ عبد الجواد علي سعد	٦٥	الخواجة مجلي عبد السيد	٥٠
محمد أبو يونس	٥٠	محمد حسن العبد باشا	١٠٠	النائب أمين أحمد سعيد	٥٠
محمد محمود خليل	٥٠	الآنسة دنيس موصيري بك	٥٠٠	المهندس مصطفى صدقي	٥٠
محمد أسعد أفندي	٥٠	محمد عبد الحميد الدماطي	٥٠	إسكندر شنودة بك	١٠٠
إبراهيم عبد الله بك	١٢٧	محمد طلعت الفرنساوي	٥٠	حسين عاصم بك	٥٠
السيدة منيرة تكلا	٥٠	بسيوني كشك بك	٥٠	طنيوس جرجس	٥٠

بك				أفندي	
فؤاد سراج الدين باشا	٥٠	عبد المجيد البدراوي بك	٥٠	سامي البدراوي	٥٠
زكريا مهران باشا	٥٠٠٠	أحمد يوسف الطويل بك	٢١٢	حسن خالد بك	١٥٠٠
طه مخلوف بك	١٥٠٠	عبد الغني شاويش بك	١٥٠٠	كامل عطية بك	١٠٠٠
أحمد فريد باشا	٥٠٠٠	عباس أبو حسين باشا	٥٠٠٠	المسيو تيودور كوتسيكا	١٠٠٠
نقولا كحلا بك	٥٠	إلياس وجورج ويوسف وسامي توتونجي	٥٠	محمد سليمان الوكيل	١٠٠
محمد المغازي باشا	١٠٠	دايرة أسعد باسيلي باشا	١٥٠	السيدة بديعة مصابني	٥٠
عباس المهدي باشا	٥٠٠٠	متجلي عبد السيد يوسف أفندي	١٥٠٠	أكبر بهمان (سفير إيران)	٥٠
محروس حبيب	٢٠٠	رشوان أحمد مصطفى أبو رحاب	١٠٠	كليمان موسى حكيم أفندي	٦٤

المصدر: دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٤- ٠٠٨١، جزء أول مكرر (٤)، تبرعات لمكافحة الحفاء بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك السعيد (١١ فبراير ١٩٤١م)، تقرير مرفوع من مدير عام مصلحة الخدمات الاجتماعية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء بشأن حصر أسماء بعض الأشخاص والجهات الذين تبرعوا بمبلغ ٥٠ جنيها فأكثر لمشروع مكافحة الحفاء، ص ١-٣.

ملحق رقم (٣)

جدول بشأن أسماء بعض الجهات والهيئات التي تبرعت بمبلغ خمسين جنيهًا فأكثر لمشروع مكافحة الحفاء.

الجهة	المبلغ بالجنيه	الجهة	المبلغ بالجنيه	الجهة	المبلغ بالجنيه
شركة التأمين على الحياة	١٠٠	شركة أقطان كفر الزيات	٥٠	المقاولون دوش وطراد وشركائهم بالقاهرة	٥٠
شركة قناة السويس	١٠٠	محلات صيدناوي	٢٠٠	جمعية القرش للصناعات المصرية	١٠٠
إدارة أوقاف أحمد طلعت باشا	١٠٠	شركة وادي كوم أمبو	٧٥	شركة الملح والصودا	٦٠
البنك العقاري المصري	١٠٠	شركة ترام القاهرة	٥٠	شركة ليبون للإنارة الكهربائية	٥٠
شركة التسليفات التجارية	١٢٥٠	جمعية الهلال الاحمر	١٥٠٠	شركة مصر الجديدة	٥٠
شركة السكر	١٠٠	بنك الأراضي المصرية بالإسكندرية	٥٠	الجمعية الزراعية الملكية	٥٠
شركة المحاريث والهندسة	١٠٠	بنك التسليف الزراعي	٢٥٠	لجنة الاحتفالات العامة بمحافظة مصر	١٠٠٠
شركة مياه القاهرة	٥٠	مجلة المصور(عدد خاص)	٣١٠	سينما رويال	٥٠
شارل كاسترو	٥٠	شركة نترات شيلي	٥٠	شركة بيرة الأهرام	٥٠
متجر الإسمنت بورتلند بطرة وحلوان	٥٠	شركة الدلتا التجارية	٥٠	الحراسة العامة على أموال الإيطاليين	١٠٠٠
شركة باتا	ألف حذاء	–	–	–	–

المصدر: دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٤- ٠٠٨١، المصدر السابق، تقرير مرفوع من مدير عام مصلحة الخدمات الاجتماعية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء بشأن حصر أسماء بعض الأشخاص والجهات الذين تبرعوا بمبلغ ٥٠ جنيها فأكثر لمشروع مكافحة الحفاء، ص ١-٣.

(١) سورة طه: (الآية: ١٢)

(٢) سبط بن الجوزي (ت: ٦٥٤هـ): مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، ج٢، تحقيق: إبراهيم الزيبق، ط١، دار الرسالة العالمية، دمشق، ٢٠١٣م، ص ٤٤، ٤٥؛ شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ): الجامع لأحكام القرآن. تفسير القرطبي، ج١١، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م، ص ١٧٣.

(*) العَقِبُ: عظم مؤَخَّر القدم، وهو أكبر عظامها، ففي الحديث "وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ": لتارك غسلهما في الوضوء. وَفِي الحَدِيث أيضًا :"نهى عَن عَقِب الشَّيْطَان فِي الصَّلَاة وَهُوَ أَن يضع إليته على عَقِبَيْهِ بَين السَّجْدَتَيْنِ". وَجَمعهَا: أعْقاب، وأعْقُب . للمزيد ينظر: ابن سِيدَه المُرسيّ (ت: ٤٥٨هـ): المحكم والمحيط الأعظم، ج١، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، (باب: ع ق ب)، ص ٢٣٨.

(٣) البلاغ: العدد ٥٨٦٤ بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (الأحذية والنعال عند الشعوب القديمة)، ص٥.

(٤) مجلة الشئون الاجتماعية: العدد٦، يونيو ١٩٤١م، مقال لمحمود حسيب- مدير البحيرة- بعنوان: (الحفاء في ماضيه وحاضره)، ص ٥٢.

(٥) البلاغ: العدد ٥٨٦٤ بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (الأحذية والنعال عند الشعوب القديمة)، ص٥.

(٦) ابن بطال (ت: ٤٤٩هـ): شرح بن بطال على صحيح البخاري، ج٩، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، إبراهيم الصبيحي، ط٢، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٣م، ص ١٢٤، ١٢٥.

(٧) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب استحباب لبس النعال وما في معناها، ج١٤، (٢٠٩٦)، ص٢٥٩١.

(٨) عبد الملك العصامي (ت: ١١١١هـ): سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، ج١، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ص٣٤٥.

(٩) مجلة الشئون الاجتماعية، المصدر السابق، (الحفاء في ماضيه وحاضره)، ص ٥٢.

(١٠) أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، مطبعة ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠م، ص٢٤٨.

(*) السَّخْتِيَانُ: جلد الماعز إذا دبغ. ينظر: المعجم الوسيط، (حرف السين) مجمع اللغة العربية، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٤٢١.

(١١) للمزيد من المعلومات. ينظر: وصف مصر، المصريون المحدثون، مج١، ترجمة زهير الشايب، ط٢، (د.ن) القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١٠٩- ١١٢.

(١٢) عبد الرحمن زكي: التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٠م، ص ٣٦٢؛ الأهرام: العدد ٤٤٠٧٥ بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠٠٧م، مقال للدكتور يونان لبيب، بعنوان: (مكافحة الحفاء)، ص ٢٧.

(١٣) الأهرام، المصدر نفسه.

(١٤) نفسه.

(١٥) نفسه.

(١٦) نفسه.

(١٧) نفسه.

(١٨) مجلة الشئون الاجتماعية: العدد٦، يونيو ١٩٤١م، مصدر سابق، (الحفاء في ماضيه وحاضره)، ص ٥٣.

(*) الأنكلستوما (Ankylostoma): نوع من الديدان الطفيلية التي تهاجم جسم الإنسان، وتسبب فقر الدم الشديد، وحالة من الإرهاق والتعب العام للصحة، ويفقد الشخص المصاب القدرة على أداء مهامه اليومية، وهذه الديدان تعد أخطر أنواع العدوى؛ حيث يصل عدد المصابين بها ما يقرب من ربع سكان العالم، وهناك بعض الطرق التي يمكن اتباعها للوقاية من الإصابة بدودة الأنكلستوما؛ منها: نشر الوعي الصحي عن هذه العدوى وكيفية الإصابة بها، واستخدام الحمامات الصحية في عملية الإخراج، وعدم السير دون حذاء، وعدم العمل في الأراضي الزراعية بأقدام عارية، أو ملامسة الجسم للطين المبلل، إلى غير ذلك من المعلومات التي يمكن الرجوع إليها في مظانها. انظر: جوفري لاباج، الحيوانات المتطفلة في الإنسان، ترجمة محمد الجندي، البرت عبد الملك، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٣٩- ٤٤؛ عبد العزيز محمود وآخرون، اللافقاريات، ط١، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١٨٥- ١٩٠.

(*) البلهارسيا (bilharziasis): سُمِّيَتْ هذه الديدان باسم مكتشفها دكتور تيودور بلهارس الألماني(Theodore Bilharz) سنة ١٨٥١م في مستشفى القصر العيني، وهي من أخطر الطفيليات المستوطنة في مصر، وتعيش في الأمعاء وأوردة الجهاز البولي، وتتغذى على الدم الموجود في أوردة هاتين المنطقتين، وتسبب عند اشتداد الإصابة فقرًا في الدم يصحبه ضعف عام وفقد للشهية، كما تحدث التهابات يتسبب عنها تكون الحصوات في المجاري البولية، وخروج دم مع البراز أو البول مصحوبًا بألآم شديدة، وتضخم الطحال، وتليف الكبد، وتصل نسبة المصابين بها في مصر نحو(٨٠٪)، ويعد الأطفال في سن التعليم هم أكثر عرضة للإصابة؛ لأنهم يميلون إلى قضاء بعض الوقت في السباحة أو الاستحمام في المياه الملوثة، إلى غير ذلك من المعلومات التي يمكن الرجوع إليها في مظانها. انظر: عبد العزيز محمود وآخرون، المرجع السابق، ص ١٤٨- ١٥٣.

(١٩) مجلة الشئون الاجتماعية: العدد الخامس، مايو ١٩٤١م، مقال لمحمد خليل عبدالخالق- وكيل وزارة الصحة- بعنوان: (الحفاء والصحة العامة)، ص ٧٠.

(٢٠) الأهرام: العدد ٢٠٢٧٨ بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٤١م، (أثر الحفاء في انتشار البلهارسيا والأنكلستوما)، ص٥.

(٢١) مجلة الشئون الاجتماعية، (الحفاء والصحة العامة)، مصدر سابق، ص ٧٢.

(٢٢) نفســـــه.

(٢٣) المقطم: العدد ١٦٠٩١ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤١م، تقرير للدكتور علي توفيق شوشة -وكيل وزارة الصحة المساعد- بعنوان: (معالجة الحفاء معالجة لمشكلات اجتماعية وصحية)، ص٣.

(٢٤) مجلة الشئون الاجتماعية، (الحفاء والصحة العامة)، مصدر سابق، ص ٧٣.

(٢٥) نفســـــه.

(٢٦) المصدر نفســـه: العدد السادس بتاريخ يونيو ١٩٤١م، مقال لراضي أبي سيف راضي- مراقب مصلحة العمل- بعنوان: (مكافحة الحفاء بين العمال)، ص ٦٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٢٨) نفســـــه.

(٢٩) نفســـــه.

(*) استُهْدِفَتْ مصر أثناء الحرب بما يزيد عن (١٣٨) غارة جوية، كان نصيب الإسكندرية منها (٧٧)، بينما نال القاهرة (١٥) غارة، في حين وقعت (٤٦) غارة على منطقة القناة، وقد ترتب على هذه الغارات تشرد عدد كبير من السكان قدر بمئات الآلاف، ومَثَّل تشتت السكان بين البلدان على هذا النحو مأساة اجتماعية واقتصادية عانى منها المصريون لسنوات طويلة، إلى غير ذلك من المعلومات التي يمكن الرجوع إليها في مظانها. انظر: أشرف

محمد حسن، تشرد الأهالي في مصر بسبب الغارات الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، العدد ٣٤، مج٢، ٢٠١٥م، ص ١٥٩٢.

(٣٠) الأهرام: العدد ٢٠٠٣٥ بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٤٠م، مقال بعنوان: (الاستعداد للطوارئ وحماية أفراد الشعب من خطر الغارات)، ص ٧.

(٣١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، جزء ثان: مشروع مكافحة الحفاء في المملكة المصرية من ١٩٤١م إلى ١٩٥١م، مذكرة مرفوعة من اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء إلى رئيس اللجنة المركزية بشأن الخطوات التي تمت حتى سنة ١٩٤٩م لتنفيذ مشروع مكافحة الحفاء، تحريرًا في أغسطس ١٩٤٩م، ص١.

(٣٢) الأهرام: مصدر سابق، (مكافحة الحفاء) ، ص ٢٧.

(٣٣) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء إلى رئيس اللجنة المركزية بشأن الخطوات التي تمت حتى سنة ١٩٤٩م لتنفيذ مشروع مكافحة الحفاء، تحريرًا في أغسطس ١٩٤٩م، ص١.

(٣٤) نفســـــه.

(٣٥) المصدر نفســه: مذكرة مرفوعة من حسين سري وزير الداخلية ورئيس اللجنة إلى مجلس الوزراء بشأن تخويل اللجنة المركزية الحق في استدعاء من ترى الاسترشاد برأيه من موظفي الحكومة أو رجال الأعمال الحرة، تحريرًا في ٢٤ يونيو ١٩٤١م.

(٣٦) مجلة الشئون الاجتماعية: العدد الخامس، مايو ١٩٤١م، مقال لمحمد عبد الخالق حسونة - وكيل وزارة الشئون الاجتماعية- بعنوان: (في سبيل مكافحة الحفاء. عرض عام للمشروع وبيان لأعمال لجنته المركزية)، ص٢٢.

(*) ينظر ملحق رقم (١) (تمويل المشروع تدريجيًا بمقتضى ٦٠٠ ألف شخص في البداية يضاف إليهم سنويًا ٣٠٠ ألف).

(٣٧) دار الوثائق القومية: المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من حسين سري وزير الداخلية ورئيس اللجنة إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع مكافحة الحفاء، ص ٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣، ٤.

(٣٩) مجلة الشئون الاجتماعية: المصدر السابق، (عرض عام للمشروع وبيان لأعمال لجنته المركزية)، ص٢٤.

(٤٠) دار الوثائق القومية: المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من وكيل وزارة التجارة والصناعية إلي رئيس مجلس الوزراء بشأن الامتناع عن إعطاء تصاريح لجلود النعال، تحريرًا في ١٢ مارس ١٩٤١م.

(٤١) المصدر نفســه: مذكرة مرفوعة من وكيل وزارة التجارة والصناعة إلى رئيس مجلس الوزراء ردًا على كتابه رقم ٧٣- ٢/ ٥ جـ٢ بشأن اتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير الجلود اللازمة لتنفيذ مشروع مكافحة الحفاء، تحريرًا في ٣ يونيو ١٩٤١م.

(٤٢) المصدر نفســه: رسالة مرسلة من رئيس الوزراء إلى وزير التجارة والصناعة بشأن وضع تسعيرة جبرية لجميع أنواع الجلود، تحريرًا في ١٨ مارس ١٩٤١م.

(٤٣) المصدر نفســه: مذكرة مرفوعة من وكيل وزارة التجارة والصناعة إلى رئيس مجلس الوزراء بشأن اتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير الجلود اللازمة لتنفيذ مشروع مكافحة الحفاء، تحريرًا في ٣ يونيو ١٩٤١م.

(٤٤) المصدر نفســه: مذكرة مرفوعة من حسين سري وزير الداخلية ورئيس اللجنة إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع مكافحة الحفاء، ص ٣.

(٤٥) المصدر نفســـه: تقرير مقدم من اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء إلى مجلس الوزراء بشأن فحص العينة المقدمة من شركة التسليفات التجارية، تحريرًا في ٢٧ أكتوبر ١٩٤١م.

(٤٦) الأهرام: العدد ٥٩٣٢ بتاريخ ٥ مايو ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الغلاء وعيد الجلوس الملكي)، ص٥.

(٤٧) دار الوثائق القومية: المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الخامس عشر في ٢٨ مايو ١٩٤١م، تحريرًا في ٣٠ مايو ١٩٤٢، ص ١،٢.

(٤٨) نفســـه.

(٤٩) نفســـه

(٥٠) نفســـه.

(٥١) نفســـه.

(٥٢) المصدر نفســـه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة السادس عشر في ١٣ يونيو ١٩٤٢، تحريرًا في ١٤ يونيو ١٩٤٢م، ص١.

(٥٣) المصدر نفســـه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الخامس عشر في ٢٨ مايو ١٩٤١م، تحريرًا في ٣٠ مايو ١٩٤٢، ص ٢.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣.

(٥٥) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة السابع عشر في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٢م، تحريرًا في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٢م، ص٢.

(٥٦) المصدر نفســـه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الحادي والعشرون في ٩ يونيو ١٩٤٣م، تحريرًا في ١٣ يونيو ١٩٤٣م، ص٢.

(٥٧) المصدر نفســـه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الثاني والعشرون في ١٩ أغسطس ١٩٤٣م، تحريرًا في ٢٢ أغسطس ١٩٤٣م، ص١.

(٥٨) المصدر نفســـه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة السابع والعشرون في ١ فبراير ١٩٤٥م، تحريرًا في ١٣ فبراير ١٩٤٥م، ص١.

(٥٩) المصدر نفســـه: مذكرة مرفوعة من حسين سري وزير الداخلية ورئيس اللجنة إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع مكافحة الحفاء، ص ٧.

(٦٠) نفســـــه.

(٦١) المصدر نفسه: قرار مجلس الوزراء بالموافقة على ما جاء في مذكرة اللجنة التنفيذية لمشروع الحفاء بتاريخ ١٧ مارس ١٩٤١م.

(٦٢) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي ٠٥٤٩٢٩ـ ٠٠٧٥، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٧ مارس ١٩٤١م، (قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الاقتراحات الواردة في مذكرة اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء المتضمنة تقريرها عن نتيجة ما وصلت إليه في بحث الموضع من جميع نواحيه عدا الاقتراح الثالث الخاص بتمويل المشروع).

(٦٣) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٤ـ ٠٠٨١، جزء أول مكرر (٤)، تبرعات لمكافحة الحفاء بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك السعيد (١١ فبراير ١٩٤١م)، مذكرة مرفوعة من المراقب العام للإدارة والتوريدات إلى رئيس مجلس الوزراء ومرفق به صورة من التقرير المقدم من مفتش الحسابات الذي ندب

لمراجعة حساب جاري مشروع مكافحة الحفاء ببنك مصر، تحريرًا في ٢٥ يوليو ١٩٤٢م، ص١؛ البصير: العدد ٢٣٢٢٦ بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (عيد الميلاد الملكي وهبة ملكية كريمة)، ص٢؛ البلاغ: العدد٥٨٤٩ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤١م، (مشروع محاربة الحفاء مقدمة لإصلاحات اجتماعية شاملة. حديث لرئيس مجلس الوزراء)، ص٤؛ العدد ٥٨٥٢ بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤١م، (مشروع مكافحة الحفاء)، ص ٤.

(٦٤) الأهرام: العدد ٢٠٢٦٤ بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (عطف جلالة الملك على الفقراء. رئيس الوزراء يدعو الشعب إلى الاكتتاب في المشروع)، ص٤.

(٦٥) المصدر نفسه: العدد ٢٠٢٧٢ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان:(مشروع مكافحة الحفاء)، ص٤.

(٦٦) المصدر نفسه: العدد ٢٠٣٠٢ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٤١م، مقال بعنوان:(مشروع مكافحة الحفاء)، ص٤.

(٦٧) المصدر نفسه: العدد ٢٠٢٦٧ بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (تبرعات جديدة لمشروع مكافحة الحفاء)، ص ٤؛ العدد ٢٠٢٧١ بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٤١م، (مشروع مكافحة الحفاء . التبرع بمبلغ تسعة آلاف جنيه للمشروع)، ص ٤؛ المقطم: العدد ١٦٠٨٩ بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤١م، (تبرعات مكافحة الحفاء)، ص٢.

(٦٨) الأهرام: المصدر السابق، العدد ٤٤٠٧٥ بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠٠٧م، (مكافحة الحفاء)، ص ٢٧.

(٦٩) الدستور: العدد٩٧٩ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (لمكافحة الحفاء)، ص ٣؛ المقطم: العدد١٦١١٠ بتاريخ ٦ مارس ١٩٤١م، مقال بعنوان:(مكافحة الحفاء)، ص٣.

(٧٠) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، كود أرشيفي ٠١٢٠٧٩- ٠٠٧٨، مشروع مكافحة الحفاء، رسالة مرسلة من وكيل وزارة الخارجية إلى القائم بالأعمال بالنيابة في المفوضية الملكية المصرية ببغداد بشأن خصم أجزاء معينة من رواتب الموظفين لمشروع مكافحة الحفاء، تحريرًا في ٧ مارس ١٩٤١م.

(*) ينظر ملحق رقم (٢) (أسماء بعض المتبرعين من الأشخاص بمبلغ خمسين جنيهًا فأكثر لمشروع مكافحة الحفاء).

(٧١) البصير: العدد ٢٣٢٣٤ بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مكافحة الحفاء . كتاب رئيس الوزراء إلى المحافظين)، ص٢.

(٧٢) البلاغ: العدد ٥٩٠٨ بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٤١م، مقال بعنوان: (تبرعات مكافحة الحفاء)، ص٥.

(٧٣) الأهرام: المصدر السابق، مقال ليونان لبيب رزق بعنوان:(مكافحة الحفاء)، ص ٢٧.

(٧٤) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٤- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من المراقب العام للإدارة والتوريدات إلى رئيس مجلس الوزراء ومرفق به صورة من التقرير المقدم من مفتش الحسابات الذي ندب لمراجعة حساب جاري مشروع مكافحة الحفاء ببنك مصر، تحريرًا في ٢٥ يوليو ١٩٤٢م، ص٥؛ كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، مذكرة مرفوعة من اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء إلى رئيس اللجنة المركزية بشأن الخطوات التي تمت حتى سنة ١٩٤٩م لتنفيذ مشروع مكافحة الحفاء، تحريرًا في أغسطس ١٩٤٩م، ص١؛ المقطم: العدد١٦١١٠ بتاريخ ٦ مارس ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مكافحة الحفاء)، ص٣؛ الأهرام: العدد ٢٠٣٠٢ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الحفاء)، ص٤.

(٧٥) الأهرام: المصدر السابق، مقال ليونان لبيب رزق بعنوان: (مكافحة الحفاء)، ص ٢٧.

(٧٦) المصدر نفسه: العدد٢٠٣٣٧ بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٤١م، مقال بعنوان:(مكافحة الحفاء)، ص٤.

(٧٧) المصدر نفسه: العدد ٢٠٢٧٤ بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان:(مشروع مكافحة الحفاء. الاستئناس بآراء رجال الإدارة)، ص٥.

(٧٨) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٤- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من المراقب العام للإدارة والتوريدات إلى رئيس مجلس الوزراء ومرفق به صورة من التقرير المقدم من مفتش الحسابات الذي ندب لمراجعة حساب جاري مشروع مكافحة الحفاء ببنك مصر، تحريرًا في ٢٥ يوليو

١٩٤٢م، ص١؛ البلاغ: العدد٥٨٤٩ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان:(مشروع محاربة الحفاء مقدمة لإصلاحات اجتماعية شاملة. حديث لرئيس مجلس الوزراء)، ص٤؛ العدد ٥٨٥٢ بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الحفاء)، ص٤؛ البصير: العدد ٢٣٢٢٦ بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (عيد الميلاد الملكي وهبة ملكية كريمة)، ص٢؛ العدد٥٨٨٤ بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٤١م، مقال بعنوان: (التبرعات لمكافحة الحفاء)، ص٤.

(٧٩) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٤- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من المراقب العام للإدارة والتوريدات إلى رئيس مجلس الوزراء ومرفق به صورة من التقرير المقدم من مفتش الحسابات، تحريرًا في ٢٥ يوليو ١٩٤٢م، ص١، ٢.

(٨٠) نفســـه.

(٨١) البلاغ: العدد ٥٨٦٧ بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الحفاء ومساهمة الموظفين فيه)، ص٤.

(٨٢) المصدر نفســـه: العدد ٥٨٦٩ بتاريخ ٤ مارس ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الحفاء ومساهمة الموظفين فيه)، ص٥؛ الأهرام: العدد ٢٠٢٧٥ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الحفاء ومساهمة الموظفين فيه)، ص٤.

(٨٣) البلاغ: العدد ٥٨٧٠ بتاريخ ٥ مارس ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مكافحة الحفاء ومساهمة الموظفين)، ص٥.

(٨٤) الأهرام: العدد ٢٠٢٦٧ بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (تبرعات جديدة لمشروع مكافحة الحفاء)، ص٤؛ العدد ٢٠٢٧١ بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الحفاء . التبرع بمبلغ ٩ آلاف جنيه للمشروع)، ص ٤؛ المقطم: العدد ١٦٠٨٩ بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (تبرعات مكافحة الحفاء)، ص٢؛ العدد١٦١١٠ بتاريخ ٦ مارس ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مكافحة الحفاء)، ص٣.

(٨٥) الأهرام: العدد ٤٤٠٧٥ بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠٠٧م، مقال يونان لبيب، بعنوان:(مكافحة الحفاء)، ص ٢٧.

(٨٦) البلاغ: العدد٥٩٢٤ بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الحفاء. عدد خاص من المصور)، ص٥.

(٨٧) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٤- ٠٠٨١، المصدر السابق، تقرير مرفوع من مدير عام مصلحة الخدمات الاجتماعية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء بشأن حصر أسماء بعض الأفراد والجهات الذين تبرعوا بمبلغ ٥٠ جنيها فأكثر لمشروع مكافحة الحفاء، ص ١،٢.

(٨٨) الأهرام: العدد ٢٠٣٠٢ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الحفاء)، ص٤.

(٨٩) دار الوثائق القومية، المصدر السابق، تقرير مرفوع من مدير عام مصلحة الخدمات الاجتماعية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء بشأن حصر أسماء بعض الأشخاص والجهات الذين تبرعوا بمبلغ ٥٠ جنيها فأكثر لمشروع مكافحة الحفاء، ص ٢، ٣.

(٩٠) المصدر نفســه.

(٩١) الدستور: العدد ٩٨٨بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (شركة باتا تضرب المثل للجميع)، ص٢.

(*) ينظر ملحق رقم (٣) (أسماء بعض الجهات والهيئات التي تبرعت بمبلغ خمسين جنيهًا فأكثر لمشروع مكافحة الحفاء).

(٩٢) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الثالث العشرون في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣م، تحريرًا في ٧ نوفمبر ١٩٤٣م، ص٣.

(٩٣) نفســه.

(٩٤) نفســـه.

(٩٥) نفســـه.

(٩٦) المقطم: العدد ١٦٠٩٨ بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الحفاء وكيف يمكن تنفيذه عمليًا)، ص٣.

(٩٧) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من حسين سري وزير الداخلية ورئيس اللجنة إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع مكافحة الحفاء، ص ٢.

(٩٨) مجلة الشئون الاجتماعية: العدد الخامس، مايو ١٩٤١م، مقال لمحمد عبد الخالق حسونة -وكيل وزارة الشئون الاجتماعية- بعنوان: (في سبيل مكافحة الحفاء. عرض عام للمشروع وبيان لأعمال لجنته المركزية)، ص٢٥.

(٩٩) نفســـه.

(١٠٠) نفســـه.

(١٠١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء إلى رئيس اللجنة المركزية بشأن الخطوات التي تمت حتى سنة ١٩٤٩م لتنفيذ مشروع مكافحة الحفاء، تحريرًا في أغسطس ١٩٤٩م، ص١، ٢.

(١٠٢) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من حسين سري وزير الداخلية ورئيس اللجنة إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع مكافحة الحفاء، ص ٥.

(١٠٣) الأهرام: العدد ٢٠٣٥٠ بتاريخ ٥ مايو ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الحفاء. البدء في تنفيذه في عيد جلوس الملك)، ص٤.

(١٠٤) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الرابع عشر في ١٩ أبريل ١٩٤١م، تحريرًا في ٢٠ أبريل ١٩٤٢، ص ٢.

(١٠٥) البلاغ: العدد ٥٩٣٢ بتاريخ ٥ مايو ١٩٤١م، مقال بعنوان: (مشروع مكافحة الحفاء وعيد الجلوس الملكي)، ص٥.

(١٠٦) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة التاسع عشر في ١٧ يناير ١٩٤٣م، تحريرًا في ٢١ يناير ١٩٤٣م، ص١.

(١٠٧) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الخامس والعشرون في ١٥ يناير ١٩٤٤م، تحريرًا في ١٦ يناير ١٩٤٤م، ص١.

(١٠٨) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة السابع والعشرون في ٢ فبراير ١٩٤٥م، تحريرًا في ١٣ فبراير ١٩٤٥م، ص٣.

(١٠٩) نفســـه.

(١١٠) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٠٠٠٧٩٥- ٤٠٢٩، جزء أول: أوراق توزيع مؤسسة مكافحة الحفاء الأحذية على فقراء القاهرة والإسكندرية في المدة من ٢١ نوفمبر ١٩٥٠ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤م، محضر لجنة توزيع هبة الحكومة على فقراء مدينتي القاهرة والإسكندرية بتاريخ ٣ فبراير ١٩٥١م؛ كشف طبق الأصل من منطقة الجيزة التعليمية عن المدارس التي وزعت عليها الأحذية الشعبية في فبراير ١٩٥١م بمناسبة عودة الملك من الخارج، تحريرًا ١٥ فبراير ١٩٥١م.

(١١١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي ٠٥٧٠٢٤- ٠٠٧٥، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأحد بتاريخ ١١ مارس ١٩٥١م، مذكرة وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزير المالية بشأن الإعانة المطلوبة لمشروع مكافحة الحفاء، تحريرًا في ١١ مارس ١٩٥١م، ص١.

(١١٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٠٠٠٧٩٥- ٤٠٢٩، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من مدير عام الإدارة العامة للمساعدات الاجتماعية والهيئات بوزارة الشئون الاجتماعية إلى رئيس ديوان المحاسبة بشأن استفساره عن توزيع ٥٢٧٣٠ حذاء على تلاميذ المدارس، تحريرًا في ٥ سبتمبر ١٩٥٤م.

(١١٣) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الرابع عشر في ١٩ أبريل ١٩٤١م، تحريرًا في ٢٠ أبريل ١٩٤٢م، ص ٤.

(١١٤) المصدر نفسه، ص١.

(١١٥) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الثامن عشر في ١٤ ديسمبر ١٩٤٢م، تحريرًا في ١٦ ديسمبر ١٩٤٢م، ص٢.

(١١٦) نفســـه.

(١١٧) المصدر نفســـه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة العشرون في ٢٢ أبريل ١٩٤٣م، تحريرًا في ٢٤ أبريل ١٩٤٣م، ص١.

(١١٨) المصدر نفسه، ص٢.

(١١٩) المصدر نفســـه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الحادي والعشرون في ٩ يونيو ١٩٤٣م، تحريرًا في ١٣ يونيو ١٩٤٣م، ص٢.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص٣.

(١٢١) المصدر نفســـه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الثاني والعشرون في ١٩ أغسطس ١٩٤٣م، تحريرًا في ٢٢ أغسطس ١٩٤٣م، ص٢.

(١٢٢) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الثالث والعشرون في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣م، تحريرًا في ٧ نوفمبر ١٩٤٣م، ص١.

(١٢٣) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الحادي والعشرون في ٩ يونيو ١٩٤٣م، تحريرًا في ١٣ يونيو ١٩٤٣م، ص٣.

(*) ظهر وباء الملاريا سنة ١٩٤٢م في مديريتي أسوان وقنا، عقب تسرب بعوضة الجامبيا من الجنوب بواسطة جنود الطائرات البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد أثبتت البحوث العلمية أن هذه البعوضة لم توجد في أي مكان من البلاد المصرية أو شمال السودان قبل الحرب العالمية الثانية، لكن مع اشتداد الحرب سنة ١٩٤٢م، لم تهتم السلطات البريطانية في السودان بتطهير الطائرات التي تقصد وادى حلفا فمصر، ومن ثم تسربت بعوضة الجامبيا إلى النوبة، وظهرت لأول مرة في قرية أبى سنبل في أبريل ١٩٤٢م، وانتقل الوباء إلى أسوان، ومنها انتشرت بواسطة القطارات والبواخر إلى المديريات الشمالية. إلى غير ذلك من المعلومات التي يمكن الرجوع إليها في مظانها، انظر: رجب على عبد المولى، قضايا الصعيد أمام البرلمان المصري ١٩٢٤- ١٩٥٢م، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٤م، ص٢٧٦،٢٧٧.

(١٢٤) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الخامس والعشرون في ١٥ يناير ١٩٤٤م، تحريرًا في ١٦ يناير ١٩٤٤م، ص١.

(١٢٥) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة السادس والعشرون في ٢٦ أبريل ١٩٤٤م، تحريرًا في ٢٩ أبريل ١٩٤٤م، ص١.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص٣.

(١٢٧) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة السابع والعشرون في ١ فبراير ١٩٤٥م، تحريرًا في ١٣ فبراير ١٩٤٥م، ص١، ٢.

(١٢٨) المصدر نفســـه، ص٢.

(١٢٩) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الثامن والعشرون في ٢٤ أبريل ١٩٤٥م، تحريرًا في ٢٥ أغسطس ١٩٤٥م، ص ١، ٢.

(١٣٠) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي ٠٠٠٧٩٥- ٤٠٢٩، مصدر سبق ذكره، محضر لجنة توزيع هبة الحكومة على فقراء مدينتي القاهرة والإسكندرية بتاريخ ٦ فبراير ١٩٥١م.

(١٣١) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من مدير عام مصلحة الخدمات الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية إلى وكيل عام إدارة التفتيش بوزارة الداخلية بشأن توزيع الأحذية الشعبية مجانًا على أطفال الملاجئ الأهلية بمدينتي القاهرة والإسكندرية، تحريرًا في ٢٠ ديسمبر ١٩٥١م.

(١٣٢) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، مصدر سبق ذكره، مذكرة مرفوعة من حسين سري وزير الداخلية ورئيس اللجنة إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع مكافحة الحفاء، ص ٨.

(١٣٣) نفســـه.

(١٣٤) نفســـه.

(١٣٥) مجلة الشئون الاجتماعية: العدد الخامس، مايو ١٩٤١م، مقال لمحمد عبد الخالق حسونة - وكيل وزارة الشئون الاجتماعية- بعنوان: (في سبيل مكافحة الحفاء. عرض عام للمشروع وبيان لأعمال لجنته المركزية)، ص٢٤.

(١٣٦) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من حسين سري وزير الداخلية ورئيس اللجنة إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع مكافحة الحفاء، ص ٤؛ الأهرام: العدد٢٣٠٨٥ بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٠م، مقال بعنوان: (الملك فاروق يفتتح مؤسسة الحفاء)، ص٥.

(١٣٧) دار الوثائق القومية: المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الثاني والعشرون في ١٩ أغسطس ١٩٤٣م، تحريرًا في ٢٢ أغسطس ١٩٤٣م، ص٢.

(١٣٨) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الثالث والعشرون في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣م، تحريرًا في ٧ نوفمبر ١٩٤٣م، ص٢، ٣.

(١٣٩) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة السادس والعشرون في ٢٦ أبريل ١٩٤٤م، تحريرًا في ٢٩ أبريل ١٩٤٤م، ص٢.

(١٤٠) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من رئيس اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء ومرفق بها تقرير اللجنة الثامن والعشرون في ٢٤ أبريل ١٩٤٥م، تحريرًا في ٢٥ أغسطس ١٩٤٥م، ص ٢.

(١٤١) نفســـه.

(١٤٢) نفســـه.

(١٤٣) المصدر نفسه: رسالة مرسلة من مكتب رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الشئون الاجتماعية ومرفق به خطاب من حافظ بك عباس بشأن رغبته في المساهمة في مشروع الحفاء، تحريرًا في ٢٦ مايو ١٩٤٧م.

(*) يلحظ أن هذه اللجنة ليست حكومية، وأن الأموال التي تحت تصرفها لتحقيق المشروع وتبلغ حوالي ١٠٠ ألف جنيه ليست من أموال الدولة العامة، وإنما عبارة عن تبرعات من الشعب، ولذلك فهي غير مودعة بخزينة الحكومة، وإنما في بعض البنوك تحت تصرف اللجنة، ومن ثم لم تر اللجنة محلًا لعرض شروط المناقصة على إدارة الرأي بوزارة الشئون الاجتماعية لمراجعة صياغتها من الناحية القانونية أسوة بما هو مقرر قانونًا في الوزارات والمصالح الحكومية متى زادت قيمة المناقصة عن خمسة آلاف جنيه، ومع ذلك فقد قام مستشار الدولة بإدارة الرأي لوزارتي الداخلية والصحة بمراجعة صياغة الشروط العامة للمناقصة من الناحية القانونية، واقترح وضع نص في مستهل الشروط يوضح أن اللجنة المتعاقدة ليست جهة حكومية، وإنما هي لجنة خاصة تعمل تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية دون أن تكون الوزارة مسئولة عن أعمالها. للمزيد من المعلومات انظر: المصدر نفسه: تقرير مرفوع من مستشار الدولة بإدارة الرأي لوزارتي الصحة والداخلية إلى سكرتير مجلس الوزراء بشأن مناقصة إنشاء مصنع لمكافحة الحفاء، تحريرًا في ٢٠ مايو ١٩٤٨م، ص ١، ٢.

(١٤٤) المصدر نفسه: رسالة مرسلة من السكرتير العام لمجلس الوزراء إلى مستشار الدولة في قسم الرأي برئاسة مجلس الوزراء ومرفق به مذكرة مرفوعة من اللجنة المركزية لمشروع مكافحة الحفاء إلى رئيس مجلس الوزراء بشأن العطاءات التي تقدمت عن مشروع إقامة مصنع الأحذية الخاص بمكافحة الحفاء، تحريرًا في ١٧ مايو ١٩٤٨م.

(١٤٥) المصدر نفسه: تقرير مرفوع من مستشار الدولة بإدارة الرأي لوزارتي الصحة والداخلية إلى سكرتير مجلس الوزراء بشأن مناقصة إنشاء مصنع لمكافحة الحفاء، تحريرًا في ٢٠ مايو ١٩٤٨م، ص ٢، ٣.

(١٤٦) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء إلى رئيس اللجنة المركزية بشأن الخطوات التي تمت حتى سنة ١٩٤٩م لتنفيذ مشروع مكافحة الحفاء، تحريرًا في أغسطس ١٩٤٩م، ص١، ٢.

(١٤٧) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، كود أرشيفي ٠١٢٦٣٧- ٠٠٦٩، مذكرة مرفوعة من وزير الشئون الاجتماعية إلى الديوان الملكي بشأن ما وصلت إليه الأبحاث والترتيبات الخاصة بتنفيذ مشروع إقامة مصنع لعمل الأحذية الرخيصة لمكافحة الحفاء، تحريرًا في ١٧ أكتوبر ١٩٤٧م، ص١.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص٢؛ وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، مذكرة مرفوعة من اللجنة المركزية لمكافحة الحفاء إلى رئيس اللجنة المركزية بشأن الخطوات التي تمت حتى سنة ١٩٤٩م لتنفيذ مشروع مكافحة الحفاء، تحريرًا في أغسطس ١٩٤٩م، ص٢؛ مذكرة مرفوعة من وزارة التجارة والصناعة إلى مجلس الوزراء بشأن بحث حالة مصنع مكافحة الحفاء بالعباسية، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠م، ص١.

(١٤٩) حسين حسني: سنوات مع الملك فاروق. شهادة للحقيقة والتاريخ، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢٦٣؛ عزة فهمي: مذكرات عزة فهمي أحلام لا تنتهي، (د-ن)، القاهرة، ٢٠٢١م، ص٣٠؛ الأهرام: العدد٢٣٠٨٥ بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٠م، مقال بعنوان: (الملك فاروق يفتتح مؤسسة الحفاء)، ص٥.

(١٥٠) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من وزارة التجارة والصناعة إلى مجلس الوزراء بشأن بحث حالة مصنع مكافحة الحفاء بالعباسية، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠م، ص٢.

(١٥١) نفســـه.

(١٥٢) المصدر نفسه: مذكرة اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن طلب وزارة الشئون الاجتماعية الموافقة على اعتماد ٢٠ ألف جنيه من المصروفات غير منظورة إعانة لمصنع مكافحة الحفاء، تحريرًا في ٢ نوفمبر ١٩٥٠م، ص١.

(١٥٣) نفســـه.

(١٥٤) الأهرام: العدد ٢٣٠٨٢ بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٠م، مقال بعنوان: (مصنع مكافحة الحفاء)، ص ٨.

(١٥٥) دار الوثائق القومية: المصدر السابق، مذكرة اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن طلب وزارة الشئون الاجتماعية الموافقة على اعتماد ٢٠ ألف جنيه من المصروفات غير المنظورة إعانة لمصنع مكافحة الحفاء، تحريرًا في ٢ نوفمبر ١٩٥٠م، ص١.

(١٥٦) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي ٠٥٦٩٧٥- ٠٠٧٥، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الأحد ٥ نوفمبر ١٩٥٠م، قرار مجلس الوزراء بشأن الموافقة على رأي اللجنة المالية مع تكليف وزارة التجارة والصناعة بحث حالة مصنع مكافحة الحفاء وتقديم تقرير عنه إلى المجلس في مدة أسبوعين.

(١٥٧) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من وزارة التجارة والصناعة إلى مجلس الوزراء بشأن بحث حالة مصنع مكافحة الحفاء بالعباسية، تحريرًا في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠م، ص٣.

(١٥٨) الوقائع المصرية: العدد ٣٤ مكرر (غير اعتيادي)، بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٥٣م (قانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٣ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣، وقدره ٤٠ ألف جنيه لشراء مصنع مشروع مكافحة الحفاء)، ص٣.

(١٥٩) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٦- ٠٠٨١، مصدر سابق، مذكرة وزير اللجنة المالية ووزير المالية والاقتصاد إلى مجلس الوزراء بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤م لمواجهة الزيادة في تقديرات شراء مصنع مكافحة الحفاء، تحريرًا في ٢١ مارس ١٩٥٤م، ص١.

(١٦٠) المصدر نفسه: (قانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٤ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ لمواجهة الزيادة في تقديرات شراء مصنع مشروع مكافحة الحفاء)، تحريرًا في ٣١ مارس ١٩٥٤م.

(١٦١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من وزارة الشئون الاجتماعية إلى مجلس الوزراء ومرفق بها مشروع لائحة النظام الأساسية لمؤسسة فاروق الأول لمكافحة الحفاء، تحريرًا في يناير ١٩٥٠م، ص ١.

(١٦٢) الوقائع المصرية: العدد ٢٤ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥١م، (مرسوم باعتماد نظام مؤسسة فاروق الأول لمكافحة الحفاء)، ص٥.

(١٦٣) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء ، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، المصدر السابق، مشروع لائحة النظام الأساسي لمؤسسة فاروق الأول لمكافحة الحفاء، تحريرًا في يناير ١٩٥٠م، ص ١.

(١٦٤) المصدر نفسه: مذكرة مرفوعة من السكرتير العام لمجلس الوزراء بالنيابة إلى وزير الشئون الاجتماعية، تحريرًا في ٥ مارس ١٩٥١م.

(١٦٥) المصدر نفسه: مشروع لائحة النظام الأساسي لمؤسسة فاروق الأول لمكافحة الحفاء ، تحريرًا في يناير ١٩٥٠م، ص ١،٢.

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٦٩) المصدر نفسه: كود أرشيفي ٠٣١٩٢٦- ٠٠٨١، مذكرة مرفوعة من وزارة الشئون الاجتماعية إلى مجلس الوزراء بطلب إلغاء المرسوم الصادر في ١٢ مارس ١٩٥١م باعتماد النظام الأساس لمؤسسة مكافحة الحفاء وأيلولة أموالها إلى المشروع الدائم لمعونة الشتاء، تحريرًا في ١٧ مارس ١٩٥٥م، ص١.

(١٧٠) نفســـه.

(١٧١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي ٠٥٧٠٢٤ـ ٠٠٧٥، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأحد بتاريخ ١١ مارس ١٩٥١م، مصدر سابق، مذكرة وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزير المالية بشأن الإعانة المطلوبة لمشروع مكافحة الحفاء، تحريرًا في ١١ مارس ١٩٥١م، ص١.

(١٧٢) نفســـه.

(١٧٣) نفسـه.

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٧٥) نفســه.

(١٧٦) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٣١٩٢٦ـ ٠٠٨١، مذكرة مرفوعة من وزارة الشئون الاجتماعية إلى مجلس الوزراء بطلب إلغاء المرسوم الصادر في ١٢ مارس ١٩٥١م باعتماد النظام الأساس لمؤسسة مكافحة الحفاء وأيلولة أموالها إلى المشروع الدائم لمعونة الشتاء، تحريرًا في ١٧ مارس ١٩٥٥م، ص١، ٢.

(١٧٧) المصدر نفسه، ص٢.

(١٧٨) نفســـه.

(١٧٩) المصدر نفسه: قرار مجلس الوزراء بإلغاء المرسوم الصادر في ١٢ مارس ١٩٥١م باعتماد نظام مؤسسة مكافحة الحفاء، تحريرًا في ٣٠ مارس ١٩٥٥م.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العربية " غير المنشورة " المودعة بدار الوثائق القومية:-

وثائق وزارة الخارجية:

- كود أرشيفي ٠١٢٠٧٩- ٠٠٧٨، مشروع مكافحة الحفاء.

وثائق وزارة الشئون الاجتماعية:

- كود أرشيفي ٠٠٠٧٩٥- ٤٠٢٩، جزء أول: أوراق توزيع مؤسسة مكافحة الحفاء الأحذية على فقراء القاهرة والإسكندرية في الفترة من ٢١ نوفمبر ١٩٥٠ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤م.

وثائق وزارة عابدين.

- كود أرشيفي ٠١٢٦٣٧- ٠٠٦٩، مذكرة مرفوعة من وزير الشئون الاجتماعية إلى الديوان الملكي بشأن ما وصلت إليه الأبحاث والترتيبات الخاصة بتنفيذ مشروع إقامة مصنع لعمل الأحذية الرخيصة لمكافحة الحفاء بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٤٧م.

وثائق مجلس النظار والوزراء:

- كود أرشيفي ٠٥٤٩٢٩- ٠٠٧٥، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٧ مارس ١٩٤١م.
- كود أرشيفي ٠٥٦٩٧٥- ٠٠٧٥، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الأحد ٥ نوفمبر ١٩٥٠م.
- كود أرشيفي ٠٥٧٠٢٤- ٠٠٧٥، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأحد بتاريخ ١١ مارس ١٩٥١م.

وثائق مجلس الوزراء:

- كود أرشيفي ٠٣١٩٢٤- ٠٠٨١، جزء أول مكرر (٤) ، تبرعات لمكافحة الحفاء بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك السعيد (١١ فبراير ١٩٤١م) .
- كود أرشيفي ٠٣١٩٢٥- ٠٠٨١، جزء ثان: مشروع مكافحة الحفاء في المملكة المصرية من ١٩٤١م إلى ١٩٥١م.
- كود أرشيفي ٠٣١٩٢٦- ٠٠٨١، جزء رابع: مشروع مكافحة الحفاء.

ثانياً: المراجع والدراسات العربية:

- ابن بطال (أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ت: ٤٤٩هـ/ ١٠٥٧م) : شرح بن بطال على صحيح البخاري، الجزء التاسع، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٣م.

- ابن سِيدَه المُرسيّ (أبو الحسن علي بن إسماعيل ت: ٤٥٨هـ/ ١٠٦٦م) : المحكم والمحيط الأعظم، الجزء الأول، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، مطبعة ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠م.
- أشرف محمد حسن: تشرد الأهالي بسبب الغارات الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية، بحث منشور بكلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، الجزء الثاني، العدد الرابع والثلاثون، ٢٠١٥م.
- جوفري لاباج، الحيوانات المتطفلة في الإنسان، ترجمة: محمد الجندي، ألبرت عبد الملك، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- حسين حسني: سنوات مع الملك فاروق. شهادة للحقيقة والتاريخ، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١م.
- رجب على عبد المولى: قضايا الصعيد أمام البرلمان المصري ١٩٢٤– ١٩٥٢م، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٤م.
- سبط بن الجوزي (شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغْلي بن عبد الله ت ٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م): مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، الجزء الثاني، تحقيق: إبراهيم الزيبق، الطبعة الأولى، دار الرسالة العالمية، دمشق، ٢٠١٣م.
- عبد الرحمن زكي: التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٠م.
- عبد العزيز محمود وآخرون، اللافقاريات، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- عبد الملك العصامي المكي (ت: ١١١١هـ): سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، الجزء الأول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- عزة فهمي: مذكرات عزة فهمي أحلام لا تنتهي، (د–ن) ، القاهرة، ٢٠٢١م.
- القرطبي (شمس الدين أبو عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري ت: ٦٧١هـ/ ١٢٧٣م) : الجامع لأحكام القرآن. تفسير القرطبي، الجزء الحادي عشر، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- وصف مصر، المصريون المحدثون، المجلد الأول، ترجمة زهير الشايب، الطبعة الثانية، (د.ن)، القاهرة، ١٩٩٢م.

ثالثاً: **الدوريات العربية**:-

- الأهرام ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٥٠، ٢٠٠٧م.

- البصير ١٩٤١، ١٩٤٢م.
- البلاغ ١٩٤١، ١٩٤٢م
- الدستور ١٩٤١، ١٩٤٢.
- الشئون الاجتماعية ١٩٤١، ١٩٤٢م
- المقطم ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٥٠م
- الوقائع المصرية ١٩٥١، ١٩٥٣م.